حاشية على المختصر المعاني
لحفيد

هو
من بالله المعيد
السيد محمد سعيد
غفر له

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اختار الحمد على الشكر معان المبادر من ألباب أن المحمود عليه جناية انشراح الصدر وتنوير القلب قال الله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم وان ديباجة القرآن المجيد موشحة بزينة التحميد وان الظان افتتاح المقال بحمد الملك المتعال للعمل بموجب الحديث المأثور على سيد الأنام عليه الصلوة والسلام اعني قوله كل أمر ذي بال لم يبدء بالحمد لله فهو أجذم وروي عنه عليه السلام ايضا ما شكر الله عبدا لم يحمده والتاء في الحمد للدلالة على الدوام والثبوت بالجملة الفعلية المضارعية وتنوينها للاستغراق الجنسي المفضي الى افادة ان جنس الحمد ثابت لله تعالى وآت وهو فائض من تلك الحضرة على التعاقب بحسب الحظوظ موطئة من فاتحة نعمه تعالى وعطية على البرية وانما اثنى بصيغة المتكلم مع الغير فلان شارة الى ان حمده تعالى امر جليل الخطر يحسب ان يبني قوة شخص واحد بداءه وكمال شفقته على اخوانه الراسخين حيث شاركهم في حمد المحمود ونظره ما وقع في التشهد حيث قيل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويجوز ان يكون الجمع للتعظيم وان يكون بالحمد به من الموارد عادة كما يحمل ما نقطع به قاطعا وانت خبير ان المبادر من عبارة الحمد ان نفس شخص الحامد داخل والمحمود

انه يبعد ان يجعل الفضل شاركا للفاعل في افادة اخبار عن الفعل كما يقال تقطع باعبار اسناد القطع الى القاطع حقيقة والى آلته خوف الخطأ فحمدت على اسم الذات اشارة الى انه بلغ محامد محركات وقبال الرجاء الحمد والمقال بحيث صدره وجه المخاطبة والمشافهة وما كان من باب التفاعل يرجع معناه الى المفعول على تقدير المفعولية اختصاص الحمد به تعالى هذا على ان هذا اختصاص يوصوفه بمنزلة العلية ولا يحتاج الى البيان بما من انما اورد كلمة المستعلية فهذا ان البعيد نسبيا وتبعيد الحضرة المقدسة الالهية عن قرب كما عد الكدر بالكدورات البشرية يحتمل هذا البحث وهو ان صاحب المفتاح ذكر في بحث المساواة ان لم يرد ذكر الشيخ في اطلاق الشيخين عليهما والجواب ان امام الحرمين قدس سره ورد في الدعاء عند القنوت كان ذكر الدعاء فيه مأثورا مشتملا على قوله يمين اعتاق فوق كل اعتاق بما من الله تعالى شرح صدورنا بنور الظاهر ان المراد بشرح الصدر وتنوير القلب هنا واحد على ما قالوا في قوله تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ان حمل التحقيق على بيان هو الحق بالحقيق ان الصدر اذا نور وعاء وفي العبارة تعقيد ثم المراد بتحقيق البيان ما هو الحق من الكلام عن حصول العبارة في افهام الافهام وان يحتمل ان يجوز حمل البيان والمعاني على الصلبين بمواضع البيان فكر في الحقيقة من اساس القلعة بالبرج والقبح وغيرهما المعاني فذلك الحقيقة فتوجيه الكلام على ما ذكرناه مشبه بالي اللوامع بمعنى الكواكب الثاقبة المشبه بان يجعل اللام في البيان للاستغراق كما بعضهم مبالغة في تشبيه

تأمل عدم جواز العطف على ما قبله

فلا يصح التفصيل بانا نقول ذكر المحقق الرضي في قوله ضربته تأديبا انه
ليس هناك حدثان بل حدث واحد اذ المعنى ادبته بالضرب
فالعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المفهوم بل ان الشيء لا يكون علة
بنفسه بل باثره اي ضربته لتأديب فالعلة ههنا ايضا اثر الضرب و
اما جعل ان فيه انه اذا لم يكن المصدر من انواع ما هيته لا يقع حالا الا
فيما سمع منهم واطلاق الحال على خلاف التشهير دون مراعاة معنى
قدام مطلوبهم وقيل الوصول اليد والكشف ما بين الكاصرة الى عظم
الجنب ومحصل الكلام الاعراض عن تحصيل مطلوبهم باسر ما يجيء
فان الاسر القيد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير بقيده فقد ذهب
بجميعه عن آخرها متعلق بمحذوف اي قبولا ناشيا عن آخرها و
ذلك يستلزم عرفا نشأ القبول عن جميعها باعتبار انه اسند
القبول الى السماع او لانهم عقيده بالصدور عن الآخر وقيل المعنى
آخذا الاول والثاني فان المناسب دخول لفظ على ان آخر ايضا مغايل له
من دون عن اللهم الا ان يقال لكن عن بمعنى من على ما في المغني اقول
قد نصب الجار نصوبا اي غار في الارض رواه الرواة بالضم
المنظر الحسن بقية آثار السلف ما بقي من خوابيهم وعوابيهم
ويحتمل ان يراد بها من بقي من قواعدهم المؤيدين لقواعد الدين كالشرين
لها بالفائدة ادراج الارواح جمع درج ودرج الكتاب طيه يقال
ذهب فلان درج الرياح اي هلك فان اصل المعنى على انه ذهب حال

مثل ادراج الرياح او ذهب ذهابا مثل ذهاب الريح في سرعة الزوال
والفناء وعدم بقاء الآثار بالكلية وسالت باعناق الى البطاح
جمع البطح وهو سيل واسع فيه فايق الحصى وقد استعار هنا سيلان
السيول لوفاة فقهاء الباطح لندرة الاحاديث وآثارها بهما سريعا
لكنه اسنده الى الباطح دون الاحاديث ومطايا اشارة الى كثرة
الاحاديث بحيث كانت امتلأت منها الباطح عنها وادخل الاعناق لان
السرعة والبعارة في سير المطايا يظهران غالبا فيها وينبغي ان يعلم ان
الباء في قوله باعناق للملابسة وكذا في زيادة تحقيق لهذا الكلام فيكون
الاستعارة واما ان حمل اتى على مجرد ان كيد من غير تفصيل فالامر
ظاهر وان حمل على التفصيل كما هو الشايع فيقال انه لا بد من قرينة لفظية
مقابل للفصل وبجواب انه قد تحذف اتى ويؤخذ المقابل للفصل من
مضمون الكلام السابق كما ذكر في قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
الآية ولا يخفى ان مضمون قوله علما مشايخ مقابل لهذا المفصل لان حاصل
الكلام ان قاصر الهمم لا يقتضي اقتصار الشرح وكذا قصد المتخلفين الخ
وانت خبير بان الاول فان حسن الطباع الخ واما الثاني فان اخذ
قوله برياح الجنوب اي العامل الذي روح الاخذ من كلمة الاخذ على ما
يظهر من سياق الكلام وسياقه ومثل هذا فليعمل الفاضل حامل نوع
عمل الفعل فيما قبل كما ذكروا في قوله تعالى وربك فكبر من ان الفاء وقعت
في غير موقعها لافادة التخصيص فلا يمنع من العمل ذو المعمول في الحقيقة

متاخة وغراما وهو الولوع والكرص وظمأ الخ الظمأ العطش
والهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند شدة الحر والاوام بالضم
حر العطش ولعل الغاية الخ قيل الاولى تركها او ليكون قوله
ثانيا بمعنى صار بيانا لما من فاعل تنقب لانه لا يظهر ما يصح العطف عليه ان
ثانيا الاول من سما العدو فاضافة المصدر المحذوف اى انتهابا ثانيا
او ظرف وثانيا الثاني لا يصح لشيء منهما والجواب ان يقال الثاني
الاول ايضا حال فانه صرح المحقق الرضي بانه اذا كان بمعنى التقسيم
فاعل جميعه او فعل مصدر والمعنى صاحا علا لشرح اثنين فصوله ثانيا
الثاني حال آخر معطوف على الاول ومبين اما ويجوز ان يجعل ثانيا
الثاني صفة المصدر على طريق الاسناد المجازي مع جمود القريحة
الجمود بالجيم معناه ظاهرا القريحة اول ما يستنبط من البير ثم استعير لما
يستنبط من العلم لان كلا منهما سبب للجبوة او انها في الاول حسية
وفي الثاني وهمية ثم استعيرت لطل العلم والصدر بكسر الباء الشدة
في جمع تلك الالفاظ الطائفة نمو الفطنة الخ النمو بالنون والجيم
سكون الذهب النار والفطنة في الاصل الفهم والمراد بها الذهن والصدر
الخ العصيفة اجوبة كل غير الجوب القطع الانجد ونم الغيرة
قاتم الارجاء اى مظلم الاطراف فوقت عنه حيام
الاتمام كذا في النسخة المصححة قدس سره التقويض بالضاد
نقض البناء من غير هدم وانما اضاف الحيام الى الاتمام بمعنى انه متوجه

عليه بل الاتمام وقد وجد في بعض النسخ فوقت عنه حيامه بالاتمام
وانما جعل التقويض مسببا عن الاتمام باعتبار ان الشرع كان قبله
مستورا تحت خيام الاتمام والاستتار واذا حصل الاتمام تجلل
وظهر في نظر العالمين خرائده جمع خريدة وهي الجنية التي من النساء
لكنها كناية عن المتقايين التمام وهو ما كان على الفم من القناب
ووضعت كوازح فرائد الدرر كبارها والتمام بالضم الثاني
ضعيف ربما يشد به فرجة البيوت وثقبها فالمقصود من الكلام انه
قد وضح فوضيح المرام من الشرح بحيث يسهل على الطالبين الوصول
عن الاعراب عدين قرية تشعب ام والمراد هنا مطلق اجتماع
الاعراب والطلاب وروب بيا مستاح هكذا كناية عن تكثير الامر
والزعامة التي كانت مفقودة قبل زمانه بين الرعية فالفزار بكسر
الفين نوم الفيل وعدة السيف والجفن بالجيم غمد السيف ايضا
ورقم بالقلم الخطيا تاح الخطوة بالفتح سهم صغير قدر ذراع
اذا كان فيه نصل واذا لم يكن فيه نصل فهي طيشة بالتصغير وجمعها طيش
والتطاح السيوف بالفاء في الكلام اشارة الى تسكين الفتنة
بكثرة الجهاد صناديد جمع صنديد بالكسر السيد الشجاع
ظل الله تعالى شأنه استعارة بذكر المشبه به لان ظل الشيء ما يناسبه ويكنى عنه
في الجملة وكان سلسلة الخ كناية مرتبطة بوجود الحق تعالى وتقدس كذلك
ينتظم نظام مملكة او بلدة بالسلطان او لان السلطان علم من حوادث

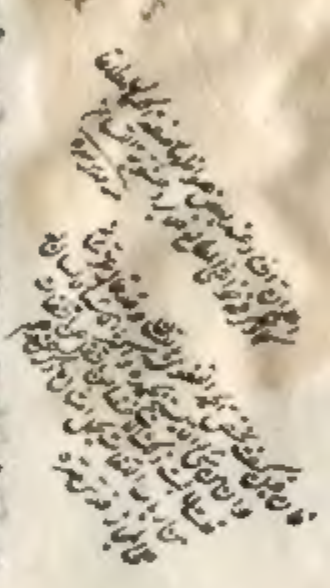

الزمان كان الفعل اعم من جارحة النفس قوله نظم النظم قول
جميع النظم قوله والثناء الاتيان بما يقتضي قوله وهو في الاصل بمعنى
بمطلق الملك قوله معنى اي مجازا وكذلك البواقي قوله
الحمد لله اعلم ان حمد الاخبار عن الحمد حمدا ما باعتبار ان يحمل الاخبار
الحمد كما ان صيغ العقود اخبار في الاصل ثم شاعت ان ارادوا بها
ان ذلك الاخبار متضمن لذكر الكمال على وجه الاجمال ويجوز ان يراد
بالحمد المحمود عليه مجازا او المحمود به بين حمدا اول واذا نزاع في قوله
فافهم قوله والثناء اي الذكر بالخير قوله بالقلب صح بذلك
تنصيصا على مغايرته الشكر ليظهر التفريع ببيان النسبة بين الحمد والشكر
وقد كتب بخط قدس سره في حاشية هذا الشرح ليس قيد القلب احترازيا
محضا بل احترازا عما لا يكون بالقلب سواء كان طوعا ان اعتقد حقيقة
او مجازا لا يقال خرج عن التعريف حمد الله تعالى وثناؤه على نفسه باللسان
لانا نقول المقصود تعريف حمد البشر او نقول غير مكونه باللسان
عن كونه قولا نظرا الى ان الغالب في القول ان يكون بجارحة اللسان
كذا قيل فيه ان قول الله تعالى اكثر من قول الله ما قدرت كما مر فالحق
ان يدعي ذلك في القول الحمدي وح العلاقة تحقق اكثر قوله على قصد
التعظيم فيه ان لفظ اعتبار التعريف كما اصطلح اللغة والمعبر
في الحمد اللغوي التعظيم ظاهر تفصل عن قصد التعظيم الا ترى ان تعبير الحمد في كتب
باللغة بالشكر شائع فكان اعتبار التعريف على العرف فاعتبار التعظيم ايضا بحسب عرف

السلطين وان الاكابر بعد حمد الله بحسب العرف وان لم يكن للحامد تعظيم ظاهرا
او باطنا فهم اذا صدر منه التحقير بوجه عالم بعد حمد ابن استهزاء وسخرة ويمكن
ان يقال المتبادر عرفا من قولهم ستون فصد التعظيم او يقال المقصود
بالتعريف الحمد المعتد به وقد قال صاحب الكشاف ان الحمد ابلغ واطلق الطيب
واذا فهو كذب واستهزاء او يقال اتفاق اهل النقل من علماء العربية
وغيرهم على ان الحمد لله تفيد الاستغراق او حصر الجنس دليل على ان
التعظيم في الحمد فتعريف كتب اللغة تعريف لاعم بوجه ما آخر وهو اعتبار
في الحمد كونه محمودا عليه جميلا كما ذكر في المطول في التعريف الا ان يقال
ان يقال التعريف لاعم سابق عند الاغيار والجواب ان الجميل في الواقع
ليس بشرط بل يكفي كونه جميلا عند الحامد وفي نظر المحمود لكن على زعم الحامد
فاعتبار قصد التعظيم يستلزم كون المحمود عليه جميلا وينبغي ان يعلم
ان التعريف بذلك ايضا بالكلية ان شرط المساواة في التعريف
فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون اختياريا وفي التعريف عدول عنه
بذلك اصلا الا ان يشكل عليهم ما نقل في التفسير انه قد وقع الحمد على
صفات الله تعالى وان كانت لا مجال لاعتبار الاختيار في بعض الصفات
كالحياة والصفات السلبية سواء استلزم الاختيار كالحمد على الاحوال او لا فان
باب اعتبار الاختيار في المحمود عليه بحسب صيغة اللغة غير ظاهر ولا مسلم ولا
دليل عليه وكذا اطلاق اهل اللغة الحمد على الثاني على صفاته تعالى لا يستلزم
جوابه بطلب من خواتيها على الكشاف والمطول قوله اذ تحقق الفضل

في تأويل المصدر بمشتق او غيره سواء وقع الفعل في المعطوف اياه مقدرا بلفظه
او بمعنى آخر كما يقتضيه معنى الاستواء وسواء في معنى مستو يعني مستوية
بالتوقف تعلقه بغير هاتم الغير في تعلقه راجع الى الحمد بل الى الثناء اقول الشكر غير
المراد بالفضل الامر والشان كما هو مصطلح النحو بقي شيء آخر المراد بالثناء الذي
بمعنى كون المثنى بحيث لو علم عرف بالثناء عليه فعلى هذا يكون الشكر بمعنى
الاعتقاد مباينا عن التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد بجواز ان يكون من غير
الشاكر كالالهام ويحتمل ان يقع بقوله الحمد لله فعلى الاول الشكر واحد والثناء
الشكر ان صدقا بينيا عن الآخر وكلاهما يبانان عن التعظيم لا يقال المراد بالتعظيم
التبجيل عند الشاكر لانا نجيب بان امر فاعتقاد التعظيم سهل الشكر بالجنان وانا
نقول الشكر بالجنان اعتقاد المنعم بصفات الكمال فعلى هذا يصح ابدال الشكر
بالجنان بمعنى الدلالة بالنسبة الى الشكر ايضا لكن بكلا قدس سره في حاشية
الشيخ يدل على انه بالنظر الى غيره فقط اقول غير مفهوم لان الحمد فصد الحمد
لان المراد بالمورد ما ورد عليه الحمد كما في اخبار المورد اشارة
الى ان الحمد كما قد صدر من الغائب فقد يرد على الغائب اقول والشكر بالعكس اي
مخالف للحمد باعتبار انه اعم منه نظرا الى المورد واخص منه نظرا الى المتعلق
فالعكس محمول على المعنى العرفي او الى العكس في الجملة اقول فيه تأمل لان هذا ليس
تقريبا بل بيانا للموضوع له فلا تناقض بان الفاظ المترادفة قد تتفاوت
الفارسية وغيرها ثم ذكر الموصولين ليس باعتبار انهما اضافيان بالموضوع له
بل الاتيان بالموصول لاستجماع الذات لجميع صفات الكمال واما الثناء في الموصولات فظاهر

واما في الاول فلان كل كمال يتوقع على وجوب الوجود بالذات والوحدة
ان يكون ان تخصيص الاول لكونه اكمل الصفات واشرفها اقتضاء لجناب تعالى
وتخصيص الثاني لبيان كمال سبب كمال المستفاض من الحمد لله والعدول الى الجملة الاسمية
في الاشارة الى ان اصل الجملة الفعلية تكون الحمد من المصادر والاصل في المشتقة
بجميعها والشايع فيها بالنسبة الى المستفاض حتى ان فاضل يعني ان هذا المصدر
بالكسر استعماله منصوبا بافعل للمغيرة الدلالة على الدوام والثبوت
اعلم انه ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انه لا دلالة للون زيد منطلق
على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد ويمكن ان يوفق بين الكلامين بان مجرد
الجملة الاسمية لا تدل على الدوام والثبوت لكنها مع انضمام العدول الى غيره
يمكن ان تفيدها هذا هو المفهوم من كلامه قدس سره في شرح المفتاح والظاهر
عند ان كلام الكشاف والمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا ان الله تعالى
اخبر عن انفسهم بالجملة الفعلية الدالة على التجدد ومنهم لروح التجدد دون
اثبات منهم وعن كونهم بالجملة الاسمية المفيدة للثبوت فان دوام ذلك
راسخ فيهم وقال صاحب المفتاح في الكلام المتضمنة لذكر المسند اليه قد يقدم
لتعيين كونه خبرا فيحتمل الثبوت والتجدد بحسب التقديرين فالظاهر
انهما جعلا الاصل في الثبوت فاذا اعتبر ذلك فائدتها على وجه الاطلاق
او تقييد فالاسمية التي خبرها جامدة مفيدة للثبوت والتي خبرها مشتق
محتمل لهما فان قدر الاصل فالتجدد والا فالثبوت وما يؤيد
ما ذكرنا انهم جعلوا تحية ابراهيم المؤداة بالجملة الاسمية احسن

من التحية المؤداة من الجملة الفعلية لدلالتها على التدوام والتجدد
ايضا مقصودا جوازا ترك الواو بالجملة الاسمية اذا وقعت حالا وبهذا
التقدير اندفع اشكال آخر وان الفعلية مفيدة للتجدد والظرفية اقتضيا
لها فلا يكون مثل الحمد لله للثبوت وتقديم الحمد لا يفيد ان الاهتمام به
فقط ذاتي والاهتمام بالحمد عارضي فالاول ان لم يتقدم فهو لانتباه على
فائدة ومن يلزم بالضرورة اذ لبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء
كان بواسطة الاهتمام الذاتي او العارضي ثانيا نقول نحن كل منا يقصد
المتكلم الا ترى انه قد قدم بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ الله وفي
ضمن كل منها نكتة بديعة متعارفة كما قد يجذف لفظ المسند اليه اختصارا وقد
يذكر لكونه اصلا والمقتضى لعدول اي امر آخر وعوان مقام الحمد يقتضي
تقديم لفظ الله تخصيص معنى الحمد والله تعالى لا يتم الا بجمع المبتدأ والخبر
فيقتضي تقديم المجموع على سواه والجواب ان لفظ الحمد بين التعظيم
اشبه بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى
اي على انعام يصل بالمحمود به ان الحمد على الانعام اكمل من الحمد
على النعم اذ الحمد على الاول بواسطة وعلى الثاني بواسطة واثر الانعام
لا يقال قد وقع في القرآن الشكر على نفس النعمة كقوله تعالى واشكروا
نعمتي التي انعمت عليكم لانا نقول فيه يجوز ان المفهوم من لفظ النعمة هنا
بمعنى الانعام ايهاما لقصور العبارة ثم لا يخفى ان التعرض للمنعم به
بكاف يسمى بان يذكر كلمة مفصلا او مجملا او بعضه على اصل الوجهين فانكت

ان القسم الاول من التعرض تقصر العبارة عنه تعيينا وابهاما كما في القسم
الثاني فمن فائدة اذا اريد الكلام هنا تعليل ترك التعرض الاول فالابهام
باعتبار ترك هذا التعرض ليس بنقص فيه فائدة قصور العبارة لجواز
ان يكون لنكتة اخرى وان اريد تعليل ترك التعرض الثاني فالابهام
باعتبار ان القصور ليس بحقيقي بل متوهم فعبارته هنا للتعليل قاصرة
اذ التعليل بقوله لئلا يتوهم اختصاص المحمود بالمنعم الاخير عن
التعرض ويكون ان يقال لم يتعرض قد تعرض مرة وهناك لم يترك التعرض
الا بقال الكلي وان النعم فاويل انعام الله تعالى والمصدر هنا مفيد
للعموم وذكر الانعام في قوة المنعم به اجمالا او يقال بقي امر آخر وهو انه
قد وقع التعرض لبعض المنعم به بتفصيل حيث قال وعلم من بيان ما يقول
المقصود من التعليل هنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام
رعاية لبراعة الاستهلال على ما هو الاصل التفوق الابتداء ولكنه سمي
بها في الاصطلاح ما هو سبب التفوق اي كون الابتداء مناسبا للمقام
ثم ان رعاية البراعة هنا باعتبار ان علم المعاد ابتداء متفوق بالنسبة الى
المنطق الفيلسوفي والعاقل لا يقول ان رعاية البراعة تحسن بجر الانعام
سواء لفظ كونه عاما بعد عام او لا سواء كان هناك عطف او لا
فلا يصح تعليل عطف وعلم براعة وبجواب انه بتعبر او لا عطف قوله وتنبيها
على رعاية ثم بجعل المجموع علة ولا يمكن ان حصول المجموع يقتضي الا لفظة
كونه عطفا على علم ثم بان التنبيه ايضا يحتاج الى العطف فانه يقع

مصدري وستعرف الفرق بينهما هذا وان زائدة منفيان في الخبر
دون التطويل وليت شعري انه لم اقتصر على ما ذكره ولم يورد الفرق الآتي
مع اختصاره بل حاجة الى بسط الكلام على ان الفرق هو المناسب هنا
حيث جعل الشق الخبري محتاجا الى التجريد والتطويل فاورد له شقا فان
الفرق الذي ذكره هنا اشبه بالعكس هو كون الكلام مع نبي ان يحمل
مثاوله الضعف اتباعا لظن ان الخبر في الكلام يوجب صعوبة
فهم المراد بالنسبة الى المتتبع لقواعد الاعراب حتى حكم كلي اي
قضية كلية محمولة بالقوة الموجبة الى الفصل على احكام ما تحتها ثم ان
الشايع اطلاق الجزئيات على افراد المفهوم الكلي لا على القضايا التي
تحت القضية الكلية بل الشايع اطلاق الوقوع عليها فان تحت الجزئيات
موضوعاتها وان حملت على الوقوع يجوز على وجه التشبيه فلا حاجة الى ان
حذف وانا طريق استخراج الوقوع بان يجعل القاعدة الكبرى الصغرى
بهذه الحصول كان قائلا ان زيدا قائم لكلام ينفي الانكار وكل
كذلك يجب تاكيده فيجب تاكيده ثم التاكيد في المعرف حاجة والتاكيد
وفي المقام انكار لانه لا يجوز ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا
التقدير للزوم الدور لانهم الآن يقال سمع من الموثوق به قيام
مثلا لانكيد في جواب المنكر في هذا المثال سمع من الموثوق به كل
جمع منه الظاهر انه مستحق للمبالغة فان تاكيد مع كل منكر مستحسن تامل
فيه حق ان استدلوا باعتبار الوقوع بمعنى ان كل ما هو شاهد

يصح ان يكون مثالا من غير عكس كما قالوا ان قصر التعيين هو بهذا المعنى
وانما حملناه على هذا الوجه لانه اعبر في المثال ايضاح القواعد
وفي الشاهد اثباتها فان اريد الايضاح فقط او اثبات فقط فهما
متباينان تباينا كليا وان اريد الايضاح والاثبات في الجملة فبينهما
عموم وخصوص من وجه لكن المفهوم من الخشبة المنقولة عنه قدس
سره ان الاحصية باعتبار انه اعبر في شاهد كونه من كلام البقية
دون المثال وجعل قيد الايضاح والاثبات خارجين عن مفاديهما
وضاع انه بعيد لا يفهم من تقرير الشرح فعلى اظهر التنويع من
الاول وقد صح بالتشديد وهو الغالب في الفعل اللازم وقد قرئ
بالتخفيف ويؤيده ان صاحب المفتاح جعل المصدر في او بمعنى استطاع
والا بمعنى ضره واعلم ان في التخفيف قطعا لكن شرح البقية
ابن وقوع العبد وهو الام في قول الشافعي بان مصدر الا بمعنى قصر
بالهمزة المقصورة وتشديد الواو والياء المكسورة وعني قد اشكل
الاولوية في الخبر انه يجوز ان يجعل الاولوية هنا على حقيقتها من غير تجوز او
تضمين على ان يكون مجهدا حالا من مجهدا او تمييزا عن نسبة التفضيل
الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا مجازيا او منصوبا بنزع الخافض
اي في الجهد والاجتهاد ويجوز ايضا تضمين الترك فلا حاجة الى
حذف المفعول وكان اختار قدس سره الاخير لانه ابلغ اذ يقع الجهد
في موضع التي ان لم يمكنك شيئا من الاجتهاد مع ان الموافق للاستعمال

المشهور من التقديم الى المفعولين اى المختصر الاسب بقوله
واضف اليه ذلك ان يرجع الضمير الى القسم الثالث لكنه نظرا الى
اسناد الترتيب والتهذيب الى مجموع المختصر احسن اى اخذا
واختيارا لنفس الترتيب واخذا ملتبسا من الالفاظ المرتبة
فاضفه معنى اسبغ اى اتركت اليه فيه اشارة الى ان تقويا ليس
قيدا للنفي والا فاذا دخل النفي على كلام فيه قيد كان المقصود
نفي القيد على ما نقل في الشرح عن السيد وقال الخائبة ان هذا كلي
واغلبي ولا شك ان المطلوب بالظاهر هنا نفي القيد لا النفي لكن بقي هنا الكلام
في انه هل يكفي في الاعمال خوف النفي وان يستفاد على ما فهم من قال ابن
كما ذكره قدس سره هنا بيانا لاعمال خوف النفي ونفيه او توضيح لحاصل
المعنى او يجب تأويل النفي بفعل مثبت يصلح لتعليل هو الثاني لان
المفعول هو الذي حاصل على الفعل المعلل واعلم ان المفهوم من
شرح الكشاف انه لا يجب نفي القيد على تقدير ان يدخل النفي على الكلام
المعلل بالقيد وقد كتبنا عبارته في حاشية الشرح فتأمل
ليطابق اسمح اى ليكون اسمح باعتبار المعنى المعلى مطابقا مناسبا لما
الاصل قدم المسند اليه لصلاح وذلك لانه لا يناسب جعل
الواو عطف ان من محسنات الوصل تناسب المعطوفين في المضارعية
والماضية فلا يصح جعلها حالا بدون التقدم لان المضارع المثبت
انما يكون حالا بالتقدير لا بالواو ولا يقال يجوز ان يجعل معطوفا على

سببيا بناء على انه عدل في المعطوف عن الاسمية الى المضارعية
لقصد الاستمرار وانما نقول في التقديم افادة الاستمرار مع الاحتراز عن
عدم تلك المناسبة بين المعطوفين فالمناسب التقديم بقي انه هل
في افادة المقصود الزيادة الواو او كان على المعنى تركنا الواو وجعل
الجملة حالا باعتبار الاشتمال على ضمير المتكلم الذي هو عين ذي الحال
اعني فاعل سمحة حال من ان ينفع بالقائم مقام فاعله ظرفا لغوا او مستقرا
اشارة الى ان النفع بمجرد الفضل والكرم لا امر ذاتي في المخاطب او المتكلم
فبي وكافي فاكتب هو وعاذكر في الصحاح من ان حسبك
وحسبك اى كفاك بيان للمعنى بالقال على ما صرح به صاحب المفتاح
فما احتاج الى ذكر هذا التصريح لما اشتهر من ان المخصوص مبتدأ او خبره
الجملة المتقدمة او خبر مبتدا محذوف او وجه التوفيق ان المشهور على الالسنة
وعلى كل تقدير فان قيل لم لا يجوز ان يكون هو حسبي الله مبتدأ وخبرا
ايضا وان يعطف عليه بتقدير المبتدا اى وهو نعم الوكيل ومعناه
مقول في حقه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية متعلق خبرها جملة فعلية
او ان يعطف فعل مجرد حسبي لكن بدون اعتبار معنى حسبي ويكفيني
فيجوز عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد ولا يحسن اذا
روعي كمكانه كما انه عدل عن هذا الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة
فما جعل اسمية لان اخذ من التفصيل والاختصاص لا يفهم من مجرد نعم
نعم الوكيل معنى القول والاستحقاق والاضافة بل مجرد انشاء المدح وقد ذكر

من الجيش ثم ينقل منها على وجه التحقيق والمجاز الى اسم اول كل شيء
وتعيين المراد بها بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم ومقدمة
الكلام واما ان ينقل من الوصفية الى اسم الاول كل شيء يقصد التعيين
بالاضافة كالجيش والكتاب والكلام فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب بواسطة
وعلى الثاني بلا واسطة والى اعتبار الواسطة ينطبق كلام الفائق حيث
قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير
الاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب ومقدم الكلام والى اعتبار عدم الواسطة
يميل كلام المغرب حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة
الكلام واما بقاء المقدمة على الوصفية واطلاقها على الامور المذكورة
باعتبار معنى التقدم ففيه انه مخالف لما يتبادر من الفائق وغيره من الكتب
وينبغي ان يعلم ان المقدمة بكسر الدال بحسب الرواية على ما صرح به في الفائق
ويؤيده الدراية ايضا اذ المتبادر من الكسر الاستحقاق الذاتي في
التقدم وانما اختاروا اخذها من قدم اللازم دون المتعدي لان الظاهر
ان تضاف الصفة المتعدية الى المفعول لا الى ما له نوع تعلق به كالكتاب
هنا لان المتقدم في الحقيقة الطائفة لا الكتاب نفسه يتوقف عليه
فيه انه جعل العلامة في شرح المفتاح مقدمة العلم اعم مما يتوقف عليه
تصورا او ذاتا او شروعا ومقدمة الكتاب ما يخفى ان اصطلاح
المتبادر من العبارة ان اطلاق مقدمة الكتاب اصطلاح بين القوم
لا من عند الشارح في مقابلة مقدمة العلم وقد قال في شرح المفتاح

انها اسم لتلك الطائفة فاعترض عليه بان القوم يطلقون المقدمة
على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم للعلاقة الظاهرة بين اللفظ
والمعنى ولا يطلقونها على ما يكون مدلوله اعم من مقدمة العلم فلا يتم
كلام الشارح بمجرد ان لكل احد ان يصطلح على ما شاء ولا بان كثيرا من
القوم يطلقون المقدمة على طائفة من الكلام امام المقصود بل على الشارح
ان ينقل من القوم ما يدل على اصطلاح منهم على اسمية المقدمة بازاء
طائفة من الالفاظ الدالة على ما هو اعم من مقدمة العلم ويمكن ان يقال كلام الفائق
والمغرب يدل على ان ذلك الاطلاق لعلاقة الاولية لا للعلاقة التي
بين اللفظ والمعنى ولا اختصاص في كلامهما بما يدل على مقدمة العلم و
لا شك في شيوع ذلك الاطلاق في عبارات المصنفين كاطلاق مقدمة
العلم حتى جعل المغرب ذلك في اطلاق في مقابلة مقدمة الجيش واطلاقها
حقيقة عرفية عند الاكثر وكثير من التصانيف مقدمتها اعم مما يدل
على مقدمة العلم تأمل وهي في الاصل مبني الخ الاصالة بالنسبة
الى المعنى الاصطلاحي فالمراد بالاصل المعنى اللغوي سواء كان الحقيقة
او مجازا والمقصود من الانباء اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التضمن
والالتزام يوصف بها المفرد الخ لا يخفى ان الظاهر ان توصف
المركبات الناقصة ايضا بالفصاحة وهي خارجة عن ظاهر العبارة فينبغي
اعتبار التأويل في المفرد او في الكلام فذهب الشارح قدس سره
الى الاول نظرا الى انه شاع اطلاق المفرد على ما يقابل ما يقابله من المثنى

والمجموع والمقصود الكلام ولم يعهد مثل ذلك في لفظ الكلام واختار
بعضهم الثاني وبرد الثاني بان يراد بالكلام المركب مطلقا ولا يسلم ان على
وهو ان لا يلزم ان يكون ذلك المركب بحيث يحصل به فصاحة الملفوظ
فصيحة مع اشتمالها على ما ينافي فصاحة الكلام لضعف التاليف فانه يخل
بفصاحة الكلام ولم يذكر في الملفوظ وما بعد من ذلك اعتبار وجوه اخر
الفصاحة بضم الكلمة معها واشتمل من ذلك صيرورتها غير فصيحة باعتبار
مجرد الانضمام بينها بلا زيادة كلمة او نقصانها هذا وقد عرض
بان المراد ما يدل الخ وهو على جواز معنا فتتناول الاعلام المركبة المشتملة
على تنافر الكلمات بل على ضعف التاليف ايضا لان الاعراب باعتبار المفرد
فينبغي ان تكون فصيحة ويزاد في تعريف فصاحة الملفوظ قيد اخر ويجاب بان تلك
الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين من النحاة فان الملفوظ عندهم
الملفوظ بعضا واحدا بحيث لو عرف ذو نظر حكم في اقتضاء من بحث الاعراب
والبناء وكل علم مركب مشتمل على الاعراب لكنها ملفوظ ان في اصطلاح
فان نظره في المعاني اصالة فهذا التعريف للملفوظ باصطلاحهم والى هذا التحقيق
اشارة في حاشية المطالع وعني بقولي عن الوسول الخ وانما ذكرت هذا
قيد في الاصل ذو معنا متحد لغة واصطلاحا فانه قال العلامة في ديباجة
شرحه على المفتاح البلاغة في الاصل مصدر بلغ الرجل اذا وصل بلغ
هو ان يبلغ الرجل بعبارته كنه مراده مع ايجاز اجمال واطالة من
غير الاخلال وقيل هو كلام جامع لحسن اللفظ في صحة المعنى والتصحيح ذكر الملفوظ

وهو ان البلاغة بوصف الكلام في تادية المعنى الى آخر تعريف المفتاح
اذ لم يسبق كلمة بليغة اعترض عليه بان ذلك اصح من المدعى او المنع
على توجيه قدس سره بتناول المركبات الناقصة ايضا والقول باستعمال
الكلمة عليها بعيد جدا او بجواب ان الكلمة ايضا قد تجعل متناولة لها
على ما يفهم من قول القسم الثاني من المفتاح لان ذلك انما هو لاجل
دليل الحصار البلاغة فيها لا في الكلام لغوب اداء والمصنفين ايضا
في امر مهما يمكن يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منها عما سواه والا
وان فيه شك في وجود الملفوظ بالعامة كما قسم ابن الحاجب
وقد دار على ذلك بان النصبين مشتركان في صيغة واحدة الخ
المذكور بعدا لواو اخواتها فافهم فالفصاحة في الملفوظ الظرف قائم
صفة بتقدير العامل المعطوف على ما يفهم جوازه من كلامه قدس سره في
بحث تمكن المسند في شرح المفتاح وبتقديره منكرا نظرا الى ان قيام
في الاعم الجنس والمعرف بلام الجنس مطلقا في حكم النكرة على ما ذكره
في شرح المفتاح واما ظرف لغو بمعنى النسبة التي تشمل عليها الكلمة
واما حال من بعض الضمائر من مجموع الحال ان البدل فان قيل ان
التقييد بهذا الحال مفيدة للعامل على الاطلاق قد صرح به تمكن المتتبع
الرضي قائلا ولم اجعل صفة هذا الاطلاق في التقييد فيما اذا جعل العامل
في الحال الابتدار غير مسلم ولو سلم فجواز الصفة الى الحال عند التقييد
فان التخصيص الذكري الشيء لا يفيد نفي الحكم عما عداه في المحاورات والخطابات

كما سيجئ في بحث الاستتباع في الفرع الثالث وتفسير الغصاة
بالخلوص الخ وذلك لما نقل عنه قدس سره في حاشية المطول ان الفتور
لازم غير مجعول فكون الغصاة بمعنى الخلوص عدميا فلا يصح ان يقال
ان الغصاة هي الخلوص وان صح ان يقال ان الغصيص هو الخالص وانما
استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ولا يخفى
بمنع التعريف بالمباين ودعوى ادعاء وقصد المبالغة مما لا يليق
في التعريف لانا نقول ادعاء كهذا مما يسامح ويكتفى به مجردا ان
تصور المعرف يستلزم تصور المعرف ويصير وان قصد المبالغة
والادعاء في التعريف ومتاع التعريف بالمباين بالمطلوب المطلوبين
ثم برد عليه ان الظاهر ان المراد بالوجودي معناه لا يكون العدم داخلا
في مفهومه وبالعدمي ما يدخل العدم في مفهومه ويصح حمل احدهما
على الآخر كما يقال البياض سواد وليس كذلك فان قولهم الغصاة
العدمية واقامة التعريف بها لو كانا الغصاة موجودة والخلوص
معدوما او الغصاة وجوديا والخلوص عدميا لم يتحقق يوجب تحققها
الثقل على وزن القفل خلاف الخفة مصدر ثقل الشيء بالضم والثقل
بكسر فسكون ثقاف واحد الاثقال ومعناه بالفارسية گرانى
على ما في المهذب والمعنى الاول انسب لفظا باعتبار عطف لفظ الصر
لكن المعنى الثاني اولى معنى بحسب المقام والضمير عائد الى فرع المذكور
في بيت السابق اعني وفرع بدرين الملتن سودا فاعم انبت كفتوة النخلة

المتكمل فيكون اضافة العذاري الى الفرع من اضافة الجزء الى الكل
والجزء الى الكل اذ الفرع النعت مطلقا على ما في المهذب والنوار بالضم
كالقناع والاغبيا الكثير الغصون بالكسر من الغبة بمنزلة عنقود
العنب والعكول بالضم والعكال بالكسر ما عليه البسر من عذاري
القنو وتعكل القنو اذا كثر عكوله وقد يجيء العكول بمعنى القنو
في الكلام مبالغة واعلم انه جعل في الغايتين والمهذب العذير
مطلع القنو الخ فعلى هذا المناسب ان يجعل ضمير عذاره راجعا الى
الجنية بناء على المذكور ويؤيده ذلك انه روى ان المعروف في نسخ
الاصل شد بجموع القنو وسط الراس وجعل قطعة منها كالزمانة تتم
تشابك المتنى والمرسل من الخروف المهموسة الرخوة الخروف
المهموسة خروف هذا التركيب اعني ستشاكك فصفه الشك بالشين
المعجمة والكاف المهملة الالحاح في المسئلة وفصفه بالخاء المعجمة والفاء
اسم امارة والمجهورة ما عدا خروف ذلك التركيب والشديدة
خروف قولك اجدك قطبتاي مزجت الشراب بالماء والرخوة
ما عداها وعدا ما في قولك لم يروعناه وعذه الخروف بين الشديدة
والرخوة وفيه نظر لان الخ واجيب بان الزاء المعجمة من المجهورة
والرخوة والكل وصف دخل بخلاف الزاء المهملة من المجهورة التي
بين الشديدة والرخوة وانت خبير بان وصف الزاء المعجمة بصفة
الزاء المشتركة دون المختصة لغو على ان هذا القائل الخ غافل

بوجود كلمات غير فصيحة في كلام فصيح فسد بناء على قوله ان فصاحة الكلمات
شرط في فصاحة الكلام قطعا وقد دخل مركبات الناقصة وان فصاحة
في الكلام بخلوه من تنافر الكلمات بالمركب التام فانه يوجد كلام فصيح
في الجملة اعني المركب الناقص بدون اشتراط فصاحة الكلمات واختيار
على الكلام الخ يعني ان هذا القائل قاس وقوع الكلمة الغير الفصيحة
في كلام فصيح على وقوع الكلمة الغير العربية في القرآن فذهب الى قوله
تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وذلك القياس فاسد لان الكلمات القرآنية
التي قيل انها رومية او فارسية او حبشية كالقسطاس والسجيل
المشكاة عربية بعد ما وقعت في القرآن ولو سلم فالتغير في انزلناه
راجع الى السورة والمعنى القرآن على البعض شايع ولو سلم فالمسلم
ان عربية باعتبار اغلب الاجزاء كما في زعم هذا القائل فاغلب الاجزاء
فالقياس ممنوع الفارق لانه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمة و
لم يشترط عربية الجزء في عربية الكل فانه يكفي كون اكثره على لغة
العرب في نسبة الجموع اليهم واعترض على ذلك انه يشترط فصاحة
الكلمات في فصاحة المركب التام او مطلق المركب ولا يقتضي ذلك
ان يشترط فصاحة الكلمة في فصاحة عدة كلام مسماه باسم كالسورة و
القرآن فانهم ذكروا ان الزائد على المسند والمسند اليه خارج عن
حقيقة الكلام والجواب ان حقيقة الكلام لا يتوقف على ما ورد المسند
والمسند اليه لكنه تابع اطلاق الكلام على المركب مجازا وعليه فصاحة

مثل السورة والقرآن لا يكون ادخالها في فصاحة الملفوظ فيثبتني ادخالها
في فصاحة الكلام وقد اشترط فصاحة الكلمات فيها لانه قائل في عدم فصاحة
احد الجزئين اعني المسند والمسند اليه يوصف الكل بالفصاحة فكذا
لا يوصف السورة والقرآن بالفصاحة اذا لم يكن بعض اجزائه فصيحا
وان كان ذلك البعض مركبا تاما فما يقول في الكلب في جزء الآية
الجهل بان المراد غير فصيح او بان المراد الفصيح او نسبة الجزء
عن ارادة الفصيح بدل غير الفصيح قيل يحتمل القسم الثالث وهو
ارادة غير الفصيح لنكتة وحكمة لا يصل اليها عقول تابعي القدرة و
العلم والجواب بان ذلك مما لا يليق بحال القرآن تذرع به
معجزة وتصديقا للنبي اذ لم يكن لغة وفصاحة ان لا يبان بالمنفر
ينجر الجهل بالمسند فسبته تدخل نسبة الجهل وردا بان ذلك بالنسبة
الينا وبالقصور واما بالنسبة اليه تعالى فان كل ما يفعله الله تعالى
فهو حسن وقياس الغائب على الشاهد غير مستقيم على ما علم في الكلام
والجواب ان كيفية رحمهم الله يجوز ان احد ورد لا يليق بالحكمة من
الله تعالى اصلا وان رحمهم الله وان قالوا بالجواز لكنهم لم يقولوا
باثبات ذلك من عند انفسهم بل من الكتاب والسنة
سيتا بمثل هذا الامر تامل كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى في
انت غير بالغ يلزم على ظاهر التفسير استعمال القرآن على غير الفصيح متى
التشابهات ولفظ الاب بالتشديد على كثير من القصار رضي الله

ان هذا من سانحات ذاتي اي هذه مقولة لهذا الموقف في الكلام التصحيح
لكنه ذكر في الاساس التوجيه وقد تحاجب واستغفر الله اي كالتيقن
استشكل بحيث ان يعتبر لهذا التخريج وجه يستقيم على قاعدتهم وهو
ان يقال ان فعل قد يجيء للصيرورة فاعله كاصل يخوض الرجل
اي صار كالغوص فالمسرج مصدر بمعنى المفاعلة وقد يوجه بان التصير
يجيء بمعنى النسبة الى اصل كذا تسمية النسبة الى التميم فالمسرج من سرجة اي
نسبة الى السرجي او السراج وردة ذلك بان التفعيل لم يجيء للنسب يعني
لمشابهة قلت هو ايضا من الجعل والمأخوذ من السراج به للامام المرزوقي
حيث قال السرجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك
لكثرة ماله وروفقه حتى كان فيه سراجا ومنه قيل سرج الله امرك اي
حسنه ونوره هذا كتب قدس سره في الجواب بخط الشريف فحاجبه
الى التصحيح غير ما كتب في كثير من النسخ وينبغي ان يعلم انه وقع عطف المأخوذ
في خطه بالواو فالجواب واضح لكن يرد على الوجه الاول ان الذي
سرج الله بهذا المعنى في اللغة يوافق والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم
الا ان يقال استشهاد في كتب اللغة من الناس الذين بعدهم من قبيل الجعل
المخالف بغرابة المسرج وحينئذ فذلك الاستشهاد ينافي الاحتياج الى
تخريج الوجه البعيد وانت خبير بانه لا يمكن ان يجعل الجواب وجيها بحيث
على خلاف ما ثبت عن الواضع قدس سره في تعليم اللغة نعم يمكن
لكن المستهجن في المطول ان المراد بالقانون القانون المقرر عند علماء اللغة

بفتح العين مثلثا الى الكسر صار غير فصيح ولا شك ان متعلق بعلم
اللغة وهو التعريف ويمكن ان يقال الكلام في فصاحة اللفظ الموضوع
ومثل ذلك ليس بموضوع لا يقال فالجعل ايضا خارج لانه ليس
بموضوع لانا نقول نعم لكن بان اصل الاصل اصل بمنزلة الموضوع له
ايضا غاية الامر انه تسمح استعارة واعلم انه ينبغي ان يجعل المؤوات
بهذا مناورة تلك كتابات القصة التي في حكمها واذا جعل مسلوبا به فوزه بطبه
الواو بالواو الدائم كان غير فصيح بقي منافاته باعتبار انه يقع مثل ذلك
في امد كتابات انه ايضا فاذا قيل من ذلك بسكون الزاي من وتحريك الهمزة
في ابتك كان غير فصيح اقول الحق ان يقال ان ذلك لا يكون فاحشا غير
وخوان ذلك وان كان اصل ان اصل واصل ماله وهذا الهمزة
من الهمزة غير قياس الاعز من بخيل وهو في اللغة ان يبخل مطلقا وقيل
البخيل من يبخل بما عنده من مبيا قد حان واما جعل ابا بخيل انه
يستفاد من العبارة وفيه نظر اذ قد صرح ان ارادة القبيل
الخلوص عن الكراهة داخل في مفهوم الفصاحة فتمنع وان اراد انه لو
لم يذكر لزم فصاحة الكلام مع وجود ما ذكر فممنوع ايضا اقول من جملة
الغرابة الخ لا ينبغي ان يراد ان الغرابة مشتملة على الكراهة بحسب المفهوم
من الغرابة فان توجيه منع على ذلك ظاهر غاية الظهور بل اريد بسبب الكراهة
منحصر في الغرابة فالقول باشتراط الخلوص عن الكراهة لكن ذلك لا وقعا
ايضا في محل المنع وقيل ان الكراهة الخ وجه منع هذا اشارة الى

ذكره المخالف في متن [illegible] الكراهة اما راجعة الى التقوم والى الواو او على اشتماله
على تركيب يستغرقه التقوم فعلى الاولين ذكر الكراهة مستغنى عنه وعلى
الاخير لابد من ذكرها في تعريف الفصاحة وليخلى ان نظره قدس سره
لا ينتهي على ذلك وان المخالف ايضا اعترف بان كراهة بعض الجمل
يغير التقوم واما اثبات انه داخل في التقوم في الكراهة اصلا فمشكل
فقول الضرورة في القول بان مقصوده قدس سره وبراءة النظر على
كلام المخالف بل على قول من قال ان الكراهة بمجرد التقوم الان عليه
التقوم وينبغي ان يعلم ان المخالف لما علم انه يمكن لصاحب القول
المذكور ان يلتزم في بعض الصور ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة
ولا ينفعه عن وجود الكراهة في الجملة بهذا التقوم واعلم انه قال
الكاشي في شرح المفتاح ان التقوم بالفتح مصدر قولهم تقوم الجارية بالكسر مع
تقوم حسن القوام والقوامة والمعنى ان في حروف الكلمات وجوها
يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي حسنا كتقوم الجارية والكلام
بعيد على ما في المطول وغيره فاجتنبها نظرا لهما وتقوم الجارية
قد اختلف فيه النحاة فالاخفش شرط ان يكون المفعول محذوفا بحيث يصح اسناد الفعل
اليه وخالفه بعض النحاة ونقض مذهبه بقول بعض العرب انتظر تكتمع
طلوع الشمس حكذا استشهد من الشرح الكبير للكافية ويؤيده ان قض ما ذكره
صاحب المغني من ان المعنى عند اضافة ثلثة معان اولها ان يكون بمعنى
الغاية زمانا كان او مكانا فعلى هذا ان المشهور ذهب الاخفش حيث اوجب

ان يناسب المخالف قول الموجب لا يرى ان الشيخ الرضي يجوز في تعريف
الكلام ان يكون الباء في قوله بالاسناد بمعنى في قوله لان يصدق بانه يلزم
ان يصير المتضمن والمتضمن امرا واحدا قال من التقرير في حواشيه
قوله قبل يلزم ان يصير مثل زيد اجمل فصيحا غاية ما يصدق عليه في تلك
الحالة انه حاسن عاد ذكر في حالة فصاحة الكلام كما يقال الكرم استعاره حال
الكلمة فاذا انتفى شخص حال الكلمة ثم صار غير بصدق عليه انه ذكر بعد ان لم يكن
شيئا حال التقوم فنقول يمكن ان يختار ان المنتفي فصاحة ان المستعمل مجازا في غير
زمان الحال فلا يصدق على زيد اجمل انه حاسن فصيح فيرد ان الكلام
الذي قبل هذا زمان وبعده واجيب بان مثل زيد اجمل ليس متحدا
مع زيد اجمل في غير زمان فليس الكلام واحدا حتى يخالف التقوم فاذن تتم
واحدا حتى يرد فيه ان ذكر قدس سره في المطول ان مثل ضعيف في
موضع غير ضعيف في مقام آخر فهم الا ان يقال ان التقوم في كل مقام
بمعنى التقوم الذي اخذ في الشخص ويلزم ان يكون زيد اجمل في تلك الحالة بصير
الظرف قيدا للقيد الذي هو الاصل تحت التقوم على الخلوص انتفاء المقيد بانتفاء
بانتفاء القيد فقط هذا ظاهر وبانتفاء المقيد فقط وهو قليل او بانتفاء
كليهما والمقصود هو المتوسط فيقع الخلل في التعريف لاخذه غير المقصود
لا يقال ذا علم ان الشاعر فصيح فصاحة الكلام علم منه قطعا ان فصيح
الفصاحة بالنظر الى الاولى لانا نقول ان تلك غير متعقد به في التعريف بالنسبة
مع الوجه الصحيح ولو سلم فنقول المتناول لانتفاء الشاعر فصاحة الكلام

المفتاح صاحب المفتاح في الحسنات تقديم او تاخير تمام بقتضر على احد
متباينين يستلزم كل منهما الآخر اشعار بكيفية احدهما في الخلل
او حذف على جهة قريبة والحذف فان الحذف مع تمكن القرينة في قوة ذكره
فلا يخل الخلل او غير ذلك ينبغي ان يجعل متناولا لمثل العطف
على المحل حال قرينة ومثل جاءني زيد وغيره وان لم يوجد الخلل في تركيب
او لفظ على وفق ترتيب الخارج لكن المفهوم من المطول ان التعقيب التفصيلي
لا يكون به وزان ذلك الخلل اسمعيل الحرفي في شرح المفتاح
بدل المغيرة فكان اسمعيل اسم والمغيرة لقب قيل ذكر منصف لا
ينبغي انه ليس في محله قدس سره ضرورة انه عرف الخلل على هذا القبيل على
ذكره الخلل لم يعلم ان احدا من ان الحذف والتعقيب مغني عن ذكره فهو
ولو على ذلك لا يتم ذكره قدس سره الا بتمام ان ذلك الحذف ايضا
متحقق به وزان التعقيب فمثل جاءني احد بالقوين وان اغناك عنه عن
الآخر ليس بمعتبر فان المقصود تكميل القيود في الحدود وان اغناك عن
الفوائد ينبغي عن تخلوص عن الشاغر وان كان كل منهما في مثال
فرق وهو ان اجتماع ذلك لا سورا ان يكون مخالفا لمقتضى الحال
او لا فعلى الاول لا يوجد التعقيب به وزان حذف تاليف وعلى الثاني فرق
ما سيأتي في آخر المقدمة من ان الاخبار عن التعقيب التفصيلي بحسب الخارج
الخلل اتجه في انتقال الذهن ايضا ينبغي ان يعلم ان المراد بالذهن ذهن
السامع والمقصود بالانتقال من معنى الى آخر توجه النفس من ذلك الى ذلك

العلاقة بينهما والخلل في الانتقال بطلان الانتقال من المعنى الاصلي الى المراد و
ذلك بسبب العدم ظهور دلالة التضاد على بطلان انفهام المراد من التضاد
عنده طلبا للمناسبة في العالم يوضعه اصل المعنى وذلك ان سرعة انفهام
من التضاد بسبب ان الذهن ينتقل بسرعة من المعنى الاصلي الى المراد وبسبب ما
ذكر ضرورة ينبغي سرعة انفهام بانتفاء سرعة الانتقال وذلك ان ذلك
الخلل بسبب ايراد الملزوم وارادة من التضاد مع قطع القرينة الدالة
على المراد بسبب ايراد اللازم الخ لا يخفى انه ان عمل بسبب التلازم والواسطة
غير حسن وكذا ان اعتبر الكيفية باعتبار المواد مع انه يلزم ان لا يوجد التلازم
والوسائط في كل مادة وذلك غير مسلم ان يقال في ذلك اعتبار الاصل
كافي قولهم ذو تتابع النصاع وعلى الجملة ادخل وصف الوسائط بالكلية وقع
في محل ويمكن ان يقال المراد بالتلازم والكلية الوسائط هنا ما فوق الواحد
والاغلب ان يتحقق الخلل عند التلازم والوسط ساطب الخ
ادخل لسبق ستارة الآتي بعده وان كان الغرض آخر لكنه لا يريد ان
يطلب الا بالنظر الى الاستقبال وكذا يجزم لكنه بكذا نقل عنه قدس سره
ولعل هذه العطائية نسب البعد الى المراد والقرب الى افهام الطالب
المحبوب وان تعلق به غرض لم يمكنه طلب بعد المراد لكنه خطأ فاحش
بعد ذلك خطأ في نظر البلاغة فانه لا يفهم من العبارة وان كان لها
صحة في الجملة من مكان الحمل في مطلع صنعوا العين مجازا ثم الكناية بذلك على
الطرح وينبغي ان يعلم ان المسطورة في كثير من كتب المعاني ان السر ومصدر

متعد فيجعل مبنيا للمفعول حينئذ لكن يشاور من تقرير الصحاح انه لازم
فيلايم العطف على اللوح اطلب نفسا بالتخفيف من طاب على
فالخ المطلوب انه اراد بطلب النوافي طلب انفس به وجاء ايضا نفس بضمتين
ولكن عطف اوطابها يشهد بانه من التطيب حسن الجرح فحاكمة
التسبيح بالتكبير على تاويل النوس الذي هو مؤنث سماعي بالجمل
كانه بجرح فيه اشارة الى ان اطلاق التسبيح على النوس مجاز نظرا
الى ان التسبيح من سبح في الماء على الاساس ومن المجاز في سبح و
سبوح بمعنى ان المناسب هو سعاة او العاءة في النوءات والشديدة
عدو النوس والظاهر ان يجعل التسبيح ضامنا لمعنى يتعدى بنفسه فالمعنى انه اتى على
التسبيح حقيقة فالتسبيح في الماء على ما فهم من الاساس انه جاء بهم نوعا نظرا
الى انهائه الى حيث يبلغ من الماء وهو ينجي المتبوع بها او السباح فاعل
الظرف يجوز ان يكون ضميرا جيء به الظرف اولا وارادة الظرفان الاخيرا
بقاله اوقوله الذي من ضمنه الخبر وكانه لم يعتد بهذه المرة الا ذلك
باعتبار انه الفائدة يعتد بها في تقديم الخبر والجذر في الجذر بكسر
النون كما هو المناسب هنا الجارة وبفتح النون وكسر الذال الارض الصلبة
كذا يفهم من كتب اللغة فاذكره هذين مرة بيانا لما اراد من اطلاق سم الجارة
على موضعها وجعت عنده الرواية في البيت بكسر الذال فيكون سكون النون
للضرورة الشعرية لكن الضرورة في التجويز وهو شهرة تلك الرواية
والتسبيح حفر بالكم ونحوه اعلم ان اطلاق التسبيح على تصويت الكم والخاصة

حقيقة على ما في الاساس واطلاق الهدير على الاتون حقيقة وعلى الناقة
مجازا والكلام في اللغة على ما هو المشهور وكان ذا طوق من الغوافت و
الغارر واشباهه ذلك فخرا لنحوه مرفوع على تسبيح هدير الكم ونحو
هديرها هدير الخاصة وجرور رفا الهدير يعوم فيجوز في تصويت الكم
والخاصة وذكر في القاموس اذا اطلت في صوتها من الكم
تسبيح الخاصة وهو ان تمد صيتها الى جهة واحدة والاعلى ان يراد
بالكم مجرد ما يقال بالفارسية كوم على ما في المقدمة ونحو من الخاصة
او يراد بالكم ما يالف البيوت ذكره في التسبيح الكم عند العامة والوحش
يشهد به العقل والنقل لا يخفى ان شهادة النقل فيه مسموعة بناء على ما في
الصحاح لكن شهادة العقل مجردة عن النقل ممنوعة فيما اذا كان النوس
من التصويت سماع الصوت واما اذا كان اظهار التكم كما يظهر للعطاش عند
رويته الماء ونحو ذلك فالتكم في نحو النوس مضافة جعل
الرؤية ضامنا من اسناب الامر بالتصويت والا يخفى ان الصاح يعني
ليس نقلا لها بما انه من جهة ما يدرك بها من النقل والا فهما من حيث هما لا يجهة
ناقلا لها بها وهذا بخلاف الكراهة في التسبيح فانها معنى مناسب للخاصة
من غير حاجة الى النقل وبهذا اندفع ان يوجب كل من التسبيح والكرة
التكرار الكراهة في التسبيح دون النقل والفرق وكيف عرض الخ
الاولى في مثل ذلك المقام ان يكتفى بالمعنى العرفي لفظ الملكة والكيف
اللفظ والقاعدة الاعتراف عنها على مذهب من يجعلها من الامور

مقامات الكلام الخ فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد المقتضى فان التعظيم
والتحقير يقتضيان الحذف فقد اختلف المقام وتفاوتت المقامات مع ان المقتضى
ان الاختلاف الاقتضائي يوجب اختلاف المقتضى لان الاعتبار الخ علة
لمقدر قوله فان مقامات الكلام الخ كون زمانه له وجه ذكك التوهم انما
قال الامر لزمانه لتمكن مطابقة الزمان والمكان وبعدهما اي اختلاف
كل منهما فان مقام كل من المذكورات يباين مقام مخالف كل منهما والمراد
بان الكلام على التوزيع بان يراد ان مقام التنكير مثلا يباين مقام خلافه
من التعريف ويمكن ان يقال ان التعريف راجع الى واحد قد ذكر في ضمن كل
وتخصيص ان التعريف مطلقا معرفة وان عاد الى النكرة ويحمل اضافة مقتضى
الى التعريف للعهد مقام تعريفه اي تقييده بالتعريف صفة كونه كذلك
هذا نظير الحكم المتعلق او اراد قصر هذا بالنسبة الى الحكم والمتعلق
وتابع بالنظر الى المسندين والمتعلق او شرط مخصوص من المسند
او يمكن جريانه في الثلثة الاخيرة واتمام بحثه ان الظاهر ان يكون
المخالف معركا لكنه قد يترك كما في التوابع فحوها من التطويل ليس ذلك
الكلمة الخ وكذا اذا ترك مقام مع ترك الكلمة ليس ذا مع غيرها واذا قيد
بقولهم ذلك باعتبار انه صدق انه كلمة مع مصاحبتها واتفاقه بالكثرة
فان صور المشاركة مشتملة على غيرها وفحواه الى البيان في اصل
المعنى وفي جميعها يلزم اختلاف مقام المتراد فين بالشرط المحقق
ان الفصل فحوان ضربت نفس الشرط او مقربه فكانه اراد بالشرط

اداة الشرط فارتفاع مشتاق الخ فان قيل اصل الحسن للتأثير يحصل
بالمطابقة فارتفاع اثنان بكمالها لا بنفسها والانحطاط يقتضي
ثبوت اصل الحسن فلا يكون بعد حصانتها كالمطابقة مطابقة ايضا فيجب
ان يكون ارتفاع بحسن المطابقة كان اصل الحسن ايضا بذلك يحسن
ثم اضافة المصدر للجنس لا للعهد فالمعنى الانحطاط بجنس العلم المتعلق
بجنس المطابقة لا بعدم هذا الجنس بالكلية لكن ينبغي ان يحمل الكلام على
البليغ وان جاز ان يحمل على الفصيح ايضا ويمكن ان يكون اصل الحسن
بالفصاحة وان ارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها اصلا او ترى
ان صاحب المفتاح قال واذ قد تقرر ان البلاغة بمرجعها الى الفصاحة
بنوعيها فالكلام اما بليغ او فصيح دون بليغ وارتقاء الفصيح فصار هذا
حمل الكلام على الفصيح حسن بالحسنات البديعية من حيث بحث عنها
في علم البديع واما فيما ذكر فان ذلك الحسن من حيث اقتضاء الحال
بالحاصل بوجه الحسن الذاتي فيبحث عنها من تلك الجهة في علم البلاغة ولذا ذكر انها
اقل من الحسنات البديعية في علم المعاني بعني واعلم ان ليس الخ غير اشارة
الى ان الفاء في قوله فمقتضى الحال الخ للتفريع واتمام الحمل على التعليل ان
المناسب على مقتضى الذوق السليم كان يقال اعتبار المناسب هو
مقتضى الحال مع ان التفريع يشعر اضافة المصدر ينبغي ان يعلم انه
قد يستفاد من اضافة المصدر العموم بحسب القرائن كما في سائر الاسماء المضافة
والمعرفة باللام لكن افادتها للعموم غير ظاهرة ان العموم قد يستفاد

كما في قولهم جزء زيد اما فاعل فان كان جميع القضايا المحصورة في
القيام لم يحصل شيء منها في غير هذا متباع ان يحصل شخص من هذين وان
لم يحصل شيء منها في غير هذا وارتفاع الخاص كان ايجابية الكلية كاذبة
فالعموم فيها يستلزم الحصر فانه ينتقد السلب الجزئي بكل من المفهوم من
الحاشية التي كتبها قدس سره على المطول في هذا المقام انتهى مطلقا
وعلى هذا التقدير فان كان الحصر بمعنى ان لا يتحقق هذا السلب الجزئي
وعند انتفائه فاما ان يلزم عدم كذب الايجاب الكلي والصدق السلب الجزئي
كما هو الاعتبار المناسب كما لا يخفى وان كان بمعنى انه لا مانع لغيره فاما ان يلزم
ممنوع فانه ورد في الحديث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ايضا لا صلوة
الا بالطهور وناقض فيما نحن فيه فعلم ان ظاهر ارادة الحاشية
مقتضى الحال والاعتبار المناسب لكنه لا يلزم ذلك سلما كما تقدم وليكن
كتب قدس سره في الحاشية ان المقصود الاتحاد والمساواة وان
الحصر في الكتب قدس سره في الحاشية ان الحصر من مقابلة الجمع
على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب بانتفاء الاخص لتحقق الاتفاق
في فرد آخر من الاعم ويبطل الكلية ايضا اذا كان العموم من وجه وتباين كلي
وفيه بحث لان بطلان احد الحصرين لا على التعيين لا يلزم وان بطلان الكلية احد
الامرين بالتعيين غير لازم قطعا سواء كان العموم من وجه او التباين
او غيرهما وما يتوهم في جميع الصور من بطلان الكلية فغير صحيح والجواب انه لا يبطل
بجزء الايجابي من الحصر في الاعم بجزء السلبي من الحصر في الاخص وحاصل

ان تباين الجزئين لا يوجب تباين الكليين مطلقا وان كان العموم من وجه لتباين
والايجابية من كل منهما ببطلان السلبي من الآخر ولا يعقل صدق
الايجابي من الحصرين امر متصور عند القوم فالكلام في بجزء السلبي فاذا
لم يكن الاتحاد والمساواة ببطلان بجزء السلبي في الاخص على تقدير
ان يكون بينهما عموم مطلق ويكذب بجزء ان السلب منهما على تقدير
تباين الطرفين ويجزئي فافهم قوله على الطرف الخ انه يجوز ان يكون
صفة مصدر ريستي فان النسبة تعني بمعنى الاطلاق كما يقال اسنى اذا اطلق
اي اطلق لفظ ان على هذا وانما ثنى المصدر في النسبة قد يثنى كما صرح به السيد الشريف في قول من قال من شرح المفتاح قوله طرفان
اي فردان اصطلاحي غاية الكمال والا فالطرف في غاية النقصان كما اعترف به
امام الحرمين قال في المفتاح من ان البداهة شهدت بالامكان
تبيح هذا الاطلاق وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه لا يكون من طرفي الشيء
لان الاصل في طرفي الشيء ونهايته ان يكون امرا واحدا شخصيا لا ينقسم
اصلا في الامتداد الذي هو فيه كالنقطة من طرفي الخط والآن من طرفي الزمان
ثم من الطرف وقد يؤخذ الطرف نوعا واحدا مع تعدد
افراده كما في الملفوظ في الطرفية اذ هو ينقسم النوع ولا تعدد فيه وتعدد
الافراد لا يوجب تعددا من حيث هو هو ثم ان القريب من النهاية يسمى طرفا
البتة وبعض افراد الوسط قد يعبر عنه بالنوع اذا تتبع تلك الافراد
وبعضها على ان التعبير عنه بما هو حقيقة فيما هو كالحاصل بالطبيعة

فائدة وينظهر ان يقال زيد وعمرو الى غير ذلك من افراد نوع هذا
غير الكلام عنه لانه لا يقال يصدق التعريف الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة
ايضا فانه تقول العموم في قوله عاد وثمود الى الحاضرين وترفع ذلك
وان كان صحيحا في العرب هكذا وقع في الفصاح لكنه لو قيل ان كان
فصيحا لكان احسن تفاوت الكلام ينبغي ان يجعل متناولة للتفاوت
كيفية او قوة وكثرة كما انها متناولة للتفاوت كيفية ومناسبة
سوى المطابقة لم يخرج عن كونه كلاما بليغا على المطابقة والفصاحة فيصير
بمنزلة ان يقال شجاع هذا الرجل وجبان او سوى هذا الرجل
متصفا بصفة يعني صفة بما في الوصف وبيان الفصيح والبليغ يعرف
مما ذكر في المطابقة او بجانس او نحو ذلك فالبليغ متميز والفصاحة
المطبوع والمجنس متفاوتة كما ذكره قدس سره في الحاشية على المطول اقول
الاظهر ان يقال هذا لوجوه تحسين الكلام فيما بعد لا بعضها دون بعض
الكلام ثم ان اتصاف الكلام بتحسين الكلام بما يتبع لا بعضا الكلام بالبلاغة
على تقدير ان يكون بعض الكلام شرطا لكل ذكره صاحب المفتاح وحققه
المحقق الشريف في اول شرحه والبلاغة في الكلام هي ان يقتدر بها على
ايراد كلام صحيح في نوع من المعاني بكيفية في بلاغة الكلام فتصحيح
التعريف يمكن بالمطابقة على قياس ما سبق في فصاحة الكلام ويقال النكرة
للموصوفة عامة على ما علم في موضعه انا نقول البشارة يقدر على ايراد
القرآن البلاغة في الكلام هكذا قيد في الايضاح والاحسن ترك التقييد

حتى يعم البلاغة في الكلام ايضا اي يجب ان يحصل مع ما يحقق ان هذا
التفسير يدل على ان المرجع اليهم مكان ومصدر يعني اسم المفعول ان المرجع اليه
محذوف لا ايضا كما يقال مرجع بحوذ الى المعنى لكن الاحسن ان يحمل على المعنى
المصدري بقرينة كلمة الى كما في قوله مرجع بحوذ الى المعنى ويمكن ان يقال هذا
يتم على تقدير ان يكون مجموع الكلام بحسب المقال بحوذ المرجع لان ما يرجع بهذا الى الامر
انما هو ضروري فيما نحن فيه وانما ارتجاه في قيد الشكال لانه قوله وانما
انما في الامر انما قيد واحد لانه لا يصح لفظا ومعنى فانه اذا تحقق الامر
يكون الكلام غير مطابق فحينئذ وانما في كون الامر مرجعا فيه وجه لانه يصح
قوله فلا يكون بليغا اللهم ان يقال كلمة رب تحقيق على ما قال ابن الحاجب
فيصح حينئذ ان يقال الامر انما هو ما يقال فتأمل المناسبة بين النفي والقلة
والظاهر رجوع النفي الى القيد اعني قوله فلا يكون بليغا فيصح حينئذ ان يقال
يكون الامر مرجعا ولا يبعد ان يختار النفي ان يحمل قوله فلا يكون
دليلا على ان ما سبق يستلزم كون الامر مرجعا وانما يحسب كونه في البلاغة
فلا يكون بليغا مستدركا على كونه غير مطابق بما سبق في تعريف البلاغة
من ان المطابقة فيها ولذا قال في المطول ما مر في تعريف البلاغة مشعر
على انه كون الامر مرجعا تأمل والاحسن في المطابقة ان يقال
والامر انما هو من بين الامور فلا يتم اللهم ان يراد بالتميز ما يحصل
بحسب العلم كما يشعر به قول الشارح فيما بعد يعني به يعرف التميز انتهى
ويمكن ان يقال لو لم يقيد التميز بالكلام لم يصح الا هذا لانه لا يتم

في ذكر الفصل والوصل في اواخر نظر الى ان البلاغة موقوفة على فصاحة
الكلام اولا وبالذات وعلى فصاحة المتكلم ثانيا منها اي بعض الفصاحة
بينهن مبتدأ وخبره منه لكن المناسب تذكير الضمير العائد على ما حققه قدس سره
في شرح الكشاف بالحسن قال قدس سره في شرح المفتاح الذوق يطلق
على القوة المدركة للعلوم من حيث هي كالسمع في الادراك بمنزلة الاسم
او يدرك بالحس الظاهر كالعطف بالواو فقد سهى سهوا فاحشا
وذكر ان المقصود بيان ما يتعلق بالمعنيين من اللفظ وبيان نظر البلاغة
الذي تتوقف على الامرين من الاحتراز والتمييز وان تمييز بعضها بالحس في
بعض العلوم المذكورة وبعضها بالحس وبقي تعقيد المعنوي الذي يدرك
بهذا العلوم وبالحس لو قيل زيادة يدرك بالحس اعني ان الحس طريق
لمعرفة العلم بالبيان مزيد اختصاص لها بالبلاغة اقول بناء على ما
ذكره المحقق من ان البلاغة مرجع الامرين الاولين اعني رعاية المطابقة
بمقتضى الحال مع الفصاحة المراد من الخصوصيات الزائدة على اصل المعنى ان وقع
التمييز لاجلها فالفصاحة في البلاغة لانكشاف التمييز بحصول العلوم
من جملتها علم البيان وبقوله المقصود الاصلي في البلاغة والخصوصيات بالنظر
الى الفصاحة الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيد معنوي اذا تقول الظاهر
ان كلمة الطرق من التشبيهات والاستعارات والكنايات المذكورة
في علم البيان اما هي بالنظر الى اصل المعنى الخصوصيات تعلم لو اعتبرت بالنظر
الى الخواص حيث جعل البلاغة عبارة عن ادراك الخواص واير اد التشبيه والمجاز

والكناية كما فعله صاحب المفتاح لسلم الكلام
انت خبير بان الفن عبارة عن الالفاظ فالكل بمعزل عما كان المجازي
صفة للاسناد بين اللفظ والمعنى اللهم ان يراد بالفن المعنى
كما قيل لقصور في الادبية بقي ان الظاهر كون الكلام في الفن المعنى الثاني
وليست عهدية اذ لا عبارة ذكر ان ما يحترز به عن الاول علم المعاني فالكل غير
محتاج اليه صح ان المجازي علم المعاني اعرف والمعارف كون المسند اليه
اعرف الكون مزيج كلمة من بداية النهاية يعني الكون المعاني ازاء الجزء
كالحمة كائنة من البيان حال كون مزيجة المزيج مشتقا بمعنى المفعول كائنة من
المركب كذا يستفاد من شرح المفتاح وقال قدس سره في شرح الكشاف في
معنى قوله تعالى والسلام انت مني بمنزلة هرون من موسى اي مزيج
مثل منزلة هرون من موسى فالمعنى هنا كلمة مركبة المعاني من البيان بمنزلة قوله
المفرد من المركب اي مكونة بعضها بيانا وبعضها كذا وبتلك الملكة
كيفية يقتدر بها على معرفة جميع المسائل التي بالاستحضار لما كان معلوما
محررة منها او بالاستحضار لما كان مجهولا منها وهذا امور زائدة على التشبيه
عليها الاولى ظاهر تقدير المضاف يتعين بحسب تلك الملكة بالنظر الى تلك
المسائل ولا يستحيل الثاني ان كلامهم رجا بوجه بان منشأ عاجزة
او راكة لقوة او ليس كذلك فان المقصود بالمعنى جملة التي معرفة المسائل
التي بها يتمكن من معرفة المسائل المذكورة وما يتعلق بها الثالث ان تلك الملكة
مغايرة قابلة لادراك المسائل المذكورة وغيرها عاما لا على البعض

من حاشية المطول وشرح المفتاح للشريف قدس سره ذكر في شرح المواقف
الكيفية النفسانية سميت بذلك في الابتداء ثم سميت بها كل عرض
متحد بها ذاتا وان كان منظورا فيه للقطع باختلاف العوارض الكيفية والكم
هو الاحتمال الاول الرابع اشتمال الجملة لا يلزم ان يكون بسيطا لاقتدار
على صورة الجميع بالكسب فان بعض العقلاء بالاتفاق قد يحتاج بعد الفحص
الى نظر ودقة في استخراج بعض المسائل ويجوز ان يريد بقوله
هذا المعنى بالامر جوابا بالنسبة الى المعنى الاول الظاهر العكس لانه تتبع
في العلوم المدونة صباحة الملايين كعلم المعاني الى ابواب ثم آحاد اتصاف
بالعلمية اشارة الى ان هذه الملكة لاعمال القوة القريبة تولجا الى
ان ملاحظة المسائل سواء كانت مجردة او نفسها عرضا كما هو الظاهر فان نفسها هم
في الفقه حقيقة في الادراك وجوز السيد عليها على الادراك وانت
خبير بان العلم في اللغة يتناول التصديق والعلم المدون مخصوص على زعم العلم
عن ضرورة الادلة هكذا فهم من شرح على المفتاح او ادراكات جزئية
الظاهر ادراك الجزئيات فان مجرد ذلك يقتضي استعمال الموهبة في
ادراكات جزئية كادراكات تتاح في وصف الادراك بوصف المدرك
او نظرا الى الاستلزام باعتبار ان ادراك الجزء وان كان ادراكا كليا جزئيا
لادراكات الكلي من الاحوال ثم ان بقي شيء وهو ان اتصاف ادراك الجزئيات
هنا ادراك النوع المستفاد عن القاعدة ليس بذلك ادراكا الجزئيات
من الاحوال غاية الامر ان الملكة حاصلة جزئيا لا ترى ان قولنا كل كلام

مع المنكر يجب توكيد وقوعه قولنا هذا الكلام الملقى الى هذا المخاطب
يجب تأكيده لكونه ملقى الى المنكر فهم هذا النوع وكيف لا يعرف ان هذا
ان تأكيد المخصوص مناسب لهذه الانكار وبجواب ان معرفة الجزئيات والتصور
والتصديق بها داخل في عامة المطالع تأمل كل فرد فرد الظاهر
ان كل فرد ان فرد وكانه اراد ان كل فرد على التفصيل والافراد فالكلام
محمول على الوصفية الاصلية قدس سره المفتاح به صورة كتعدد الجزئي فيحتاج
حلوا عاص وعلى فرض الخلاف لعدم ظهور المعنى فيها والاولى
انت خبير بان توقف اصل المعنى عليه فضلا عن ان ترى قوله ليس
وما شبهه ذلك فلا بد ان يتبين بتلك الكيفية والاولى ان
علم القصة بحث عن اسرار الاشارة من حيث افادتها اصل المعنى وعلم
المعاني بحث عنها من حيث تتمة افادة القريبة مما يؤدي بها وعند التعدد
الى البعد يؤتى بذلك على اعتبر في المفتاح حيث في تعريف المعاني بقوله
الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وذلك ان المذكور هو الكلام لا الحدث
والتقديم وغيرهما فيقال كان تلك الكيفيات ليست مذكورة بعينها
كذلك الكلام الكلي ما ذكر يقتضي الحال على رأي التاج قدس سره ليس بتلك
ضيقة فاعتبار ذكر كل منها يحتاج الى تأويل ما تقول شاع وصف الكلي
باعتبار وصف الافراد فاتهم جعلوا وجه الشبه حينئذ نظرا الى الجزئيات
والا فالكلي موجود باعتبار الافراد وانما وصف الكيفيات بالمسموعية التي
من اوصاف الكلام كما في عبارة المفتاح فليس بتلك الثابتة ثم الاضافة

ان كلام القوم من صاحب المفتاح وغيره في كثير المواضع يدل على ان
مقتضى الحال نفس الكيفيات حيث قالوا الكلام لملب يقتضي كيت والحذف
والاضمار يقتضي الحذف او الاضمار وقد يكون ايجاز او اطناب او مساواة
الخواص في الكلام قد يكون غير مقتضى افادة اصل المعنى وقد يكون
وصرح به في شروحه يجب ان تصريح المفتاح او ما يقوم مقامه
الشرح اقتضاء الحال مقتضى الحال او فيكون ان تكون الاحوال
المعتبرة الاحوال التي هي مقتضى الحال او الوجه ان يجعل مقتضى الحال امرا معنويا
يعني من قبيل ما يستفاد من الاعتبارات اللفظية فان الاذكار يكون في وضع
الكلمة سواء حصل في ضمن الالفاظ المفردة او التركيب وغيرها بل يحصل
للمخاطب العلم بذلك المعنوي باعتبار لفظ ما وعلى هذا اعتبار
المطابقة بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان بيان الكلام واللفظ
بعد المعنى واحوال الاسناد اليه هذا التحقيق يدفع ان الاسناد
ليس بلفظ فلا يكون البحث عن احواله من مسائل هذا الفن وبان احوال
اللفظ والمدفع ايضا ان الاسناد من احوال الكلام اذ ليس هو موضوع
الفن ولا يكون موضوع المسئلة كذلك ان المحقق الطوسي صرح بان
موضوع المسئلة قد يكون كذلك بقي امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست
عن الاعراض الذاتية بالمعنى الذي حقق في موضعه بل امور متعارفة
للكلام ولو سلم فهي اعم من الموضوع على اللفظ العربي وبجواب ان يقال
ذلك لامر وضعي لا لازمة للعلوم كما ذكر في الفنون الادبية فتدبر

قد يجعل الفن الادبي عبارة عن صدة او ضاع واصطلاحات وتنبيهات ببيان
احوال متعلقة بامور واصفي بجملة على ذكره قدس سره في شرح المفتاح حيث
اصطلح في كون اصطلاحا محل خفاء بين عبارة ان يقال ان التقسيم
في التعريف بجر ان نظر المدون مقصورا على اللفظ العربي ويخرج
المقصود من علم المعاني قبل كلمة من قوله المقصود فيلزم ان يخرج ذلك ايضا
من علم المعاني ان المقصود من الشيء خارج عنه واما تبيينية فاقصر
في بجر بيانا واما بيانية فلا فائدة في زيادة المقصود اذ الفائدة ليست
الا ان تعريف العلم وبيانه انحصار التنبيه الآتية واحدة في العلم دون
المقصود فلو لم يزد المقصود لم يستقم الحصر فان تلك الامور ليست من جملة
الابواب التي يكون من يعلمها لا يتعاونها ويمكن ان يجاب عنه بان تلك
بيانية وصلة المقصود محذوفة اي المقصود من الفن وذلك ان الفن
عبارة عن الالفاظ مفيدة للعلم وبيانها انحصار وغيره لكن المقصود من
جملتها هو العلم وبهذا القدر من تبيينية فقط الى ان بعض ابواب الفنون
واحدة في العلم لكن المقصود مسائل العلم واستغير بانه لا بد من
تعريف المفتاح فيما يحسن بالكسر والملكة فائدة بعض المتكلمين ينبغي ان يجعل
قيامها بما على وجه وافيها القوي العلمي فعلم بانها تعالى اعلم الشيء
بالاخر لكن يقع عنه في حاشية انها صفة في الذهن كالعلم والارادة
تأمل خطاب في هذا المقام هذا مبني على ان المفتاح يرجع الشيء الى
القيد مع ان القوم قالوا فان الاضافة لا يقال قد يكون بعض الاشياء

خارج مطابقة لكلام ليس بخارج بل يكون ذلك في جميع الانشاءات لان النسبة
بين كل امرين في الواقع اما ثبوتية او سلبية على طريق الحكم العقلي او التعقل
المقصود خارج يقصد به مطابقة وان طابق فصادق والا فكاذب وبهذا يندفع
ان يقال ان دلالة الكلام والاشعار فيه الى ان مطابقة وقصد مطابقته
تقييد مطابقة او مطابقة معنا بالقصد وبهذا التقرير يندفع ما يقال
انه اذا اعتبر القرب من المتكلم في الحال وان استقبال يكون
ساعة ضرب صادقا كاذبا بالقصد والقرب في احد الازمنة المتقدمة في الحال
وكذا ما يقال ان اخبار الانجاية الاستقبالية كلها كاذبة لانتفائها
في الحال وبهذا الدفع انه يقصد مطابقة النسبة الاستقبالية والجواب انه
لا دفع بجواز التقييد باحد الازمنة المتقدمة تحصل من التقطير ويكون
وذلك لانه اذا قال المتكلم اضرب يتصف بطلب القرب وبهذا
لا يكون فائدة لقيد التلفظ بعد التلفظ قول المحقق الفرق بين الخبر والانشاء
الخبر انه من الخبر يقصد في مطابقة النسبة المفهومة للخارج بحيث
ان انشأ او اتفق من امر او النهي يدل على نوع طلب مخصوص فاذا لم
في نفس المتكلم هذا النوع بل يقابله يلزم منه ان يكون كاذبا وان لم يكن
يكون انما كلفهم بغير الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة
للخارج وعدمها فاتل مع قطع النظر عن الذهن وانت خبير بان هذا
مخصوص في الظاهر بالقضايا الخارجية دون الذهنية كما مثل به بعض الباري
فمنع بين ما سوى الواجب تحكم والتحقيق ان بين كل امرين مع قطع النظر

عن جزئية وكلية الحكم وادراك النسبة من وقوعها منسوبة خارجا وعدم
ضرورة العقل او استدلال البرهاني يقصد مطابقة في الخبر فان طابق
فصادق والا فكاذب وهذا معنى وجود النسبة الخارجية في الواقع
انما ذكرنا في ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع
النظر عن الذهن معنى وجود النسبة الخارجية فليس الخارج هنا بمعنى ما يترتب
الاعيان مثلا في اشتهر من ان النسب ليست بموجودة خارجية
بمعنى الخارج هنا خارج الذهن عن الواقع ونفس الامر لا بمعنى التحقق كما
قيل الحكمة ان الخبر العظم شانا وكثر منفعة واهمها واهتماما على الحكمة واصل الكثير
من الانشاء والجواب ان هذا الكثرة فتخصيص قهاية يستفاد من العبارة
على انه لا حاجة لبيانه بعد ان ذكرت مبنى على ان كل لفظ في الكلام
البليغ مطابق مقتضى الحال هذا محقق تامل وقد سبق انفا قريبا
الوجه في تسمية هذا البحث بالتنبيه لانه لا يتعارف جعل الكلام تنبيها بالخبر
او الاشارة والعلم سيد هذا البحث فتامل فيه معتقد لو قال معتقدا
ضده لكان ثبوت الواسطة ظاهر والكلام في ان المشكوك شائع في
انه خبر وانه دال على الحكم وانه يلزم منه ان يكون القائل به حاكما بانه
الحكم يجوز ان يكون المدلول في دلالة التطبيقية بدليل انه يصح ان يقال
في التوبيخ والتعريض لغفلي انك لا تصدق وبيانه موضوع له
فانه تعالى جعل هيئة يجوز ان يدل بها على ما وضعت هذا الخارج جانب
الصدق فانه يجوز ان يكون النسبة مطابقة واقعا ومع الواقع فلا يكون

الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقاد المخاطب بحيث لا يجوز كونه صادقا
احوال الاسناد الخبري لا يخفى انه يكون في الانشاء ايضا اجراء جميع تلك
الاحوال من الحقيقة العقلية ومن المجاز العقلي ومن ان يكون بانواعه
وعدم مثل اذا كان المخاطب بريئا عن الانكار والتردد وكان التقييد
بالخبري لكونه اصل عظيم الشان او بالجزائي لباعث مهم فلم ينفع التقييد
غير من ان تراه ومثل جملة التي وقفت عليها او كونه لاجل الحزن عليه
لا يخفى ان هذا لازم ايضا لحكم باسم الفاعل مجازا بالنسبة اليه كثيرا ما
يقصد بالخبر مجاز الحكم اللازم لاصل الحكم فوائده عن تجريد هذا الحكم الملزوم
عن سائر الاحكام اللازمة المجازية ويكون ان يقال المراد بالحكم ما يقصد
علم المتكلم به وايقاعه في الجملة وان كان المقصود الاصلي امرا آخر
والخبر ذلك فيرد هذا اللازم كما لا يخفى والمراد بكونه لازما انه
لم يتبع اصلا ان هذا العلم فائدة الخبر واستفاد منه حتى يقال انه لا يفيد
بذلك العلم عرفا فلن يكون مستفادا او فائدة بحسب الوضع فلم يسلم ان العلم
مطلقا حصول الصورة اصطلاحا لكنه قد اشتهر بين الناس وقد يقال
في تصحيح التزوم بانه متى حصل للمخاطب اعتقاد بحكم من الخبر اعتقد ايضا ان
المتكلم معتقد لذلك الحكم لقول غايتهم ذلك فيجاب اذا كان اعتقاد المخاطب
تقليدا او اتفاقيا فيرفعه كما اذا كان اعتقاد المخاطب الحكم به بهيا يحتج لانه
انتفاء سواء وقد يقال المخاطب لبيح لا حسن ان يذكر هذا في الخبر
على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان التنزيل بل يجري فيما اذا علم انفاذ بين

معناه اصدرها وكلام المفتي وان كان ظاهرا في الوجه الاول لكنه يحتمل الوجوه
وقد ينزل الخ طباخ والاحسن ان يذكر هذا في الخروج على خلاف
مقتضى الظاهر واعلم ان التنزيل يجري فيما اذا علم انفاذ بين معناه او احدهما
وكلام المفتي وان كان ظاهرا في الوجه الاول لكنه يحتمل الوجوه
وتنزيل العالم بالشيء المقصود التنظير فان توبة ليست من قبيل تنزيل العالم
باحد النقيضين منزلة الجاهل ولقد سامح الخ الدام في نقد جواب
القسم المحذوف وفي ان شرطية بتلك الجملة وضمير المفعول الكتاب التحرير
الشبيهة ان يكن يستبدل واختاره على كتابه الله والبس عطف مجموع القسم
والجواب فيه ايضا حذف قسم وعطف جواب فقط ثم الجواب المقول لو كان
يعلمون محذوف اي لاستعدوا واعلم ان وجه التنظير فيما الاية ان صدرها يدل
على ثبوت العلم لهم وآخرها ينفيه عنهم فان لو امتناع الخ فيه نظر لان
الاولى ان يقال ان في العلم عنهم باعتبار ظاهر نظرا الى انهم لا يعلمون على مقتضى
العلم فيكون الاشارة في الاية الى هذا التكليف فانه قوله لو كانوا يعلمون
منقول بقوله وليس والذم والارادة غير انتفاء الخلاف والثواب
فان انتفاءه يوجد في المباح بخلاف الاولين بالجملة جميع ذلك لا يمكن
في الاية استشهادا لاحتمال هذا الاحتمال لكن سوق الاية على انتفاء الذم
وانتفاء الخلاف ووجه ذلك ان اختيار ما ليس له نفع كالسعي على النافع
الكلي من كتاب الله تعالى اي مذموم جدا ولو سلم فرجوع لو كانوا يعلمون
الى صدر الاية هو الانسب بمبالغة القرآن فان فيها مبالغة من حيث

ان اشارة الى ان مفهومهم بعد التنبيه كاف في امتناع تكليف العلم بالعدم
والرداءة وانما كان ان حمل الآيات على المبلغ واجب ابقى ان متعلق العلم
وعدمه ليس واحدا على التوجيه الاول فان عدم النفع والرداءة وان كانا
متلازمين بوجود انهما متغايران مفهوما فانتفى الرتق
باعتبار ان تلك الآثار العجيبة خارجة عن حد ملك الزمنة ينبغي ان يفسر
لا يظهر كونه نجما وسببا عن الشرط المذكور انهم انما يعلمون كونه نجما
بتقصيل الله ان اشار اليه بقوله فان كان مخالفا الخ وجه عن تقصيد هذا
بظاهره وليس علة لعدم التقصاء فانا ان يعم نظرا الى ان الكلام تام بغير
غير مفيد ولعل ذلك بطريق المغايبة اي يكون عالما يجوز ان يراد بالعلم
التصديق فالخلو عنه بمعنى الخلو عن نفسه وذاته كافي الخلو عن التردد لكن
يحتاج الى استخدام فان التردد ليس في التصديق بل في الحكم بمعنى الوقوع
واللاوقوع بل في نسبة المفهوم من اللفظ ويجوز ان يراد بالحكم الوقوع
واللاوقوع لكن الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن ادراكه يخالف الخلو عن التردد
بالجزم بانتفاء احدهما بل لم يكن ذلك الوقوع واللاوقوع متعلق
التصور ايضا بل كان متعلق التصور النسبة الحكمية كما يفهم من غاية البعثة
او يقال المراد من الاعتبار الخلو عن الوقوع واللاوقوع بمعنى التصديق
والتصور وان كان المخاطب مترددا الخ اقول اذا الغى الخطاب فالحكم
كان فاسدا عرضة الزوال متوهما مجوزا بنقيضه ينبغي ان يكون تأكيد هذا الحكم
اذا الغى اليه كما يجيء لكن المذكور في دلائل الاعجاز الخ اظهر ان يكون تلك

النفي شرطا في التأكيد بحيث ان خاصة على رغم الشيخ على ما يفهم من المطول
نظرا الى ان تأكيد بخلاف سائر المؤكدات فيمكن الفرق بينه
وبين ما ذكره القوم من انه يحسن ان تكيد في صورة التردد
اذ كذبوا لا يخفى انه ليس خلوا فان التكذيب ليس وقت الكذب بل خلاف
المحذوف المعبر عن الحكاية عن الرتق فحواهم اذا الخ اذا الاكتفاء عن حذف
القصد الى هذا الحكي صادرا اذ كذبوا يعني على ان تكذيب الانبياء
لا يقال يجوز ان تتعلق في المدة بقوله فقال انا نقول انا ويرد لازم
ايضا على ما هو المفهوم من العبارة اذ المعنى فقال حاكيا عن الرتق قولهم
وقت تكذيب الجميع في المدة اما اذا كذبوا في اثنائها كذا والتقوية
بل كذبوا اولى ان يقال ان تأكيد استغنائه وجوبا لم يعرف فيه
ان الاستشراف متعد بنفسه وام التقوية انما تفيد ان يقال ضربت لانه
ان يكون ذلك تعريضا بالمتدرب منزلة اللازم ثم تعديته بحرف الجر او
يقال الاستشراف متعد بنفسه نظرا الى اصل المعنى كما مر في قوله
ابتغاء القلب مجازا ويعبر بعضهم بابتغاء القلب مقام ان يترددا
قال الشيخ الرضي قولهم لان يضرب يفيد انه يقع منه الضرب والقطع
بشيوعه فهذه العبارة هنا تقتضي ان صحة التردد والتردد بالفعل
ظاهر وان التأكيد على مقتضى الظاهر ثم ان المناسب ان يكون الاستشراف
ايضا بحسب الصلاحية فقط واما فاعل ظاهرة مستدرك للتردد بالفعل الا
ان يقال الاستشراف جنس تحته الخ الخصوص وفيه المنكر كالمتردد حيث

السيد رضي الله فانكت بمثناة والتاء بدل وفي ان الكلام لو كرر
والمكرر معا على طريقة واحدة فهو بعيد لان تغيير يا وتا ان كيد بعيد
الى ان انكار ح على العرض يعني عرض ترجح فان معنى عرض العود على الاذهان
فهم من كتب اللغة وهو المراد عند السيد وضع عرضه على الاذهان ثم المراد بجميع
العرض هنا كونه عرض ترجح فجانبا العدا اذ العرض يكتفي فيه بالظن
عادة لتعذر العلم به فالوضع يكون العرض بخلاف عادة الانكار ويمكن
ان يجعل العرض بمعنى الاظهار من قولهم عرض العسكر واتما جعل عادة قائما
باعتبار انه لو علم فهم ما حاذر على ذلك ح وخوطب خطاب الغائب
قيل ان كان سيقع حاضرا فيه الغائبان عد جاز من الخطاب الى الغيبة على
السكاكي والا فعلى العكس وان لم يكن حاضرا فالالتفات اما في الاول
مطلقا فلا يتجه ان بني عمك فيهم على جملة ما قبله اذ بتقدير رجعت
اي قول لهم ان بني عمك فيهم رجح والجواب انه لا حاجة الى التقدير فانه قد يحكم
شخص من جهة ذكر اوصافه حاضرا فخاطبا بالخطابات كما يظهر من الابيات والبيوت
قوله تعالى بأكم نعيدكم واستعدادا يرجح به نكتة عن التعبير المذكور
نكتة كما يعرف المعنى الثاني للعرض ح بما سبق يقال رماه بالعدا اذا نسبه
ح ايضا الكفاح اللقاء بالكسر بجانب والكفاح المقابلة في الحرب ح قوله
غفلة لو رجح الحرز الذي جعل ان من خصه وحمايته لكان التعبير بالتقطير
الذي اعلى اجابين ح الزعاء الزاعة ح قوله ان بني عمك وقع بجملة
قدس سره في شرح المفتاح وفي كثير من نسخ المتن وفي نكتة اولى على بعض النسخ

ان يقال ان الدرس الافضل تحت القراءة والقدوة من جعل الشيء تحت
الاقدام ح قوله لان الجزء وجوه لا يخفى ان المفهوم من العبارة ان الامر
غير بعد وجوده كاف لا جزء وجوده نعم لو يقال وجوه لا يكفي فوات ذلك
بالنسبة به كان يستفاد وجه من العبارة لكان نافعا ح قوله هذا الكلام يجوز ان
المخاطب المتبوع والمراد عند عليهم الصلوة والسلام ولا ينكره احد منهم ويمكن
ان يقال كيف ذا جاز هذا الكلام بالنسبة اليهم فان المقصود من نصب
الكفار باعتبار انكارهم فالمقصود من المخاطب في عبارة الشرح وهنا ما يتناول
السامع ايضا بان يحمل على ما جاز هذا وتفهيما الكلام ح نظير تسترين لك
الايام الاجل بعض هذا نظير للبيت باعتبار التمثيل ح وهذا اعتبار آت
لك على تقدير عروض نبي الامة ان كان قبل هذا الذي ذكر اعتبارات
الاسناد في صورة ان نجار ح انفارا او نجارا كان المراد بهما في الجملة
ان ثبت الجزئية سواء كانا ثابتين او لا يثبتان والاسناد المعتبر مع
قطع النظر عن احوال التلفظ به اضافة المعدي الى احوال المعدى
في توضيح المعالم ح بان لا ينصب ح الاظهر بان لا يكون هناك قرينة
كعرض وعات لا والا ان يمثل بقولنا كرر المدعي خان المدعى الفور
فيما صادر من هذا صاحبي ح اذ لو علم المخاطب ح قول ذلك لم يكن الطالب عالما
بانه لم يجئ فجاز ان يعلم اعتقاد المتكلم بانه لم يجئ فان ذلك يكون مجازا
فجاز ان يجعل المتكلم ذلك اعتقادا من المخاطب قرينة صارفة فالمراد
علم المخاطب باعتقاد المتكلم بكذبه وظهور ذلك لعلم عند المتكلم فاشكل

من الله تعالى وغيره بل الانتفاء مادة الحياة الى آخره واما اسناد الحوادث
اليه في اشعار الثوب واشاله فلوظهر الخرز والتكوي الى الله تعالى
لكن في ضمن عبارة آلة هو على سبيل المؤاخذة الاترى ان شعار الثوب من
الاسلام ايضا فلا يجوز بهذه العلاقة في المراقي وغيرها قوله بعني العلم المراد
بالعلم هنا مطلقه بحيث يتناول الظن قوله تميز عنه بكسر الجيم اي عن معنى
اي فصل فيه التفريع عن التفريع بالخاء ما بينهما قوله مذهب الحنابلة
مطلق الزمان كما استظهره قبل الله الفعل بمعنى ان تكون على ما في التاج لكن
اعتبار العبادة غير ظاهر قوله فاذا بدل اي فان طلوع الشمس لا ينافي ان يكون
اسناد الاذان اليه بالتبع فان المنجمين مثلا يحكمون بالطوالع في حالة
الكواكب المخلوقة لله تعالى ابتداء او بواسطة ملك قوله والا فالعبد الخ لعل
الفاعل بين الفعل الخ واعلم ان الشمس جرمان فجرها او دلالة الطلوع بالفعل
على الايجاد والانشاء قوله وجاز زيتها بالواو في نسخة صحيحة بتصحيح ان الخ
قدس سره يعني لا فرق بهذا الاعتبار في الصحة المجموع اقام الاربعة
سواء وجه تمام بالجزم الاول من الاعتبار كافي القسم الثاني والجزء الثاني
كافي القسم الثالث وبعض الجزئين كافي القسمين الاخيرين بقي ان الكتابة
مقابلة للحقيقة والمجاز على عبارة المتن قوله ظاهره الاشتراط الخ وقد
على مذهب السكاكي فيجوز ان يكون المسند جملة ووصفها بالحقيقة والمجاز
التقويمين بحق ضمنا اذ الكلمة مأخوذة من تقويمها قوله سليم اللغة الاولى تركه
لكن يناسب ذكره على وجه التفسير في آخر الآية قوله وعن طوله ان مجرد الطول

لا يستلزم التعجب من عدم الانتفاع ان فلو ازيد منها قطعا
الا من حيث العقل يعني عقلا بتميز عن نسبة الاستحالة الى القيام لكن على انه
فاعل المتعدي الاستحالة اي الاحالة فان التميز لا يلزم ان يكون فاعلا
لفعل المذكور بل للازمه والمتعدي به نحو امتلأ الاناء وفاعله ليس فاعل
الامتلاء بل الماء قوله يزيدك وجها حسنا اي يزيدك الله علما لكن في
وجه في الكلام حذف مضاف اي وجهه منصوب بواسطة او صفة حسن
قوله فان فاعل هذه الافعال قول قد جعل السكاكي النفس فاعلا في
امثاله حتى وافق ان الفاعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة فانهم جعلوا العبد
موجد الافعال بالمباشرة او التوليد حتى قالوا العلم بالنتيجة محذوف
للعبد بالتوليد عن النظر فينبغي ان يقولوا بصدور الستة ورؤية العلم
بزيادة الكسب من النظر الحق في الوجدان بالتوليد قوله والحق ما ذكره الشيخ
الخ كتب قدس سره في الحاشية اولا ولا نزاع وان الفعل لا بد من فاعل
لكن نعلم قطعا ان الموجد المتحقق في امثال هذه الصور هو الله تعالى
والعدوم ونحو ذلك من الافعال المتعدية واما القدام ونحوها
من الافعال المتعدية لكن بقي ح بحث وهو ان لفظ اقدام لا يكون حقيقة
لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فينبغي ان يكون مجازا
فلا يكون المجاز في الاسناد ثم الحق بخطه قدس سره في آخر الحاشية
بهذا والجواب ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة وقد يستلزم
كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل هو فيه لا يكون

فحذف العمدة او المتصلة لازمة للعمدة او ابهام صورة المذكور
عن تحقيقه لواسطة المذكور على القول فيه بذكره او ابهام المذكور
ذكر الاحتراز يمكن ان يقال ان العبرة في ذكر المسند اليه يكون باعتبارين
احدهما باعتبار القرينة الدالة على تعيينه او سنادها هذا المسند فقصد المتكلم
واراده وثانيهما باعتبار نفسه لاستقلاله بحسب نفسه او عدم استقلاله بحسب نفسه ان يسند
هذا المسند الى غير هو او سمع او قرينة هذان فيجاز اذا وجب تقديم المسند
اليه ليحصل السمع او القرينة ثم المقابلة في الوزن تقتضي ان لا يغير
الوزن بذكر المسند اليه وحذفه بل تغيرا قرينة وذلك فيما يكون المسند
اليه ذكر القرينة على وزن المسند اليه فيذكر المسند اليه وحذفه بتغير الوزن
هو ان يكون الصانع الظاهر انه سئل الفوات الموسة فاعلم ان اتصاله به
سيئة من غير ارادة هذا مثل اول من قاله الحكيم المعري وكان من ارى قتلها
وقد نذران يذبح حماره على الشيب فلم يكن ذلك ابدا حتى قصر بعض نفسه
ثم رأى انه سيعلم فاصابه فقال ذلك قاله الحكيم يعزي فيه الى صدر من
المسيء عاتبه بروان ترد وهو لا يقتضي العدول الظاهر ان الظرف
ليس بخبر من متعلق بالاسم فيلزم تنوين المقتضي لانه شبيه بالمضاف فلم
الا ان يقال في ذهابي انه لا يجب تنوينه وعلى قوله صلعم لو تنع ما اعطيت
او اظهار تعظيمه او يراد اظهاره وان كان اصل من لفظ المسند اليه التعظيم
نظرا الى ان الكلام على تقدير النونية فالمقتضى المحذوف المدلول بالنونية
التعظيم وذكره بقيد مخصوص هو حيث الاصغاء الاولى السمع ويجيء

في قوله تعالى سر سواء وقوله تعالى حكاية ويقال يا جاهلي قوله ولي فيها مآرب
اخرى وان يحمل ذكر المسند اليه في الآية على الطلبية الاصغاء والبسط فانا
نقول هذا القول يحمل يقتضي الحال يسئل المخاطب بلا ريب فيجب ان يكون مقتضيا
فيقع زيادة البسط سر فيجاب اظهار الاولى وقول الفاضل ان كان يخبر
سر الخطاب مع معين الاولى المعين او يقال خطابه والخطاب له للتهم
الا ان يجعل الظرف حالا اي كائنا مع معين سر الى غير اي حال الغير
معين والا لم يقل في توجيه العبارة هكذا اي بترك الخطاب بالمعين الى
غيره اي الخطاب بالغير معين لانه يدل عبارة المفتاح والايضاح على ان التغيير
في غير اي المعين سر سواء وقع فيه انه يلزم ان يصير مجازا المسند
تبدل المستحضات تأمل سر لاصغاره بصيغة اي المختص بشكل ما اذا لم يكن
الموضوع له معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما في المثال المذكور في المتن
اي لفظ الله سر واحترز بهذا القيد عن مثل رجل عالم لكم القوم في البلد الا
ان يقال هذا الوصف لا يختص القوم المعين بحسب اصل الوضع فحاجة
ايضا ما قيل انا لم نعلم ان ليس يعلم مع انه مختص بالحق تعالى سر اي اول
مرة ينبغي ان يعلم انه لا يلزم ان يكون كل علم للاصغاء اول مرة فلا يرد
مثل جاء زيد زيد سر وقوله منها اي جعلت منها حرف التوبيخ عوضا
ثم جعل عما سر اعلم انه ان كان عما مخففة ينبغي ان يكون لواضع
هو الحق سبحانه وتعالى لانه ذاته تعالى وجه الخصوص غير معلوم بل كنه غير تعالى
فان كان من الاعلام الغالبة كما يستفاد من شرح الكشاف فتصحيح غلبة

الاستغال في الوجود المعين بالنظر الى اللفظ الدال عليه مع قصد تكرر اللفظ
واحد والا فالمكرر اسم لكل معبود ثم غلب مكررا وموقوفا على المعبود بحق
الى المفهوم الكلي تأمل ز لانه افادت التوحيد بحسب الغاية به وان الوثنية الجحدية
ح كذا به من كونه جنسيا فيه نظر لان اللفظ استعمل في الكلي وههنا استعمل
في الشخص لان كونه جنسيا امر آخر ان يجعل كذا به من مجموع الشخص والصفة
اعني كونه جنسيا فان المجموع ايضا لازم والاحسن ان يقال الكذا به بالنظر
الى المعنى الاصلي لا يلزم ان يستلزم فيما يكذا به عنه فائدة لانه لازم والعلم
بتبعا اصالة وبنظر ذلك لا دلالة الحذف على اللغات ان بسبب له جواز استعمالها
تأمل ح استعارة يجوز ان يكون مجازا آخر سواء من قبيل اطلاق المقيد على المطلق الخ ح
في ضمن حقيقة آخر كاطلاق المستغرق على مطلق الشفة لكن واقع في ضمن شفة
الانسان ولكن ان يجعل مجازا مفردا من مجاز آخر نظرا الى خصوصية المقيد
الآخر ح او ابهام استعمال اذ قد ذكر الابهام قصدا الى اعتبار الغلبة بكثرة
في ذكر العلم او الى اعتبار الغلبة بنفس العلم من غير ملاحظة الدلالة على
الذات لكن على التوجيه الاول ح او التبرك عطف على نفس الابهام ح
سوى الصلة اقول الجزء فانه يلزم ان يكون من اجزاء المختصة بوجه ما فيجوز
ان يكون من اجزاء العامة بخلاف الصلة فانها معينة للموصول بحيث
يصير معرفة بواسطة انتظامها بها فتختص به اختصاصا تاما ح لقوله بدل
الخ هذا مستلم بالنظر الى خصوص المثال والا فقوله الذي يكثر لزوم
معظم العلم فيفيد فائدة تامة ح مقابلة من ادبر وهو معنى المقابلة

ايضا ابانة في وجوهها والدلالة على اختلاطها بالجنس ودلالة
على الاجمال ز فان في خلاف او فيه اشارة الى ان ما غشيهم يمكن
ان يوصف ويعبر عنه بالموصول موقعة معهودة حتى تطلب باعتبار الصلة
فلا يلزم قلت ذلك بالنظر الى اصل الوضع لكنه يعدل عنه كما في الموقف
بلزم التوبيخ لذلك ح تفصيل صدر وعجز الفصيل والفصيل بالفتح البعير
الفتية وعبارة المطول ايضا ح ومن ثم قال الخ وذلك لانه يشكل بمثل
الذي ذهبت فتاة الجيران بل الجواب بالموصول من غير الاعتبار
الايجاز والايجاز ان سوق الكلام بنا فيه ذهب على ان المرجع الايجاز
والا فان التفخيم من فضل الصلة لشهادة آثار ح واصله قلت التفخيم ح
من فضل الموصول والصلة تحتاج الى التوسل الايجاز واما التفخيم
المدلول عليه بالجمع فالكلام فيه تحتاج اليه كما يقال في اثبات سبك السماء
ح اي التي ضربتاج ضرب بيت كناية عن الغاية واما اضاف الكوفة
الى الجند لانه جند كسر وهما والدارا بالفتح المنازل ح ابو التوجيز او
ابو بجاد جزء من نسل ح او على الحال العالم معنى اسم الاشارة
ومن نسل حال اخرى لا تتعلق بهو والا لصار التقدير هو الذي
قاصرا وبين حال من نسل تبيان ح فيجب ان الاولى لا يجوز ان يكون
واحدا نوعان من البجر لا فرد ان ز لان فضله لا تتجه الاولى ان يقال ان
كان الفصح الاغتراب البلد وبين الخلق ح وعلم الملاحة من حيث الخ
ويجوز ان ذلك يحصل من علم اللغة ايضا فانه اذا عرف ترجمة الكتب

عرفا اذا قصد بها توجه الاشارة اليه لزم الجمع بين الاشارة وهو زائد لا يخفى
لانهم اراد وا بازائد على اصل المعنى الزائد على المعنى الموضوع له اللفظ الذى
عبر به عن المقصود المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به فى هذا المقام
ح او بهذا ظهر فساد ما ذكره الشارح بما سبق على تقدير ان يجعل هذا
الفاضل الاشارة بمعنى اسم الاشارة والا فضاده من انه يفهم من العبارة
ما سبق لان يكون لا وجه فى عدم الاشارة الى ان
ح وهو الذى يلوح منوط بالخ اى فانهم على ان يكون صفة الايمان خارجة قيدية
عند هما من لا وجه فى عدم الاشارة الى ان قوله تعالى الذين يؤمنون قد
يجعل منقطعا عما سبق على ما فى الكشاف وغيره وح لا يكون اصل المتقين
مشارا اليه اى صفته لا ولان يقال الموصوف لم يكن التعريض اراد ان الكلام
مع وصف التعريض خاصة فى نفس الامر بان ذكر فساد ما ذكره فلا يرد عليه
انه اذا اريد بالكتاب كان لا نسلم استعمال فى مفهوم اللام للافراد و
ان كان خاصا ببعض الافراد بقرينة المحمول ح من غير ان يخرج بذلك
ان يعلم انه لا يلزم من عدم اعتبار الافراد عدم اعتبارها فانى ان يكون
المستغرق هو المعهد الذهنى فى فروع ام الحقيقة اقول المفهوم من الكشاف
وسائر كتب القوم ان الاصل فى الحقيقة لام المعهد الخارجى وام الحقيقة
وسائر الاقسام من شعبها والتحقيق ان معنى اللام الاشارة الى معنى ما وقعت
فى عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة و
المعهد ايضا من شعبه فجعله اصلا آخر دون سائر الشعب تحكم تسوا الجبر
فافهم

غير

فيه وضع آخر فان تقدم الذكر من جملة القرائن وكذا تقدم علم المخاطب
فلا حاجة لنا فى القول ان معرفة الجنس غير كافية فى المعهد الخارجى بخلاف
سائر الاقسام وان كان موضوعا بازاء فرد ما فاصل لام المعهد الذهنى
وسائر الاقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن ح وقد يلوح
الى هذا ان المؤلف لام الجنس والحقيقة قد يعبر عنه بواسطة قرينة ان
اسم الجنس فيه مقيد بالبعضية والكلية كما فى المعهد والاتى فى ضمن البعض
والاتى فى ضمن الجميع وقد يعبر عنه بعدم الوجود كما فى مثل الانسان نوع وح
قد يعبر بالوجود او العدم كما فى القضايا ت ح لمطابقة ذلك للواقع
انت خبير بانه لا حاجة الى ذلك المطابقة فى اعتبار عهديته بان فردا ما
معهود مقرر فى الذهن من كل ما به ح وان كان فى اطلاق اسم الجنس
اشعار ما بان الحكم المعرفة عليه ليس بحسب اللفظ به وهو المعنى كما يتبادر من العبارة
بان اللفظ مستعمل فى الموضوع له اعنى الحقيقة والجنس قاية الامر ان
الفردية مستفادة بواسطة القرينة كما حقق ذلك فى المطول نعم ان
جعل المؤلف لام الجنس مطلقا كما فاه قدس سره بذلك فى شرح المفتاح
لتم هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة فى صورة العهد الذهنى
كما هو الحق عند ره وقد بينته فى حاشية المطول سابقا بحسب اللغة الاولى
بحسب الوضع لانه لو اريد به الماهية جميع افرادها نظرا الى وضع الشرع
كان استغراقا حقيقيا ح واستغراق المؤلف ينبغى ان يعلم ان هذا
مسلم فيما اذا استلزم الحكم على كل فرد الحكم على جميع الاثنين واما اذا

فيه بيان المقصود الاصلي ثم يجوز ان يكون الوصف لمجرد التوفيق بينه
بين الوصف المخصص ان لم ينفع فرد واحد فرد المعنى او احد المعاني
بجزئيه فرد وبهذا الاعتبار افاد فان كل منهما توجيه على حدة فالوصف
لا تفاوت فيه بيان الجنس لا يتصور زيادة التعميم على افراد الجنس من حيث
هو واصدق زيادة من الاستغراقية تأكيد للعموم فيما يفيد فضل عبارة الاحاطة
بافراده فتأمل حيث لا يحتمل غير ذلك هذا ما يناسب المقام من تحرير
الآية ببيان شمول الفقرة وعلة تعلق كل فرد من الدابة والطير وشمولها
اذا تعلقا تفاوت فمن جعل الوصف لبيان الجنس لم يرد بالجنس اعتبار عدم
الصنوح الفوقية بين قصد بالخصوص فرد او نوع غير مقصود بل المقصود
الجنس في ضمن جميع الافراد اذ الوصف لا يختص بفرد او نوع فاستغنى
حينئذ عن قائل التوجيهين والصدر او من حمل على معناه اي فضله
اتسع عن التوجيه الاول براد بحقيقة او مجاز اريد بها على انتهم في حكم
شخص الناظر ان يقال بادعاء ان البعض في حكم الكل لكنه نظر الى انه ينبغي
في الوصف العمل القادر من البعض الى الكل كالكمال تحاد هم ثم انه يتعذر
عليه بعبارة لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم بل في نسبة الفعل المسند الى
الكل اقول ولا يخفى انه يمكن ان يجعل عدم الشمول في عبارة المعترض
يتناول عدم العموم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه التجوز العقلي فيندفع
توهم التجوز في خصوص العقلي في الكلام العميم بعد تخصيص وانه تعميم في الاول
فينبغي ان يعتبر في جميع مراتب الشمول قبل ان يدفع مثل اجمعون التجوز في كانا

على ما هو الظاهر اقول كذا ينبغي ان لا يدفع ان كيد تنتفي هذا التجوز و
هذا تقضي هذا القائل مع القوم في دفعه بان قول عمر والمؤمن مع اخوه
ركبا للمكنة بين الفعل والنسبة المراد بالمؤمن الحي سبحانه وتعالى والعائد
الطير المتجه الى الكعبة الحاصل من الصباد وبانه اذا ركبا زيد يسعيان و
الفعل كيف الفعل موضع الحدث على ما في شرح التسهيل وقال بعضهم الفعل بفتح
والتسعة بفتح السين والتاء موضعان في جانبي الحرم فيهما تمام العبادات
انا منصوب وهو ظاهر او مجرور باضافة نوح الطير منصوب باعتبار
المحل على المحل هذا على ان جواز وقوعها حالا يكفي ان ليس بلازم لجواز
ان يكون مقدرة في ذهن المتكلم والسامع والقائل الفعل البعض
معتبر قبل تعلقه بالآخر فلا يجوز ان معناه الاشارة الى انه لا يجوز الحكم
اذا لوحظ العقل وحده كما كان كذلك فرق بين ان يكون الشيء بحيث
ذكر قد تمت فائدة فلم يصح واعلى ما فعلوا وهو يعلم ان القيد في
الكلام المنفي قد يكون لنفي القيد فقط وقد يكون لنفي المقيد بمعنى انتفاء كل
من القيد والمقيد فقط او الفعل فقط فليتأمل في المقام نعم
خالف البعض يعني ابن الحاجب فانه ذكر في الايضاح اذا قلت جاءني
زيد بن عمرو فصلت اضربت عن نسبة المجيء الى زيد وابتدأت لعمرو فهو اذا
من باب الغلط فاحفظ في تصحيح الكلام وانت بصيرة اراد ان التفطن
بالاضراب عن مجيء زيد غلط على وجه يسبق السامع انه اراد ان يقول جاءني عمرو
على ما قال السيد قدس سره في توجيه كلام سيبويه وعليه ان ذلك معنى الاضراب

الموجود في صورة ابدال البعض فينبغي ان لا يقع بينهما التفصيح تأمل

قوله وابهام الفرق بينه وبين التشكيك اي المقصود في الاول انتفاء

سبب باعتبار الرأي التي يظهر من المخاطب لانتفائه والاعتراف بالحق قوله

والثاني في المعنى عبارة عن هذا الابهام على تقدير ان يكون صيغة الفصل للاثبات

والتأكيد لكم نظرا الى ان المعنى به هو العارض به ست كه عادت على اتباع

قدس سره في شرح الكشاف وذكر في المعنى ان اكثر البصريين على انه قوله

قوله وانه بدل من تحقيقه قبل لحكم به قول التفتازاني في الدلائل فقوله انه

الموجب الاستناد الى الفعل الذات قبل الوصف هو المناسب وذلك

ان ترتيب اللفظ على وفق ترتيب المعنى امر وهبي فناسب تقدم المسند اليه

وان اريد بالتحقق الوجود الخارجي فقوله انه على ظاهره لكنه لا يخص

بالموجود الخارجية اذ انه صحيح بتقديم التقديم فانه ناسب ترتيب اللفظ

على وفق الخارج اذ يرد عليه ان المعنى قوله وهو يقتضي عطف على الاصل

او حال من ضمير المعلوم ان لا يكون ان وان عاملين في محل

قوله بدليل قوله بان يكون خبر بان مجرد هذا ليس بنبغي ان يراد

بالكون تبيان موسى عليه السلام فانه معجزة يعرف بها الناس فيه هو الحق

ويصدقه على خلاف ذلك نعم هذا البيت غير من ابيات وتبيانا

به الى المقصود قوله علة التجيل بحذف ذلك ان التفاوت في المشهور نحال

ذلك كرفتن او ذلك جامع في مفتح الكلام اذا سمع كذلك وكذا نحال

في التقرير يعني قال به كرفتن كذا يعني ان التقديم يكفي مجرد التفاوت

او تجهيل المسرة بل المسرة معرفة او انه بسنة اي نفاذ المسند اليه بسنة

لذة المحسوس فهذا صحيح اخبار او ابهام فيه صحيح وقع بعدها البعدية

غير ظاهرة من اول الكلام بحيث التفتح تخصيص المتكلم بحيث وجه

بحسب الظاهر الى المخاطب الكلية تخصيص الموجبة الكلية وذلك ظاهر لما

من ان وجه ان تخصيص المتكلم بالنفي في الاصطلاح اذا كان نفيا اذا انعقد

المخاطب وقوع الفعل على وجه النفي وانطاقي بين فاعلية المتكلم

ذلك بان نفي الفعل عن زعم المخاطب وقوع الفعل عنه وعن غيره

لفاعلية وان يدعي على ذلك الدليل والتسلية فنفي ذلك غير نافع

كما في كثير من الكلمات الباينة قوله نحو لا غير بر هذا بظاهره بتناول

نفس الغير في نفسه اجزاء وخواص مغايرة لا غيري ومثله نفس على ذلك

امثاله نحو وهدى اي بخصيصه بعدم النفي لكن ينبغي ان يفرق

بين تخصيص ما ناسبت كما هو المقصود في وبين ما ناسبت على ما سبق

بان ما ناسبت تقديم المسند اليه على النفي عند قصد التخصيص تنافيا

من انعقاد صدر سعي في حاجته واصاب لكنه خطأ في فاعله الذي

لم يسع فزعم انه غير لك وانت بشاركه الغير وما ناسبت بتأخير

المسند اليه عن النفي تنافيا من انعقاد وجود السعي واصاب لكنه خطأ

في فاعله فزعم انه انت فقط او مشاركه وله به فيه من ثبوت على

الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما خاص وان خاصا فخاص قوله هذا

انه يرد ذكر من التخصيص بحذف المبتدا ورمز العبارة انه المعطوف عليه لقوله وان

بنى هذا المتن وكان الكتاب بتفصيل ما ذكره التخصيص والتقوى التقييد
عطف على قوله فقد بالجر لكن جعله برفعه وشرطا على ان يبنى على سوق فقد
بالجر ح وانتفى السكاكي الحكم الذي في قولنا ما يكن تقديره موجودا بعينه
التقوى افضل مثل يعمل عام على ظاهره والقول الذي ذكر السكاكي اخرجه
بالتأويل الميل الى الملة حب الرجوع ح وانا قد صرح متعلق محذوف
اي وانا نحب وجدا قد صرح ح ح ان هذا اعتبار محض اي كونه ظاهرا
في الاصل مع صحة ابتداء المتكلم اعتبار محض بناء على الواقع ح ثم
اعلم امتناع ان يراد ح قال السيد رح بنبغي ان يعلم ان قولهم خبر الجزء ان يكون
الخبر ثبوتيا فيخرج به نحو ليس زيد بقائم فانه وان كان ثبوتيا فليس بخبر لان
الخبر بحسب الاصل ما يذكر ليحكم به وهذا لا يكون الا ثبوتيا قال صاحب الكشاف
في المقدمة الخبر يطلق على الصوت وعلى مدلوله الاشكال كما تقدم
حصل سهو من الكاتب في وقت لا يتمشى مثله الا بسهو فقالوا ذلك اي ان الكاتب
اتى بالجملة على الخبر بشرط يعرف به فيما بعد ثم ان به على وقوع الشرط ونقل صاحب المفتاح
عن بعضهم ان الخبر بالنسبة الى طائفة الناس لكن ربما يتمشى على المقدمة
حصول صاني القياس المنتج وهذا خبر قال وقال في النهاية من طبع الكلب الهرة
وان لم يعلم به بعضهم ح بان يراد بالمثل ما يشبه ان يعلم ان هذا ليس
تعريفا مصطلحا بل بيانا لفظيا الى ان فيه خفاء في الجملة اذ الكلام في ان
بالمثل الغير المطلق الخاص والمغايرة فاذا اريد بها انتفاء الخصوص كان خبر بعد
في الجملة ح ان الاعادة خير من الاعادة فيه ان حال المخاطب اذا اقتضى

ان كيد والاعادة لا يجوز تركه ويكون ان يقال يجوز ان يستوي الامران
بالنسبة الى المخاطب باعتبار انه منكر معاند بل انكاره ح موجبة محصلة ان
خبر انه يحتمل هذا المثال ان يحمل على سبب ارتباط فيكون سالبة او موجبة
ح لا استبعاد ايضا لانه ثبت من تأويل يصح ان يرجع الضمير الى الكلام
اي الى الكلمة حد قال بعد الفاجر ح المفعول ان ذكره صاحب المفتاح
ح لكن الدليل على ح والحق ان حذاج ويكون ان يقال كلام الشيخ مبني
على الوضع والعادة ذلك لا يشمل المعمول الذي بواسطة اللوازم ح
كل ذلك لم يكن في المقام اشكال لاستدراكه وذلك بعلم ان
ان يجوز ذلك سهوا فليس من الاخبار عن الواقع وما يتعلق به على قول بعض
السلف وانا على قول الجمهور فوقتا ما وتارة مذكورة في كتب الحديث وقد
السيد رح في تأويل هذا وكل ذلك لم يكن فرضي واعتقادي اقول ان
فيه بان اعتقاد خلاف الواقع منتفية بسبب اذا ظهر خلاف ذلك اعتقاد
تأمل ح من تحرا الامور عما هو فيه على ما قاله قدس سره فاخوه سوء التفاهم
كلام بين ان فيه من اي نسبة ولا وجه العلاقة بين الاصل والمزاوي
او تعاكسا او ايضا كانه فيه من نسبة المفعول والعلاقة بين الفعل والمفعول
الكمال والتقصير فان النقل تركيبة عن الدار والزطوبا وكذا ايضا بين مرجع
الشكوك والشبهات حد تربه بين في موضع الاستيناف او البدل ح
حد فلوث استيناف في جواب بن فلوث ح فمن يرجو من استفهامية
ويرجو مجزوم ابجاز والوصل حجر الوقف ح وبالعكس اظهر والكل

يكفي تغيره واحد في الثقافة نحو التمر والزبد ولن يصح الخ أخوه يوم التحيل غدوة
على ما يقال يصح إذا استعمل التصبح وهو ما شرب في الغداة والتحيل
موضع والغارة اسم من الاغارة وتحيل المغير والملحاح كثير الح كذا قيل
والظاهر أن الملحاح الغب أن يرد على غارب البعير وقد سمى
لان الظاهر أنه صوب غالب وحق الكلام بعد تمام المناوى ان يكون لفظة
الخطابي الخ على بناء الباء والتقدير وهو أي حين وقع فعلى هذا يصل
بعيد الكثرة بعيد الكل وجميع هذا ينبغي ان يعتبر الباب والغب تحليل
بالفاصلة الكهولة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة حتى يصح بدل بعض
الخ من بعيد الخ وأما على تقدير أن الكهولة غلاب تفسير لقوله الشباب فان
الكهولة أي ذكاء الغير والظاهر أن يقال أي خلاف مراده كما يشعر
به قوله أخ أكمل على النفس الا وهم انهم أن يراد بالغير الخلاف فانه لا يلزم
في العدد الخارجي الخ والعنوان أو يراد الترقي والتقرب والتوجه الاستعمال
الخ وان النفقة لا يعتد بها قول ان كانت لابد في الصدقة الملوحة
فليس بيع المصرف وحق الصدقة أعم من الاخذ والاعطاء كما أن المنع
وكذا ان كانت من المتطوع وان أصل الانفاق والخير يحصل بالصباح
التمع في الجملة الخ واما الكلام فما يحصل الا بامر يعتد به في موضع آخر
حول والجواب ان كلا منهما لا يخلو انه لا يجامع ما سيأتي من أن ورد النفقة
على الزنا بقرينة خارجية لان يقال المراد ان اسم الفاعل صفة فقط
في الحديث الواقع في الزنا الخ لكن الزنا ليس حلوا بل خارجا عن

التوبة ايضا فاصل هذا الكل مجاز خلاف مقتضى الظاهر فالتخصيص بهذه المجازات
غير ظاهر حقه والقائل ان يقول الخ ذكر في الاساس ان التباع بالكسر الآنة
فاخبره والاعتراض انكم تجعلون في البيت بمعنى الطين والجص حقه ومن يكن
بكرا او محذوف اي مع ما له من رواه عالي ثم امسى قصة بضم الدال
ورعوه بدل من قال الخ ارسل بصيغة امسى وتاه فقوله بالمدينة خبر رعوه
حق والمحذوف خبره انكون بفعل المذكور بعده لان اللام لا تقع خبر ان
حقه والرأي فحذف اشارة الى ان تفاوت ما بين الطالب بحسب القوة
وضدها تعالى اي فصبر جميل اجمل من صبر غير جميل فيه فصور بحسب الظاهر
المفضل عليه بحسب ان يكون جميلا في واقعة ما وغير جميل في واقعة اخرى
بحسب الواقع وثبوته باعتبار تسكين القلب في الدنيا وبالتفضيل على
سبيل التنزل كما في قولهم نزيد افضل من كما حقه ان هذا الكلام الخ
انما اغير وصف السؤالية بالفصل فاعتبر التمثيل بحذف المسند فيما اذا
قيل الله في الجواب من خلق فوقه لكلام المعلق عاشر ي ولم يعتبر وصف
السؤالية بين ذات السؤال لكنه خلاف ظاهر العبارة يمكن اعتبار
التمثيل بخلاف المسند في نفس الآية حقه الدليل على ان الظرف لغو الخفي
ان السؤال لغة اسمية فاجاب بجواب فعلية يحتاج الى الحكمة فاذا حمل الآية ذكر
السيد ره ان السؤال في الحقيقة جملة فعلية لان من قام في معنى اقام
زيدا وعمرو او عالما الى غير ذلك والمراد الاختصار وضع كلمة من الدالة
على الحكم الذي هو الجواب والتقدير لاستفهام حال هذا المتقين قد تمت فصارت

نقيض المقدم لا ينتج شيئا بحسب العلم على ما في المنطق فعائدة الاشارة
الى انتفاء الجزاء هو لو دام مستلزم يعني لو رضوا بالكفر لدام رضاهم
للممدوح لما ذهبت ولتتم قوله وارد على صدر ما اعترض به المدقق
ورود الآية على عائدة الميزان بعيد جدا اقول قد حمل الشوفي قوله لكنه
الشوفي على ما ذكره السنوسي في حاشية المطالع على ما يشاء ورده ثم انه قد يمنع
تجويز ان يقع غير الواقع في القرآن لعلم الله بجواز ان يقع ما كان على القواعد
الميزانية في القرآن ان تغاير بعد تغاير القواعد الميزانية قوله وسقط الواو
محذوف حذف ذلك الوجه مطلقا هو واما الاستحضار صورة فلان
ان المحقق الرضي ذكر في مواضع ان حكاية الحال المستقبلة لم تثبت
في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية ويمكن ان يقال حمل الامر المستقبل
بمنزلة الواقع في الماضي لتحقق صحة استعمال الامر ثم عدل عن لفظ الماضي
الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فيه تنزيل المضارع
منزلة الماضي فتقول اقصص ولاستحضار عطف التنزيل لهذا المعنى التابع
لمعنى هذا التقدير اضافة حكاية الحال الماضي المقدر قوله وفيه نظر لان الكفرة
الموجودة ليست شايعة باعتبار دلالته على الكثرة فلا يكون مرجوحا مختصا
واما الشيوع باعتبار استعمال الافراد في الجمع الشائع حق قوله في
الجملة الخبرية انما قيد به لانه لم يسمع به قال في مثل من ابوك بان
من الاستفهامية المنكرة مبتدأ وخبره محذوف خلافا لبعض النحاة الحق
قول سيبويه لان الخبر وان كان معلوما في الجملة لكن المبتدأ في المستعرف

لانه في معنى زيد وعمرو او حاله او غير ذلك من الخصوصيات المفيدة تمام
التبيين قوله قال المنطقي انما خص هذا الكلام بالذكر لانه كما نفى في المذكور
عن النحاة من تأويل الاضافة باعتبار العهد الخارجي لكن حق به الجمع
اتمام الكلام فيها ايضا قوله وظاهر المنطقي وذلك لانه ذكر المغايرة
لتوقف السند وكونه معلوما وينبغي ان يعلم انه فصل كذلك في الايضاح فجعل
التوقف لا تتم في تصحيح كلامه في الايضاح قوله لف ونشر في تفسير اختلاف
حين وعلى بعد نورد لها قوله كما يسبق الى بعض الافهام اذا وجد فاء
فيح البكاء على قبيل لم يحسن الا بكارك قوله ورد بان المعنى المتبادر
فيه ان ذلك التأويل انما يظهر على مذهب البصريين القائلين بالتأويل
في الغير المجاور قوله ويخرج عنه نحو ايا لان الضمير ليس مسارعا للسند اليه
فان الصرف للاسناد والحكم ثابتا بان يكون مسندا اليه عبارة عن المبتدأ
قوله فيها قول الفول الفول بالفاء جمع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل
الاعضاء قوله والعكس كقولنا لا يخلو ان قول علي رضي الله عنه
ان العلم واجب يدل على ان العكس ايضا صحيح لكن الكلام في انه
قصر المسند على المسند اليه يستفاد من تقديم المسند وصورة المقام جاء زيد
فان التقديم لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل لانه اصل بالنسبة عرفا
او المقصود اعني ان يكون القرآن في محل الريب وينبغي ان يعلم ان في
الحصر باعتبار انه غير مقصود في المقام باعتبار انه اثبات الريب في سائر الكتب
بدل وذلك لان غير القرآن ليس بمعجز فيكون في محل الريب قوله وذكر الفصل

قد عدل عما في المطول من منع هذا التوجيه لانه يؤيده قول الفعل
مع المفعول ايضا ضميره عائد الى الفعل به الى المفعول وقال في الكشاف
يستوي ان يكون الغرض ذكر الفعل وسماعه كما انه يؤيد ما قلنا قوله في
الكلام في متعلقات الفعل ايضا الظاهر ان الفعل متبوع والتابع وحده
كذا مع عليه وقوله ذكر بكسر الفين اي تخدع لانها هو ولبنه وكذا ليس ذلك
جملة بل كرماء وحسن فعل وذهب سعد الدين الى ان الفرق بين التقديم
بين الناس بالضاربهم والتقديم خالص فيه بحث لان ما يكون مقصورا من وجه
ويقصد به ولا يقصد من وجه اخر كثير في عرف هذا العلم فلا وجه لابقاء التقديم
من المقام لا ينافي ان يكون الغرض من نفس الفعل الثبوت والنفي مطلقا او
بقيد الاطلاق بعدم التقييد بالمفعول او نحوه او افراد الفعل قوله
ولم يقل لو ثبت بكيت تنكيرا وفيه نظر لو كان الامر كذلك لوجب ان يقدر
النكرة مفعولا بكى قوله مذهب جعفر نحو ضربت الناقة مرتين او ثلاثة
سمن كذا فانه ترد اذا قلت لو ثبتت لي الف ان يقال لو ثبت
ان تعطي عطاء اعطيت درهمين قوله من سوء الفهم اي وذلك لان
سوق الكلام الخ على خلاف ذلك مع ان الخلاف المشهور بين القوم
في حذف مفعول المشيئة صعوبة قوله لخالص عار شائن فلم لخالص خالصا
بائنة او الخالصة الى السبب اي فلم جاء الزمان قوله فان الفاعل يطلب
انما يجوز وجوده ويقال ان يقول هذا ما بنى على ما سبق من ان الفعل
طلب وهو يتعلق بالمحال ايضا وجواب ان الطلب المستفاد من صيغة الطلب

ما يقارب الشيء والتخصيص والمدلول عليه بصيغة التمني ما يكون على سبيل المحبة
القلبية فافهم حرر وهنا بحث وهو انه قد اجاب عنه في شرح المفتاح
وتبعه السيد هنا بانه اذا لم يكن قرينة تعين المفعول فيتوصل بالحذف
في المقام الخطابي الى تقديره عاما حذرا عن الترجيح لمن غير مرجح فلذا حذف
مدخل في تقديره عاما اقول المقام الخطابي اي الموضع القابل بالعموم
كمقام المدح سيفيد التعميم بالحذف الموصل الى العموم ايضا
حمل على العموم مطلقا في ذلك المقام اذا لم يكن دليل على خصوص اصلا
قوله نعم لو كان التقديم الخ من هذا يعلم ان التقديم لا يلزم ان يكون
للاختصاص بل هو غني كما يذكر لتقييد هذا الكلام كما فيه من التكرار وفي انه
ليس في كل تاكيد على تاكيد قصر وتخصيص كما في مثل اكرم زيدا اكرم العالم وفي مثل
ان عرف عرف زيدا ويمكن ان يقال ان التخصيص مستفاد على اثبات ونفي
والتكرار لتاكيد الجزء الاول ويقال لما كان الاثبات لائق بين الاختصاص
يمكن ان يعتبر الاختصاص ايضا لانه كثيرا ما يقع تقرير الدال في ذلك اشارة في
شرح الكشاف في قوله تعالى اياي فارهبون مع فوائد كثيرة قوله وهم بناء
اضمان قولهم غني كمنع بالضم واغنى به على ما في الاساس فيكون بمعنى
المفعول على ما يتبادر من المفضل بمعنى انه تشوقه وتشوقه بيانا لاهم
ويجوز ان يكون بمعنى الفاعل من قولهم عنيت بكلامي كذا اي اردته قوله
والرد عليهم لا يقال تخصيص الموحد بهم انما يتم اذا لم يكن
ردا على المشركين حيث بدؤا افعالهم بغير اسم الله تعالى فانا نقول نعم

التخصيص اذ لا بد له من شيء لا يجوز ان يكون اسم غير هو لكان اخبر
بالقارورة اخبر عن اسم الله وان كان ان في احدهما نفي الذات وفي الآخر
الاول ان يكون مبنى هذه السورة في التنزيل مقتضيا لزيادة الاخبار وهذا
وتقديم اسم الله يوجب ان يكون ذلك معلوما وانما المجهول ما يتبعه
قوله لان عمدة في الكلام لا تكون الا للمفعول عمدة في الفعل المتعدي و
الاول ان يقال المناسب لترتيب المعنى ان يقدم الفاعل فقوله جرى الاصل
في المبتدأ بالاضافة قوله الكلية المشتملة على النوع الكثيرة والعناية في هذا
المقام جارية مجرى في الشمول الصنائع الكثيرة اي هو اذا اخبر عن قوله
وبالعناية اي بسببها ومنشأها قوله ويوقف معنى اي معنى وامر
يكون ذا جعله سببا لعناية قوله بطريق مخصوص يسبق اليه ذهن السامع
قوله وهو حقيقي انت خبير ان التسوي ليس لافادة ان بعض الافراد
معنى حقيقي فقط القصر وبعضها معنى مجازي له كما ذكره السيد وبان
وبان عدم الجواز بحسب اضافة الى شيء لا يظهر مغايرته لعدم الجواز
بحسب الحقيقة ونفس الامر كما فهم من الشرح فان كليهما في نفس الامر و
مطلقا ان التقسيم الى الحقيقي وغيره باعتبار ارادة قد يلاحظ الحقيقة و
نفس الامر وقد يلاحظ حال المخاطب من التعقب والاشتراك والتردد و
وقد يلاحظ فائدة كون الحكم اهم للمخاطب او التعقب والتغيير
بملاحظة حال المخاطب من لوازم القصر الغير الحقيقي قوله وان كان
الخ الظاهر ان يجاوز اذ لا ان يقال كيف في الغير الحقيقي عدم التجاوز

اي يعتبر القصر لا فائدة له اي في المعنى الذي يقال هذا اصطلاح المتكلم
والمناسب هنا اللغة اذ لا تقول في كرخ الفصاح القصة كالعلم والتواتر
قوله على التتابع الخ وبهذا يخرج من تحدث مثل جاءني زيد العوض الشامل لنحو
ما تقول بعد صحة المثال اذ المراد بالشمول في تحدث استغراق جميع
الافراد وبقي انه يدخل في تحدث مثل جاءني زيد اخوك وكان يمكن ان يقال
دلالة معهودة على الاخوة بالعوض الاصلي في العوض الاصلي تكرر
النسبة قوله فتصادقا الخ فيه تأمل اذ القصة الملفوظية معنى واللفظ
لفظا ان يحمل التصادق على التحقيق قوله واما في القصر الغير الحقيقي يمكن
ان يعبر غير الحقيقي بناء على المبالغة بان يجعل ما يجوز القصر لاضافة
اليه بمنزلة العدم اذ عار وهبالغة قوله على ما يفصح عنه الخ حيث قال في
الايضاح والمخاطب بالنفي اما من يعتقد العكس واما من تساوى
الامران عنده قوله لو سلمنا اقول كيف تمسك اشارة الى ان المخاطب
في قصر التعيين لم يثبت منصفا خاليا في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم
مكانها اثبته قوله وغير حاله سبق الخ وهو ضمير الفصل وتوابع المسند
وكذا جعل المسند اليه ضميرا مع ايهام الجنس وكذا مجرد الاستفهام على ما
في الشرح العضدي على مختصر الاصول من ان الاستفهام من الانشاء في
اصطلاحهم قوله بل بناء هذا المثال يظهر على قول الجمهور القائلين بان
المعطوف عليه يبقى في حكم المسكوت عنه قوله لقول المفسرين ان خبر
انه لا يناسب استدلال ارباب المعاني بقول المفسرين المتبعين الكلام

بل المطلب لا يستدعي الا استعلام الوجوب لغيره او هو اي المعلوم
المراد بالنظر رعاية الحذر عن الخطأ في التفاتات الجزئية فانه المناسب للتفسير
الآتي اي لزيادة حفظ جاور الخطأ وما يتعلق بكتب هو المعلوم بتعميد
القصد سواء كان على وجه المطابقة او التضمن او الالتزام فافهم قوله
النفس على المثبت فقط ليشمل مثل ما انا فعلت هذا على ما يجيء في مجال التسمية
اليه اما وجيه لتشبيع ليشمل مثل زيد قائم لانه قضية وهذا الفرق مبني
على التتبع اعني قاعدة فان المفهوم منه يجيء ان يعلم انه ضد كذا مثلا
في اوائل شرح المفتاح ان الضمير راجع الى الجنس في قولهم الباب الكريم لا يعاب
فيه وجه وذلك ان الكريم يتناول الايجاب والسلب مطلقا لكن يتبين الكريم بالجميل
ان مقتضيه فالامر يعاب فيه جميع عند ضرورة المعاداة وان ظهر العداوة
مع فيه منفصلة وقد وجد في نسخة قرأت عليه ان يعادي به وان كلا
من الامرين ظاهر فان الكريم لا يحسن معاداته لغيره بل يتحفه لكنه يمكن ان يعاب
من جهة المبالغة في محبة الممدوح لجهة انه يجب ان يعادي من لم يتحفه لتلك
الجهة قوله فعل الفعل المسند الى هذا الفعل المسند للفاعل المتعلق
بغيره ومحصله انه ليس مفعوله حاصلة لغيره قوله لان الا لا يخرج هذا بناء
على ان الكلام في الاستثناء المتصل قوله بقرينة قوله الخ يعني ان ليت
ليس هو شيء عابا زاد لانه لكلام الناشئة المخصوص وكانه جعل
جعل اللام في قول المصنف والتلفظ الموضوع للغاية والتعليل قوله
مأخوذة منهاج فيه ان المأخوذ والمأخوذ منه متحدان بعد التقييد بتركيب

ويمكن ان يقال قوله مركبين حال لازمة مثل قوله وحده فقيرا او يقال
المأخوذ على تقدير الافراد اعتبار التركب والمأخوذ منه على تقدير التركب
والمركب محمول على معناه القوي من جواز المركب فالمأخوذ
منه مجردان ولو تم وجه الامكان لم يتم لانه يقتضي ان ما وقع كان غير ثابت
فيتولد من ذلك التدريج وقس فيما على ذلك لكن يلتبس من تقدير الشرع و
المعنى ان الكلام جار زائد وانه على ان حمل ولو خص في التمني قوله وهو الواقع
في الاكثر قال مركبة مع ما والا لزم بين مطلوبا بالتزام التركيب التقييد
على التزام حمل ولو معنى التمني قوله وهو جواب حصول لا ينتقض
بمثل علمني امرك ويمكن ان يقال المقصود الاصلي في الاستفهام المعلوم من
حيث الوجود الظلي الذهني تخلف مثل هذا الامر فان المطلوب الاولي
فيه العلم من حيث الوجود الاصلي ولا يبعد مثل هذا الفرق فانهم فرقوا
في ان المراد بالقصد والحالة في التلفظ المعلوم او العلم وانا الفرق
بان المطلوب في مثل هذا الامر الحصول في الخارج لكن خصوصية الفعل تقتضي
حصوله في الذهن فيجيء ان الظاهر ان صيغة الامر من حيث هي للحصول
امر مطلقا في الذهن والخارج قوله فان كانت وقوع نسبة الخ هذا التقسيم
مبني على ان المراد بالصورة المعلوم على ما في بحث الكلي من حاشية المطالع
قوله او الطلب التصور لا يقال لا يتعلق تصور الطلب فيجب السؤال
عن السائل فالظاهر ان طلب التصديق فان السائل قصد اولا السؤال عن
الحاصل في الذهن مثلا الدرس او العلم بحصول احدهما على التعيين

ووجه السؤال صدق الحصول اصدقا ما تقول وان لم تتعاونا
حال الملبس بالعمل بحسب التصور لكن يتعاونا حال المسند اليه اي حال
ما اسند اليه كونه في الدار فانه لو حظ اولا بعنوان انه معلوم ثم تصور
بعنوان المسند اليها لم ترد ان من قام لطلب التصور بالتعاون ويجاب
بمنع ذلك لان السائل عارف به بخصوصه قبل السؤال لانه لم يلحظ
ما اسند اليه القيام الا اجمالا فجعل المجيب تريد ما لحظ بعنوان التعيين
فهم حصل للسائل بعد السؤال التصديق بثبوت المسند اليه المعين
واما الوجه بان السائل من لم يوقف بخصوصيات نظرا الى مقتضى السؤال
فهو يدعي فغفلة ان السائل عارف بالخصوصيات غاية الامر انه ذاهل عن حصول
التذكر بالجواب وليس الاستفهام لافادة التذكر لو سلم فيجوز ان يكون
بالسؤال عن عارف غافل بها بان يقول لبكر ان ليس هذا الطريق الذي
من هو لا الاشجار من فضة وكذا الاستفهام بكلمة اي مثل اي
هذين الثوبين جزء نهيا وكذا الاستفهام بكيف نحو كيف حالك
اصحيح ام سقيم وليس شيء من تلك الكلمات لطلب التصديق قطعا بالتتبع

قوله ما فصل عني الخ والنقد بر ما فصل اي ما رفع عن غش الدار
باستعمال التسيف فاعداء حال جاب حكم الله على الشيء الذي يجيء المقصود
المبالغة فانه لا يترك رفع العار في حال من الاحوال **قوله** واعجب منه الخ
انما قال اعجب لان دليل فساده يظهر تاما جعله دليلا على دعواه اعني قول
النحاة فان ذلك في الجملة كما بينا في علمها **قوله** لو كان الفعل بمعنى

باب الاسناد اما في الاسناد والمستغنى عنه العارض والمتبوع فظاهر واما في
ان الاول فض في الجملة الاسمية **قوله** لان من البديع حذف الخبر انما يظهر على تقدير
ان يكتفي في البلاغة بمجرد الاقتدار على كلام بديع واما اعتبار الاقتدار على كلام
بديع فيمكن ان يوقف غيره ايضا وجه بان به منطلق تامل **قوله** انما حذف
اسمية الخ كان عليه ان يعترض بما سبق انه قد يطلب بالاسناد اليه تفصيل ما وقع
الاسم اجمالا اي تفصيل الموضوع له ما هو صفة له نحو الاسم خان ذلك
لفظ الاسمي يصير هذا ضحيحا بخلاف ما لو كان الموضوع له بلفظ استفهاما الخ
قوله العارض المستغنى الظاهر ان المراد بالعارض المتعلق به سواء
كان علما له او وصفا خاصا به **قوله** ويحتمل ان يكون معناه الخ هذا متعلق
بالاستعمال الذي ذكره المص **قوله** لابد على ما في بعض النسخ التي
عليها خط مصنف هذه بلا زيادة وهو الظاهر كما اختاره السيد الشريف
في شرح المفتاح وبوبه ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل حيث قال
وقد يجيء ما في الحال على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع لك
حتى في حال العدم رؤيته الهمزة هل هو مانع ام حائل وهو غالب **قوله**
حقيقة الخ يعني بمعنى هذا البيع او ان هذا تنبيه **قوله** هذا التقابل
من تقرير الفعل والفاعل والمفعول ومن الانكار كذلك **قوله** التقرير
بادخال الشيء وهذا لا ينافي ما سبق من ان المقرر به يجب ان يكون معلوما
معناه انه اذا كان المقصود تقرير الفعل متعلقا بالهمزة الفعل الفاعل
او المفعول وحين ذلك تقدير غير **قوله** من كيفية الزمان الذي من

على قاعدة الفقه وعذاب الآخرة غير كف اذ الكف عما ماض لا يستقيم
فيه فعل الكف عن الكف بخلاف الكف عن المستقبل فيصير مرادفا
والاخصية ذكرا ليس بشرط موضوعة لطلب الفعل اعلم ان
لفظ الامر حقيقة بحسب الوضع في الصيغة الامرية المستعملة للوجوب او
الندب عند الجمهور وانما المباح فليس بمرية لكن الصيغة حقيقة في الوجوب
فقط عند هم من غير حاجة بعد ذلك الى طلب استعمال ان يشمل الندب ايضا كما هم
من المطلق في كلام المصنف بين لدى غير الجمهور وانما قال ناقل وقد
يستعمل صيغة الامر لغير ما قال لا يخلو عن استعمال الامر وهو اكثر من ان يحتاج
كالتهديد والتعجيز وغيرها فانه الامر انما موضوع من بين انواع الكلام كالتعليم
المستفاد من حذف المسند اليه ناقل والمستوية فيه ظاهران الكف
معنى الامر وانما قال في ايضا للمستوية ولم يقل امر به كذلك ما مثل اي
عند خاف صيت بالهموم في النهار ايضا بتاريخ يجري التاريخ ايضا
المهملة الشديد والجوى بالجيم الحرقة والشدة الوجد من جوى الحشى
او طلب الترك هذا الاخوف مبني على ان عدم الفعل معدوم
وكالة عاطفة ان الظاهر عطفه على قوله كالتهديد غاية في كل من
والا فالمناسب طلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء فكان في البناء
اختصار ناقل لا بين الكتابة بخ وذلك ان المراد بالكتابة عندهم
انشاء النثر النثب والنوز فارسية سوسمار و
النوز ماهي النوز طلب النوى مقصورا النواز والنبر بكسر

ايا هو الله والامر البيت الثاني وهو زعت عوائك
عفا الله عنا كما عفا عنا فطال بالقوى ورسوم والمعنى زعمت
الكيبة ان هوائك بانام قد اندرس كما اندرس آثار ديار حاجتنا
الموضع فقلت ليس الامر كذلك واقسم بالله لقد علم ان الوان من
المذاق وان المعروف كريم بالبعث من طريق الحجة بيانا لقوله فكما
ينبغي ان يحمل على البيان المعنى لا البيان اللغة فان قوله فان نحن مستهزئون
انما يكمل قوله فكما معكم وبدل منه واستثناء عطف بيان لا يكون جملة
فوجملة بخلاف البدل كما صرح به الاشموني في شرح التوضيح فضية فضا
والكلام وذلك ان المقتضى والخصوصية على قصد الاجتماع بين
الجملتين في الواقع لكن لا يحسن ان تبين جملتين كذا شوسطين بين فاء
الجزاء والتبيين وهو فاء تلك خبية بيانا وانما يحسن العامل على مذهب
اكثر النحاة لكن المحقق الرضي جعل العامل في اذا الواقعة للشرط وهو الجزاء
الاولى في التفصيل ايضا ان المتعارف في الكلام تاخير الجزاء بالنسبة الى
مع الشرط وبهذا ظهر ان ما ذهب اليه ابن مالك من ان التفصيل باعتبار الحكاية والحكم
الحاكي والحكم الزائد فليس لما فيه من الاعراب والظاهر ان قائله
واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في تفسير قوله فكما انا نحن مستهزئون
بالاحمل له من الاعراب من الجزم لا يكون خبرا او صفة واما وان كان
في موضع المفعول المقول ناقل جوازا بكسر همزة وهو جائز على ما هو المصرح
في شرح المفتاح لكن المذكور في شرح الهداية الكرماني انه بالضم سمع

كذا في نقل الامام النووي في تهذيب الاسماء واللغات جواز الامرين

فوله ما ذكر في شرح المفتاح المعنى نسبة وقربه مع ذلك الكلام نسبة

نفسه وقربه من زيد وهو الاتحاد ما ذكرناه في حاشية الكشاف

مع اتحاد في المعنى هو ولهذا جعل بعضهم تأكيد لفظيا وهو ربما تأكيد اصطلاحي

او الاشتمال بان يكون ذكر المبدل منه مستوجبا الى ذكر البدل

وهذا لا يجري في هذا المقام وكان ذلك لاشتراط في المؤكد استغراق

مغايرة لما يحتمل ان يكون في قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك

الكتاب مع مغايرة المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انا نحن

مستهزؤن تأكيد لقوله انا معكم لان وضع نقيض الشيء تأكيد بما تقل

ولهذا يتحقق في الجمل مستأنفة وقد ان تأكيد المعنوي في الجمل لا بد

ان يغاير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجملة تكريرها وهو عجيب

اقول عاد عن ذلك بهذه النكتة ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعراب

منها ما نقل عن النقيب رقمه صفا لبعيره الا يرجى ان يطلب ابدا

القصة ان اعرابيا جاء عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال ان ابلي

واقعت على ناقة وبرا عجفاء وطلبت منه مركبا فقال ما ظننت ان عربيا يسأل

الا البطحاء وقال البيت وهو يشتكي خف بعيره فاستقبله عربي فضربه

فحمل على بعيره وزوده وكساه فكلموه في ذلك فقال اعلم انه ذكرني

امر كنت انساه من الطول فقال الشاعر فوعرة ميد وفي الباس رقة كانها

قال فوعرة ما يجوبه وفيد ما يصنع به فاجابه بقوله وفي الباس رقة و

يكن ان يقال الاستيناف بنافي واو العطف لا مطلق الواو ولا بد ان

التي اثبتت في معنى القيد في مثل قوله تعالى ومن يضلل الله فما هادي له و

بذرهم يسئل عن مرضه وسببه وقد مر سبق الآية بجملة من الملوكات

فما بالك سبا ان يجعل البيت على السؤال عن التصور اي تصور تلك وحقيقة

اقول ان فصل الخطاب آخرا انما ليست من المؤكدة اذ لم يفهم لها مؤكد

احسن لكونها بجملة كانت غير ان يكون له تمام اولى من الاستمرار

التجددي المستفاد من الفعل المضارع على ما مر تردد وفضاء فاذا

احسن ان يعد من جملة التدريج بانه لا معنى لسؤال المخاطب عن سبب ما

فاته العلم من غير ان يكون بالاسباب الكائنة لا فعاله الاختيارية فوان لم يكن ان يكون

ان مثل غير المخاطب بل السامع ولو سلم فالسؤال لتقرير الحكم لا لاستفهام

وما نقل عن ذلك شارح حاله ان الاستيناف قد يشتمل على سبب

الحكم فقط وقد يشتمل على سبب الاستيناف ايضا كما في الصورة الثانية

اقول يكن ان يكون العلم ايضا اشارة الى الاستيناف الذاتي من غير نظر

جميع الصفات كما قالوا في تعليق الحكم بلفظ الله اشارة الى الاستيناف الذاتي

نظرا الى ان كل صفة صفة كمال وبالمقام لا يكن فيه فضل في المعاني

الكلية تدركه بالعقل فيه الملقن بعبارة الكاشي يجب ان يذكر البين

مكان المجملين وعرف التصور بدل التصور الذكر كما سبق عن قريب بما

الى ذلك اشار هذا الشرح ايضا على ما يستفاد من باب التشبيه لا يخفى ان

المتفطن حاك تحقق التفاوت في التشبيه بجرد المشاركة في وصف عام وان

الحقيقة بين العلة والمعلول اى بين صفتين المفهومين اذا لم يجز
كمن مع جنبية الوصفين الخ اشارة الى ان واحد نظرا الى ان تحكم
الشئ متصفا بالشئ او مناسبه ولو اعتبارا بناء على تجوز
وجد في بعض النسخ فجد آخر هو بينهما غاية الخفاء فيما في المطول ايضا
وبهذا ظهر على المتأمل في شرح المقاصد عن الشيخ اعتباره في التضاد مطلقا
لانه مضى ابو البقاء في هذا تحقيقا وقال ولا يجوز ان يقال الا بعض
اصحابنا لان الاصحاب كما ان فانه يكثر وقوع الفصل والوصل لا سيما الجامع
المجاز بناء على العادة والالف بسبب الخ الى الكثير من الشيخ
مع انها لا تدخل تحت الحصر فظهر انه ليس الا دليل وذلك الظهور
من تفسير الملقى لاقسام الجامع بين جميع ذلك معان معقولة وعلم
انه اذا حكم بجواز التمانع جامعا عقليا والتضاد وجميع كونها معقولة
لان التمانع في نفسه صالح للجميع باعتبار فاذا انتفى العقلي وتجرد
جنبها بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك بل بحكم الاختيار
فتأمل الوهم الذي من شانه الجنبة وينبغي ان يكون الوهم على ذكره في الحكم
سلطان العلماء بحيث جنبها على ان تفسيره انه التضاد في ادراك الحيثيات في
العقليات المنتزعة عن المحسوسات عادة لانه لا ضابطة في الجامع ان الجامع
اما بسبب الاشتراك في الصورة او في الحالة او المحل او الخيالي والخارجي
ان يكون بواسطة امر مناسب للجميع وبالجملة بحسب نفس الامر جامعا فهو
العقلي والا فهو الوهمي وان اراد ان تضاد هذا السواد الخ ينبغي

ان يعلم ان التضاد والمضاف لا يجوز وليس بجوز وكما ذكروا ان الحكم ان زيد
كلي سواء كان هذا الامكان جوازيا ثم ان ثبت ان التضايف ليس معنى
قائما بالمحسوس اذ التضايف منشأ العلية والمعلولية وكما ثبت
لا التضاد تأمل ومن تحقيقات الوصل الخ فحاصل الكلام ان النسبة
بين المسندين اذا تعقبها على ثلثة وجوه اما اولا ان يراد بتجويز عن الخصوصية
كما في قولك زيد منطلق على ان من ذهب انه يجوز ان ما ثبت يجوز
او دوام وثبوت او استمرار يجدد وعلى ان فوات بعض خصوصية فلا يجب
ح رعاية ان ناسب او رتباه بتفق الجملتان ان كان بعض نسبة
في ضمن اي خصوصية فهما يجب رعاية ان ناسب كذا يستفاد من شرح
المفتاح للشريف قام زيد وقعد عمرو وكذا يجب ذلك ان في الحال
او اول توقعا تعجد او لا فلا ان توقف في التوقف للشيوع فان
والجواب ان المراد التوقف في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ
فربما يكون قصده مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فيورد جملة فعلية او اسمية
فيجب رعاية المناسبة ليكون حسنا اذ ان الكلام في ان مثل هذا هل يحسن
في حد البلاغة هكذا يستفاد من شرح المفتاح للشارح قدس سره الخ
المناسبة نظرا الى اصل او الحال ايضا العطف وكل جملة حالية يجب
ان يكون بينها وبين ما قبلها تعلق ما بان يكون المسند فيها قريب من المسند اليه مع ان
يظهر حاسبي ايضا فحق الكلام ان يتوقف بجوز ان المضارع بجرد الخ
عن ضمير صاحب الحال فلا يجوز بالواو فاما حيث الخ حين نفت ان

ينتفي الاعداد والظاهر جوازه ان يتطرق اليه بخوت منهم وارجحهم مالك
وهو اسم رجل او اسم فرس واما مثال المذكور وما ضاهاه وجب
بالتاء المربوطة مرفوعا بالابتداء وما بعده صفته مستقبل نظرا الى ما يقبل وان كان ماضيا نظرا
الى زمان التكلم فيجوز ان يعتبر الماضوية والحالية والاستقبالية في الامثلة
التي جعلت قيودا بالقياس الى العامل المقيد بها اي زمان التكلم قائما
قلت جاء في زيد ركب فهم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء فيطلق
المقارنة واذا وصف به قد قرب من زمان المجيء يفهم المقارنة قولك
اكلت الاعبا ولبسن لازم في حتى غاية يجوز فيما بعده الاستقبال نظرا
الى زمان التكلم ايضا على قياس كلمة على من الماضي والمضارع اذ
لا محل لكل غير المقصود فلا يجوز كلمة قد الموجبة للحال كما فيه واحتمال الحالية
بالنظر الى زمان التكلم لا الحال فيما اذا الحال مضارعا يحتاج الى امور آخر
على اعتبار زمان الحال اي التكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا التقريب
ودون المقارنة ثانيا المشهور ان دخول الواو وعدم دخولها سيان وذهب بعض
الزمخشري في باب الحال مع الواو من الفاعل في قوله عليه السلام من
استمع الى حديث قوم وهم له كارهون صب والاذخر مع كسر ثانيه اسم مكان من الصباغ
اي الاطراح ثم سبزغم مع عطف على قوله ان يقول والحاصل انه
لم يعتبر الاستيناف في العادة اسم الضريح كالا بمنزلة عدم اعتباره
في مثل جاء في زيد وعمرو يسرع اما مع ان اعتبار الاستيناف لازم

فصل هذا وجوب الواو في هذا المثال بالاتفاق الاولى وهو شعر
بوجوب الواو لكن ظاهر المتن مشعر بخلافه ذلك وان جعل نحو على كتفه
اعلم انه ذكر صدر الافاضل تركت الواو وقيل في الجملة الاسمية الحالية التي
خبرها غير جار ومجرور مع الباء التي يكون الباء ليست
وهنا مناسب المقام اذ ذكر الشارح قدس سره في تفسير قوله تعالى
ان تحفظوا اما في صدور كم لانه انما لم يجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة
الحالية التي عاملها معنى الفعل والعام المشبه العام النازل
عدوت الاديم اي قطعت الجلد المخصوص بهذين الوصفين وهي
معروفة وتفصيل القصة في الجملة ان الزباء قتل ابا جذيمة الابرش
ملك الحيرة فانتظم ملك الزباء وسلطنتها كتب اليه ابن اخته عمرو
ضعفة في السلطنة وجمع حشم فلم يجد غير كم كفوا فاقبل الى سواد جمع
الملك وما اراد ان القدر به فذهب اليها غير المستعد للحرب فقتله
يوعدها وقد عدت في ابواب جمعها جماعة من الوشاة فاطلعها واقدره
فلما وصل الى حصنها اقدره فامرت بقطع راسه فذهب به في طست
قدم اليه صفاة شعوب بفتح الشين المعجمة وتشديد الصاد المهملة
ذلك السيف على تقدير الموت وعدم الخلود والا فانا نقول عند هم
لكن به وان اللذة من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود وغاية
اعتذار وليس بشيء فان على تقدير الخلود وخوف لا يتلاقى بالشدة
والفتاح اكثر وعاقبة القلب بحمد الله شديدا وتارجا البذل المال

بتعلق الاحوال في غاية الفصح بخلاف تعقيبه بالموت وعدم الخلود
لذا كان تركه لائقا بالمقام فصل الشيخ اياه قائل الخ وبالفاء
ثم القارء اسم مكان من قرأ اي تلا يقرؤه وسوسة باعتبار القائم
المخاطب ومقام البعد لاباكنايته والتوفر وفي الفصل الثاني عشر
فان تقدير الفعل الظاهر انه لايحتاج على حذف لان الامر لفظي كاف
قوله تعالى اذكر السبتي اذ ابعثه قائل يوقوفه منجا حاله ان عند
ومنع الغاية انتهاء المحبوب والبعض البعضة ويجوز ان يريد متى اصنع
العامة التي سترت بها وجهي للكفارة لتوقوفه كافرا في تقدير الشرط و
جواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه لبيك الجواب اي ثبتا لاسلام
وبظاهره ويجوز الكفر ويعده فصل ما فصل كلمة كناية عن كسر قوة الكفار
وغلبة المسلمين عليهم مع قلة اهل الاسلام وكثرة الكفار ما فيه
خصاصا واظهار اعاد المحذوف لاحدهما على التعين لايخلو ان النبيط
التقديم لاظهر هنا كما في الآية السابقة لان السائل لنفس العذاب و
لامارته ولدلائل العقلية الواضحة في يوم القيمة وفي الاصطلاح ايراد
بعد اكمل النعمة وكانهم نظروا الى ان المثنى في الواقع مفرد مثنى باعتبار
في ذكر المثنى لف للنشر وليشبه الكسر على ما في الصحاح
في الفتح اي فتح الجيم كمن ع بسكون الزاء بمستبق من الاستبقاء
لانه لم يبقه اي صلح حاله والنفث في الامر انتشار النفخ وتفريقه
نفثة تقعده وطلق معنى البيانية لم يبن الكلام على تقدير الزوال بل

اصلاح حاله وعفو عن جرائمه اذ الايؤمن الرجل صهيب الحال على ما قال
وبه تنتهي ابتدئ بكسر الآل المطلقة اذ لقد تمت القبيح النهاء واكثرها
بلغ ونهى من حمى ماء والتبع اذا سال كلام الملص فيما يصلح حتى
مثل مستقيم بقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون والظاهر انه
لايتم المعنى بدون مما تحبون فان الانفاق متعدد واذا لم يحبوه
فانه يجري في الاعراض ايضا لكنه سوء وضع الايمام ذكر الشارح
قدس سره في تفسير قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ان الآية تنا
اشتراط كونه اي الاعراض للتاكيد فما ليس معه لكن صاحب المغني جعل
الفائدة التقوية والتشديد والمتبادر من تقدير الكشاف بضاف تنحو
سورة الزمر الآية للتاكيد تأمل ولهم ما يشتهون عطف على فيها الخ
يلزم الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب واجيب
بان لهم ظرف مستقر كالفعل والاستقرار فيها يكون الضميران معمولين للفعل
واحد لان يكون احدهما معمولا للمعمول على ان ذلك يجمع جائز فيما اذا
كان احد المعمولين مجرورا بالحرف بجر كقوله تعالى وحزي لبيك ومحمد مجيب
بان ذلك الجمع جائز في المعطوف قول المحقق التفتازاني ملايلزم الجمع مطلقا
حيث قالوا انه قد جاء في غير افعال القلوب ويكون فاعله ومفعوله كشيء واحد
فعدم الجمع بين ضميرهما ليس لوجوب اتحادهما خفاء بل اكثر فيقع القبيح
فعدوا الى لفظ النفس اذ الباعث حملهما واما افعال القلوب فانه كثيرا
يقع فاعلها ومفعولها شيئا واحدا بل هو الاكثر لان علم الانسان وظنه

باعتبار تعدد الوضع كما في المشترك اللفظي الى ترجمان يفتح ان اريد به المعنى الواضح او المفتوح
او ضمنا او صنتها ظاهر بالتأمل فيها لان هذا المثال مما يتعلق به العلم
على ما قيل بخلاف الوجوه التي سوى مثل قولنا حافظوا على الصلوات
لكن ثمة ان هذا ليس فيه ذكر خاص بعد عام او كانت العليا هي بفتح الهمزة
محدودة بالقاربة بالراء وزين بالنون او اصول اي غير قابلة بالزم كما
المشترك التوقف لقرينة معينة والجواب انه لا يضر استعمال هذا النوع
المشترك لانه يجوز ارادة كل من اصول المكرة وقوف كل منها يستلزم
توقف الكل والمفصود بالجملة ورود المطلقة من التوقف حصول البيان
لموضع هل فيها لوزاد او لتوهم الوضع لكان حسن لدخول الواو
فان الوقف الاول استعمالية توهم وضعا بخلاف نحو توهم ان اللفظ الموقف
يعني الموضوع ثالث وصفوة الكلام في ان دلالة اللفظ الفصيح
على فصاحة الكلام خارجة عن الاقسام مع قطع النظر عن الوضع فيها ويكون ازيد
الدال بقرينة الوضع وضعه لنفس المعنى او ما يتعلق به انتهى من حيث
لا يخفى ان الحكم من الفصل وتعقيده لا وجه له اي بعد اضافة الوضع كما نقل
عنه قدس سره في حاشيته والا فالخارج كثير جدا وذلك ان انفكاكها
عن مجرد لفظ الملزوم ظاهر وان جعل الدال مجموع اللفظ والقرينة يخرجه
لم يوضع لمجموع المعنى بل لمعنى ما ثمة من المجازية والكنائية وان جعل الدال اللفظ
المشروط باقتران القرينة فتنفك ايضا كما من القرينة ايضا

ولما ان الاختلاف في الاعراض عليه ان دلالة اللفظ على لازم او صحة من دلالته
على لازم لازمه والجواب ان المراد عدم تفاوت في دلالة اللازم على الملزوم
وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عنه بالمقدم او ان المراد بالتفاوت
الوضوح والتفاوت في الانتقال كما لا يخفى او التفاوت بين دلالة
اللفظ على لازم وبين دلالته على لازم لازمه من قبيل التفاوت بين دلالة
هذا التفاوت كما لا يخفى نعم في التلخيص باعتبار التفاوت في الدلالة المتفاوتة
تمامية انعقاد الى طلب المقصد يعني في من المخاطب فلا يرد ان الانعقاد
متحقق بالمرة ما يثبت له على ان تحقق الانعقاد به يحصل بالتفاوت
بالوجوه الثلاثة وعن هذا لم يظهر المراد به وكانه اريد به مخاطب
اصل المراد وان شئت فاجعل الجملة حالية يعني مقيدا بعلم او بغيره وان لا فلا يلزم التفاوت بين
العالم والعالم فقط اذ هو المفهوم من هذا ليس بظاهر فوق الوقف
المذكور فلو جعل التقييم الوقف وصل وغيره اشارة الى قرائن الحالية والمقالية
ويأتي بالموصفية لم يخف ان له تأويل يصفي ان يكون الجميع العالم
والمراد بالوضع ان يكون بعض الطرق كذلك لكن المقرر عندهم ان
الدال الوضع بمنزلة اصوات الجيوش المتماثل هذا وقد ذكر في حاشية ان
العلم بالوضع انما هو الظن به وهو قابل للشدة والضعف فجزم الوضوح
والخفاء في الدلالة المطابقة ايضا قول التفاوت في الظن بالوضوح
لا يوجب التفاوت في الانتقال كما لا يخفى اذ قد يقوم مقام كل الظنين
مع اتحاد المرتبة والجواب ان الموقف فيه ان العلم بالدلول الا ينشأ في

لازم بعد حصول العلم بالملازمة فاعلم ان يقال المراد ان اختلاف صفة
بالنظر الى نفس الدلالة بان يكون بعض الملزوم واضح الدلالة قبل الواسطة
وبعض الآخر بالعكس فيمكن تأدية الملزوم بما فيه ان الكلام في دلالة
اللزوم ان يقال الملازم بين الجانبين واريد باللازم والملزوم
بهما التابع والمتبوع قوله الشيء الخ او يكفي ان يحتاج الى صرف في
دلالة اللفظ الشيء الخ بل المراد بالعكس ظاهر المراد بالعكس
ان يكون دلالة اللفظ الذي فيه الملتبس بالمجاز معناه واضح من دلالة
الذي ذكر بجواز المعنى والدليل لا يقتضي الا ان يكون دلالة اللفظ على
معناه واضح من دلالته على جزئيه وتراخيه ما هو العكس بحسب الظاهر
والا فيلزم واضحية دلالة اللفظ على شيء من لوازم عليه مطابقة مع
صرف الكلام في غائبة عن ظاهره وقال بعض ما لازم من كلامه ان دلالة
الشيء على جزئه واضح من دلالته على جزء الجزء لوجود الواسطة منشأ ذلك دلالة
الكل على الجزء واضح من دلالة الجزء عليه لزم ان يكون دلالة اللفظ على
الجزء واضح من دلالته على الجزء الجزء لان الملازمة واضح وليس كذلك
لجواز ان واضح من دلالة الكل على الجزء ان الملازمة واضح لكن لا يستلزم
ذلك لكن الملازمة واضح انتقال الذهن والدليل على ذلك في المفتاح
من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى الا في دلالة اللفظية دون الوضعية
من معنى الى معنى بسبب العلاقة بينهما وبوافقه ما في شرح المفتاح لكن شارح
المفتاح رد هذا القول بانه من اصل الملازمة لا يقال قد صرحوا بان التضمن لازم
مطابقة في المركبات وملاحظة جزء على ما ذكروه لا يلزم من فهم كل منهما

اللزوم باعتبار النسبة كما ان الشارح وجه في شرح التلخيص استلزام
التضمن والالتزام للمطابقة لحل الاستلزام على السلامة فالحاصل
المقصود بالذات يمكن ان يراد بالمقصود اعم من المقصود بالذات ومن المقصود
تبعا كالتنبيه فان المتكلم قد يجعل مقصدا آخر او غير ذلك
والظاهر ان المراد به الاخير بمثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بمقصود
والاستعارة عند الشيخ وان تابعه على الاستعارة ولذا ذكر في
البديع وذلك التنبيه ليس بمقصود في الآية فلم يثبت التغاير لكن
يرد عليه بانه يجوز عود الضمير كالمقام الى المطلق الذي في ضمن المقيد
المذكور سابقا مع ان الظاهر في كليهما العود الى المخاص وغاية التوجيه
ان الظاهر في المقام الضمير خلافه عدل عنه الى الضمير يمكن اعتبار هذه النكتة فيه

وهذا شامل لنحو قولك ان كان زيد قائما فعمرو قائم فالشمول غاية الظهور فانه لا يشترط القصد في مدلوله والا خرج عن
الدلالة البينة عن كونها مدلولا عليها بالكلام وذلك لان من الغايات
ما لا لزوم له على المتكلم في فعل او في الجملة وان كان صفة للكلام
فالشمول ظاهر ايضا باعتبار ان القصد الى الدلالة غير شرط بل يكفي قصد
لفظه فهم السامع المعنى الى آخره والدلالة والهداية البينة لا نزاع انه يكفي
التلفظ بالله لك ويقول سبحان الله عالما لفعل في اثناء الذكر و
التسبيح لله تعالى لفظ حقيقة لغة وكذا اسناد شخص في البيت خطاء
والعقد بالله المحمود بالتوبة قالوا بان الفعل المترتب على فعل آخر من

العبد بصدده وان لم يقصد اليه اصلا وظاهر ان ذلك اسناد وليس
المجازي بحسب اللغة لكنه وقع عليهم اصل تسمية بانه لا تأثير ولا قدرة للعبد
اصلا فحق الواقع لا صدور عنه اذ لا شيء غير مقترح الاسناد العقوي قال
في شرح المقاصد لا نزاع واقع على ان الفعل يسند الى العبد وان كان
مخلوقا لله تعالى فان الفعل يسند حقيقة الى القائم به لا الى من اوجده ثم
اشتراط المباشرة بالعقل ليخرج نحو انبت الربيع البقل من اسناد الفعل
الى غير ما هو له في الجملة مع ان المسبب لم يقم به اصلا وانما قام بالسبب
وانما قيد بالحسي لان المعقول كما يسند الى المعقول
كقول اصالة الحس وبالعلم والادراك به اطلاقا كما يشعر به تقييده
والتشبيه لا يقتضي اصالة المشبه به في وجه الشبه اطلاقا فيمكن التشبيه بالمحسوس
بالمعقول باعتبار المبالغة وقد يشبه المعقول المحسوس لتوهم تشبيه المعقول بالمحسوس
بيان ان عبارة الرابحة الملتبة فتأمل فالمشبه اصل في الكلام مبالغة و
احتياج الى التقدير لكن ان عبارة التشبيه فيحسن الالتفات فالمشبه به اصل
كما هو المعهود فتدبر قال في الكشاف ان العلوم العقلية كما يذكر في العلم
العقلية الفرق بان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها فيحصل
لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما العلم الحضوري كعلم النفس بنفسها
فصيل خارج عن موجد الاعتبار فانه يدرك النفوس ايضا فيدخل في تعريف العلم
والادراك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة و
ليس كذلك عند المتكلمين بل يجب ان يقيد بالقوة العاقلة
لان القوة المدركة بالقوة العاقلة لا يقال انها تدرك بالعقل
لان العقل ملكة بها يدرك النفس ما يمكن ان يدرك

التوضيح ولو قدم ذكر المعقول اليه لاتصل كل شرط بالمشروط
بالكاف ونحوه بهذا مبنيا على اعتبار القيد او في التوقف على ما في المعقول
الملكة التي يمكن ان يطلق العلم في هذا التنبيه ايضا على نفس الادراك
فان الادراك لا يقبل بستدرم الادراك له لو كان كذلك فيحتاج الى
ان يخص العلم في الاصطلاح بهذا الادراك ولا يتجه ان يقال الكلام
شبيه بالملاحجة مع ان المشبه المزاد وانما قال المحسوس اصل المعقول
اقول اصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به اطلاقا كما يشعر به تقييده
والتشبيه لا يقتضي اصالة المشبه به في وجه الشبه اطلاقا فيمكن التشبيه بالمحسوس
بالمعقول باعتبار المبالغة وقد يشبه المعقول المحسوس لتوهم تشبيه المعقول بالمحسوس
بيان ان عبارة الرابحة الملتبة فتأمل فالمشبه اصل في الكلام مبالغة و
احتياج الى التقدير لكن ان عبارة التشبيه فيحسن الالتفات فالمشبه به اصل
كما هو المعهود فتدبر قال في الكشاف ان العلوم العقلية كما يذكر في العلم
العقلية الفرق بان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها فيحصل
لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما العلم الحضوري كعلم النفس بنفسها
فصيل خارج عن موجد الاعتبار فانه يدرك النفوس ايضا فيدخل في تعريف العلم
والادراك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة و
ليس كذلك عند المتكلمين بل يجب ان يقيد بالقوة العاقلة
لان القوة المدركة بالقوة العاقلة لا يقال انها تدرك بالعقل
لان العقل ملكة بها يدرك النفس ما يمكن ان يدرك

امر آخر لا تتعلق الفائق او ادراكها في العضلي لا يخرج الى صرف عن ظاهر
كما هو المتبادر من العبارة ولكنه يجب لو اريد من العبارة
ان يقال يجب ان يدرك بها العدم وجوده لكنه يجب ان وجد او ادرك ايجابا
والحال ان مضارعي هي فعل مضارع لباب ضرب وكلمة عبر وذلك بالنظر
في عدم اعتبار الخوف باعتبار الحكم المستفاد من توقف الاضافة بجنبته
في مضارعي مستقبل ومنكرة ذكر في المطول انه اذا استعمل النكرة
تكثر القوة بصورة النوع نحو لي متعلق وبصورة القوة العقلية تستعمل
منكرة والحق ان هذا موافق لما تقدناه فيما سبق من ان الحاكم لكن القوة
عند الحكماء انما يصدر عن قوة واحدة فحينئذ يتعين ان يخص المتعلق بنوع
من الادراك فقط تأمل وبالجملة في المسطور في كتب الكلام ان ادراك
الملائمة بالحسيات ادراك وبالعقليات ادراك وبالنسبة الى معنى الوجدان
اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لا بد معه من حصول اللذيذ
اللذة عند المدرك تابعة بذلك والمعية كما له بالنسبة الى
المدرك لا بحسب نفس الامر كما يفهم من كلام العاقل بالمدرك كالتكليف
بالحكومة اللذة اللذة من حيث هو كذلك تابعة بذلك وان السبب الحاصل
حالما من وجود وعدم وجدانا كما ان الملائمة لا يجوز لذة فان
ادراك المدرك من جهة ادراكه لذة لا من جهة العلم المدرك
بالقوى الباطنة ينبغي ان يعلم ان القوى الباطنة على اصطلاح الحكماء تنقسم
الى بالحسيات او الملائم الظاهرة بها والقاهرات اللذة والالم لما من جنس

القبيلين فلا يظهر حصل ادراكهما بها ولذا جعل بعضهم الوجدان
قوة سوى القوى المشهورة على ما في بحث القوى من شرح المقاصد
وكان ارباب البيان اراد وا بالوجدانيات ما يتعلق بنفس المدرك
فقط والضمير المتوهم بين الفاء والقبيل الذي جاز تأنيث ضميره عائد
الى الكتاب بتأويل الكتابة او على تقدير بين قطعة من صدره او فوق ما كان
فيه وضع في جانب شيء منظم من الكتاب بحيث ان يقال هذا بين الظهر
ولزم بطريق العكس الكلي انه يمكن ان يجعل كل من القسمين اصغر آخر
كما في المفتاح لكن جعل المقسم قسيم القسمة بالمنظور نوعا لزيادة التفصيل في
الجانب وجانب قسيمه بالكيفية في الثانية بالكيفية عند الوجه
من كان على ابن ابراهيم ام واصل الكيف الميل ومنه الحديث بعثت
بالحنيفية السمحة وفي قوة ما اذا يقال معرفة على سوام
الوف والقلة مثلا يأتي في مقدم الدماغ من الالوان اوراد
الاضواء الحمار احسن وكانه جعل تحت الالوان قال في شرح المفتاح على
ان الصور مغاير للتموج وليس عبارة عن ظهور التموج على ما يراه بعض
الحكماء بالجسم كالدائرة الخ كذا وقع في التجريد وغيره من الكتب
الكلامية وقد اشكل مشهورين تخصيصه بالجسمانيات واخراج الاشكال
المسطحة كالدائرة ونصفها ويمكن ان يقال على التسامح بناء الاحاطة
على ما هو بالذات والحقيقة وما هو بالعرض والمدة خلية في الجملة بالاظهار
كون الشكل من الصفائح الجسمية ويرد عليه ان المحيط بالمحيط الذي يحيط

بالنسبة الى المحل فهو جدار او خاتم فانه ظاهر حل الجسم على التعليمي كما اشار اليه
في شرح المقاصد متصل فان الذات ان يجتمع لا قرار او خرز بالفتح او الضم
عن العدو وبالفتح عن الزفاف هي الخروج من القوة الى الفعل ويوقف عليه
المتكلمون من حصول الجسم في مكانه حصول في مكان آخر او اثبات المقارنة
بعالم رأى مكانا وفي جعل المقادير والحركات التي يمكن ارتفاع بالنسبة الى الحركة
باقسام متوالي الكيف عند البعض وبهذا كان في التمثيل بالمتوالي نظر لان
العقلي بالتمثيل واما حمل الكيفيات الجسمية على الصفات الجسمية لا على سطح الجسم
نفسه لكن لا يخلو سوء كلام المفتاح والمعنى واما عن المقادير على المطلوب
والقصر والتوسط والحركة على السرعة والبطؤ والتوسط فيه لانه لا يصح
ح وما يتصل بها اي ان يقال بالتسامح لكن لا فائدة في اخراج المقادير
والحركات في المتصلات تأمل واو السبع عطف ح ينبغي ان قوله من الالوان
وقرائنه وتظائره بيان لما يدرك كل واحد من القوابل على تقدير ورود المدركات
منفصلة اتصل كل منها بقيد اشارة الى المقصود التوزيع فلا يلزم بيان
المدركات البصري بالالوان وهو غاية ايضا الى تقدير موصوفة في المتصل
يحصل من التموج اي تكسب اي العادة فهو باقي ما ذكر في شرح المفتاح
من ان الصوت عند اكثرهم عرض ناشئ بمحض فاعل الله تعالى من غير تأثير التموج
والاول بالنسبة اليها وبالتخصيص في تسميته باعتبار ان الفعل اي الجمع
والتفريق في الاول اظهر من الانفعال والامر بالعكس في الثاني
كالسواد هي الكيفية المختصة بالجسم بغير في غير الرطوبة اي الكيفية

المختصة بسهولة الشكل المختصة بذوات الانفس لا تقتضي بالنظر الى
الناسب والجاذبة فلا يرد ان بعضها كالعلم ثابت بالمجردات وهي مشتركة
الاولى بالوقف فتغيير لا يكون للنفس ملكة تحصيل الطالب بسرعة قال في
الصحاح فيه زكاء اي فطنة وتوقد مثل الكرم الخ مثال الملكة فان قيل
الاشارة الذاتية بمثل الكرم فلما كان اراد بالذاتية ما تقوم بها
لا بالغير وان تعلق كالاضافات واثر الكرم ايثار الغير بالخير وقس عليه
بل يكون معنى استعداد الخ كالابوة والبنوة فانه ليس لشيء منهما
مقولا في جواب السؤال بالنسبة الى الغير لكن الفرق بين الاثر والاثار
غير ظاهر على ان المراد بالمحل المحض على هذا خارج عن الحقيقي والاضافي فلا
اشارة الخاتمة هذا ما ذكره في شرح المفتاح ان الحقيقي ما له تحقق
في نفسه ولو في ذات الموصوف والاعتباري ما لا يكون كذلك
بان لا يكون متقررا في نفسه او لا يكون تحقق في نفسه اصلا او ان تحققه
انما كانت النسبة والاضافات موجودة كما هو المنسوب عنه فقد ما الحكماء قالوا
في شرح المفتاح والاخلاق ما في هذا الكتاب موافقا لمذهب امكان
اما واجب لم يرد بانه لا يكون جزءا اصلا بل انه لا يكون بحيث يقوم في مقام
الذات امر واحد لا يكون الا جسما الجسم التعليمي ليس بمحسوس لان الكلام
لكن الجسم التعليمي محسوس حقيقة وكذا الصورة الجسمية تأمل
سواء كان بتمامه مما ادرك بالطرف الحسي ما يدرك بها او يكون بمجموع
امور كل منها محسوس او بالعقل ما عدا ذلك صارت ستة عشر

ان صحة الوجه ولو كان البعض كما في المختصر يستلزم صحة الطرفين اتفاقا

وقد يقال اجراء الجزء والجزئية بمعنى واحد على ما في المقدمة ومعنى

التركيب الخ ينبغي ان يعلم ان المقصود في تركيب الطرفين تشبيه هما تشبيه

الحقيقة المركبة بالحقيقة المركبة من امرتا تشبيه جملة احدهما بالاخرى امرتا

والذي عبر عن الطرفين بما انتزع منه الهيئة وخص جزء التشبيه بالطرف والمركب

بحكمه بمعنى التشبيه لتناسب الهيئة شيأ وكذا الكلام فيما اتفهم ذكره في

هذه الصورة ان كلا من الطرفين وان المقصود ما ذكرنا كما ترى كالمعطوف

على والظرف صفة وحال من الثريا كعنقود صفة مصدر محذوف اي فظهر ظهورا

الظهور المقصود الخ او حال من الثريا او خبر مبتدا محذوف كما ترى في الوجه

حال من ضمير الجر وعلى الجملة معامل الكلام ان مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير

الحال المذكورة وباعتبار حالاتها في نفس الامر كواكب كبار فلانتفاء المناسبة

بينهما ان على ما ذكرنا قد سبق اي اوجب العهد بكسر العين فراق السبق

وترتب هو المناسب لمقام كثرة وقع في كثير من النسخ على ما في غير الخ

بخط قدس سره وترسوس مرتسي فاعلهم في المركب ذا ثبت فانظام بوجه

في كتب اللغة فلذا غيره الشارح المحقق فقد قيل الاولى هو الواقع في دعاء الختم

على ما يسبح الخ تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين يقع عليها الحركة بالبناء

من ان الهيئة صفة الحركة وليس لام كذلك كما يفهم من تقرير الملخص فيحمل

الوقوع على وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل تامل واوضح

عبارة اسرار البلاغة وذلك ان المناسب ان يقال فجاء التشبيه في الهيئة

والظاهر ان عبارة الملخص فجاء وجه الشبه في الهيئة في كفاء الشكل

المشهور في نسخة اذ المفتاح وهذا ليس بمراد بل المراد الملخص على ما في

شرح المفتاح والمعنى ظهر الخ اي حصل المعنى على تقدير الفاء الذي هو الاولى

بقرينة المقام ويمكن ان يكون من قبيل ارم في محل حال الخ وجهين في

هذا المناسب فليس من اقتضاء الحركات مع ان المختص في الانقباض والانفتاح

بحركة بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال والمجموع الى العلو في الاول

والى الاسفل في الثاني وكذا في جانب المشبه لكن عدم الحمل في الجملة على

وجه التقدير ينافي عدم الحمل حتى لو حذف ذكر البعض الخ فان كل المشبه

من التشبيهات المجتمعة مقصودة بالافادة ومعتبر طرفاه مطلوبا استقلالا

لكنها جمعت لفظا اشارة الى اجتماعها في المقوت واما التشبيه المركب المنتزع

في الهيئة الاجتماعية فحاصل من المجموع وليس شيء من الاجزاء بحيث

قصد اولا وبالذات فليس بد الحذف لافادة لعدم القصد وان وجد التقدير

تامل من نفس التقدير والمراد به ما يتناول التقدير ايضا ثم ان ذكر

كلام ثم تعرض في الرتبة بحسب الاجمال وتنزيل التقدير منزلة التناسب بحسب

وجه الشبه واما ذكر اشتراط التقدير في قوله لذلك وتمهيد ودلالة

ان تلك وجه الشبه من التقدير ليس بمستنكر بل له بهجة مناسبة في الجملة ولكن

ان يراد بالمناسبة هذا وجه الشبه بعينه المنتزع بواسطة التقدير والمشابهة

بل العلم بها فيعتبر التناسب التقديري ثم يجعل ذلك من قبيل التناسب الحاصل

الوقتي اذ المقصد تصحيح وتحكم قول الخ على صيغة المجهول وضمير

ذا بكجيم من به مرض الفضائل سريع النفس لا يصل من سعيه على
فائق كرر المقدمة فصل عليه بعضها لما مر بروى فالظاهر ان قوله على
فائق ظرف فاغو من سعيه بمعنى لا يصل سعيه وقيل صل على بالاضافة
فالظرف غير بزيادة التقدير والتقوية اعد راى التشبيه بعد تمام
النقض شديد فليتبع الباحث وضح بافادة زيادة التقرير من التشبيه
غالبا ليس بمعنى التمام اى لزيادة وضوح كقولهم وهو زور دية القارورة
بكسر الزاء المعجمة وقيل بالفتح معرب لازورد وهو بالزاء المعجمة
والنقابين ان كان الناس على عمل عمر ليتوافيا على تعاطى النقاب كما
يناسب ذكر النقيض معه لكن قوله بيان لزيادة وضوحه وكذا فى حمله على صفة
البوائق بحر كانها اى تلك القارورة دية حال كونها فوق فاقة
ضعف بها بسبب حمل القارورة بحيث لا تستطيع حملها او ضعف نفسه
بها او ان القارى ان المتصفة بالكبر بتاء التى تضرب بالزرقة الشديدة
المتصفة كان تاء تانيث الفرقة الى البياض اى القباح من اضافة الصفة
الى الموصوف لكن الوصف بالصفة على طريقة رجل عدل فان ذا البصر
تشبيه بالوجه صفة به ليس بزيادة وذكر فى المطول وفى المغنى فى
كتب اللغة استعمال الاشبال فى ما ذكر اصل فى عدم الزيادة فيكون
حينئذ الاساس مستعملا منه ايضا حيث قال بت منى غيرة اى بينونة كبرى
او زيادة باعتبار الطرفين اى فرادى او تقييدا او تركيبا او تقدير
طرفاه اما حسيان او عقليان او مختلفان فيصح تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين

والفرق بين المركب اذا قيس تقييد بالتركيب فان كان كل من
امرين هو الاصل فى ما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عداه تتمة وبعثة فى
احد الركنين سمى مقيدا والا كان مركبا زهر الربى الزبرة بفتح
وبالكسر الشجر الجمع الربا على ما فهم من تهذيب الاسماء وايضا ان تعدد
ينبغى ان يعلم ان التشبيه فى تلك الصورة متعدد لكن لبعضه وجه وبعضه كالمركب
والتبين بامر واحد كما فى مثال الموضوح هنا اى الطيب الرائحة فالمشبه
الرائحة الذاتية فشمار والمشبه به رائحة المسك على حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فجعل الرائحة ذات رائحة كالمسك اتاح بفتح الهمزة
جمع قوان منزع من متعدد ولا يخفى ان انتزاع من المتعدد لا ينافى
كون المتعدد فى طرفى التشبيه غاية الامر ان المتعدد ويكون ايضا المنتزع منه
او المنتزع غائبا لما علم من اجتماع اجزاء المنتزع عنه فلا يرد عليه ما
فى تشبيه التمثيل بالتشبيه لتذكر طرفاه غير مركبين مع ان المتعدد
لا يوجب التركب نعم استعارة التمثيلية فيما يكون طرفاه مركبين او
تركيبها فافهم اى فى الجمل ما هو ليس فى الذهن لفظا ما هو فيلزم من
الموصوف مع بعض الصفة او الموصوف بكمال جنسها او استدراك الخاص
بالعارية على غير من هو له فكان ما ذكره بيانا لحاصل المعنى تقريرا لاعراب
او فى الوجه ينبغى ان يعلم ان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه فاعرف
ان التقسيم فى التشبيه للوجه لظهور وجه فيه تلك ان ظهور الوجه
فى نفسه لا يستلزم ظهوره فى انتقال من المشبه الى المشبه به وظهور الوجه

من جهة الثبوت للطرفين وان استعد له لكن لا يستلزم كونه جليا ويمكن
ان يقال هذا تعليل على وجه التقييد اى التشبيه البليغ لا تتقال من المشبه
الى المشبه به بشرط ان يكون انتقال الظهور الوجه واتما يكون كذلك اذا كان
الوجه اظهر للثبوت ايضا فان الجلاء اسم الى النفس لكن قد يتم
لا يتم بالنظر الى المفصل الذى ذكر ذلك المجمل جواز استاذ مع غلبة حضور
فيه نوع مسارة لان التعبية جوز من هذا الظهور الذى ذكر عوضه لانتقال
من المشبه الى المشبه به فيحصل التعبية عوضه مسارة والجواب ان حضور الطرفين
فى الازمان لا يتعلق مستلزم لانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه
فان قيل فلا يتحقق الى واسطة ظهور الوجه حتى الابتذال المجمل بمجرد ذكر
المذكورين مع ظهور الشبه ولا يمكن اتحاد الوجه الذى وصف عشرة كما
كان تحصيل التفصيل قريب الحصول كثير حضور الطرفين فالظاهر ظهور
مع وصف الشبه كتشبيه بجزة التصغيرة هى بضم الجيم فى الفارسية سوى
نوقش فيه بانه لا مناسبة بينهما والجواب ان الكلام فى الكون المعلول فى الوجه
والمجمل ان ظاهر كون الكون ذاكرة منكرا على اكثر من الدائة المجلوة فحصل
الاول غالب الحضور مع المشبه والثانى غالب الحضور مطلقا فحكم والجواب
ان الغالب عند الوجه شرب ظاهر فى الاول المعلول من المشبه المجمل
او تدرج لا يخفى انه يمكن ان يجتمع كون الوجه جليا تفصيل فيه اسهلا وكون
المشبه نادر الحضور فلا يظهر دعاله فى الابتذال والبعيد على التقدير ان يكون
ان يقال مدار الابتذال على ظهور الوجه والبعد على عكس ذلك وكون

الوجه

الوجه جليا سبب لكثرة الظهور الوجه فالمناسب ادخاله فى البعيد الى
روية بضم الراء اسم امرأة تعمل الزجاج مسألة ان الخاء بالفارسية سرخه
سألت السنا وشئ القلب اشتى كه دو دانه باشد
وتقاضاى الاتصال فاعتبر وجود الشكل وتطرده وعدم الانفصال
والتشبيه اى المناسب كالهم عنه حتى طباتهم معهم ذكرا وان المبتذل
فاعلم ان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وجاز ان يقتضى الحال التشبيه
المبتذل اسوة قوم السامع بعد طلبه الذى ذكر فى اول بحث من
من المطول ان حصول نوع غير مرتبة وليكن ما ذكر فى حاشية
المطول بالجملة غريبا ويخرج الخ فان قيل الابتذال من ظهور الوجه
والغرابة بخلافه وليس التعريف التشبيه بجعل الوجه غير ظاهر فنا ظهوره
الوجه من جملة الاسباب المقتضية للابتذال فيخرج المتخلف مانع كالعقل
على وجه يجعل التشبيه قريبا بعيد التناول فيخرج عن الابتذال والتناول
الغاية وتحريره مانع عن الابتذال فعند التعرض لعرضه مابجعلا فيخرج
او الوجه اى الاستتار بالوجه فوارى حال لان تشل النجوم فى معنى
تمائل النجوم وحتى تمر اى الجبال يوم القيمة تمر مر السحاب فحينئذ
الجبال بكسر الهاء اكثر سفيه والعجاب اسم بدنزاد فيستعار للفصيح
الكلام وردية والمشبه به مذكور تحقيقا فيه بحث لانه يجوز ان يكون
كالذى فى قولك زيد فى جواب من يشبه اسمه كذا فى شرح المفتاح قول الشيخ
ترك كلها كما يقال فى الفصاحة فى جواب من يقول فى اى شئ انت يشابه

وقد اجاب شارح المفتاح بان ذلك ليس من تنبيهات البلغاء
لان اختلاف المراتب لا يبعد كل البعد ان يقال جاز الاختلاف باعتبار
اختلاف الوجه ايضا جاز ان يجاء كالاسد في التوحش والشجاعة
بانه ذكر الجميع ينبغي ان يحمل على ذكر الجميع بلفظ او تقديرا باعتبار صحته والا عرا
فصل فيه ما ذكر الوجه والاداة ووجه الشبه فان الكلام يجب التخلص عن
ذكر المشبه الذي هو المشبه ومع انه ينبغي معلوم وانما ذكره على قول من يجعل حاصل
الخبر المبتدا والاقتصار فان قيل انه ينبغي على هذا ان يكون من ذكر الجميع و
حذف الوجه والاداة في حذف المشبه فقط ينبغي هذا الجميع وان يحصل
عدم حذف الوجه والاداة مع انه ليس كذلك فينبغي ان يقال ان قوله كما
في الغاية فان المراد بقرينة السابق والاحق نفي الحذف الوجه والاداة
معا فرع الاستدلال فيما وضع له ظاهر يدل على ان الشرط في المجاز ان يكون
في الموضوع له او لا وليس كذلك فينبغي ان يحمل على الغلبة بحيث لا يستعمل
او على الاعم الاغلب من حقيقة محققا او مقدرا وانما ينبغي
هذا على انه ظاهر واما على الاول فباعتبار ان يجعل وصفا مذكرا كما
للمؤنث ونقل بها اي وصف راجع في اصطلاح فحول البيع
هذا على تقدير ان يكون الواضع للالفاظ هو الله تعالى كما جعل الشارع في لفظ
المذهب الظاهر وكذا على تقدير التوقف في تعيين الواضع كما يشعر
تقرير المفتاح والجواب ان المراد بوضع كل طائفة اصطلاحهم اعم من ان يكون
صادرا عنهم بانفسهم او ان ينسب اليهم باعتبار تكلموا عليهم بواسطة نقلهم

والعلم الضروري وهم متمسكون بكتابه ومخاطبون بهم محاورتهم على الظاهر
اي الانظار على سبيل القصد بزعم انه على قانون الوضع من القوم بانه
وضع من عنده على وجه السهو واخر زيادة في اصطلاح اي قول بكون
ان يكون اللفظ موضوعا لمعنيين في اصطلاح التخاطب قد استعمل في احدهما
لا من جهة انه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشير بتحقيق
المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا الاستعارة العلمي العلمي البصيرة من
على البصر مع انه حقيقة فيها كما يستفاد من الاساس واتى اعتبروا الاستعارة
مبالغة فان ذلك امر معقول منزلة المحسوس فالاصرار في ذلك
المجاز بحيث فيه بحيثية فيصير فيه في اصطلاح التخاطب كالحقيقة
العلم باليقين كما يجيء اي بالنظر الى جانب اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر بعد
اليقين واما كون المعنى محتاجا الى الغير لعدم ثابتيته وصلاحيته للافهام
فغير معتبر فقد يلزم ان يكون الحروف موضوعا معنا فخرج المجاز في القول
بهذا على الاطلاق محل بحث لانه قد يكون المعنى المجازي لازما بينا للموضوع
له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والدلالة وان اصبح البعض الارادة و
بهذا يندفع قول من قال وعدم فهم احد المعنيين الخ لوجب ان يختلف
اشارة الى ان يكون اللفظ المجرد مثلا كما انه عربي تركيبا وهندي ايضا
ولا امتناع ان يجعل اللفظ المجرد فيان قرينة المجاز لا ترفع الارادة
دون الفهم وقد تأول فيه انه لا يجري في جميع كلمات الله متفضلا على جميع
افراد كالنمر وان هو نمر والذكر وتبعه على الانثى والحنفي

يقال جاء حيث بالحاء المهملة اى بغير وجه يعبل عن نظيره انتهى

مرتجلا كان ذلك فى كتب الاصول وشرح المطالع ان المرتجل ما نقل عن معنى
الى معنى آخر لمناسبة بينهما وبين صفتهما والمنقول ما نقل بعد وضعها والمشترك
ما وضع ابتداء بالمعانى جملة لوضع فى لغة وقال العلامة الابهرى
المرتجل ما كان وضعه من غير سبق وضع وجعل بعضهم المرتجل تحت المشترك
وعرفى خاص متعين ناقله لكن ينبغى ان يقيد لغير الشرع بقوينة لان
متعين ناقله لا يخلو اذ لا يمكن ان يكون لفظ موضوع بتعيين ناقل
جميعا بان يكون عرف طائفة مخصوصة فنقلن ناقل فيه ايضا وكما فهم اراده
بذلك اذ قد يختص النقل بطائفة مخصوصة كالنحوى والعرفى كاهل
الشرع وغير ذلك بل يجرى النقل فيما بينهم ناقل وفصل اللفظ بالحركة
الفصل بالفتح مصدر فصل يفصل بالكسر فيهما بمعنى الامر والشان فى اللغة
فصل فى النحو الى الكلمة المخصوصة لاستقلالها عليه فاذا استقل الفصل بالكسر
فى جواز معناه الذى احدث كان مجازا وليس حقيقة لغوية فيه كما ترى
من الصفوة والمدرة وواية الذى لا يرع ينبغى ان يقيد بغير المؤكد
فانها مجاز فيه على زعم المصنف فى الايضاح والمجاز مرسل اى مطلق لعلاقة
التشبيه فى المادة اى فى المزدة اى اعم ان الرواية اسم لما يعلق
الطعام والمدرة وظرف الطعام مطلقا فالظاهر ان لا يفسر هنا المزدة
بالمدرة والعدم المناسبة بينه وبين الرواية لكن صاحب المغرب والاساس
والعلقة وغيرهم فسروها به فلو جعل الصفوة فى الاصل ظرف للطعام

وصار لظرفه تسامحا ايضا لكن اطلق الرواية عليه بشرط ظرفية المادة
الطعام تامل وهو سهو ظاهر وغاية التوجيه ان المقصود بالتشبيه الاكل
المدرة هو مجاز عن سببه اعنى المادة لكن المادة وهو التوشل لما كان
السبب غير متعين وترك التوشل بعد المادة الى غاية المبتدئة فائدة وغاية
فى ذكره فان قيل قد ذكر هنا ان السؤال والجواب بعد قد ترى فى النفس
ان المذكور هو المادة الخ المخاطب بعرف وغيره كان فالمفظ
الواحد بالنسبة اليه فيه بحث لان المعنى المطلق على معنى المستعمل فيه فاستعمال
شفة الانسان فى مطلق الشفة وذلك المطلق ليس مشتبها بالشفة
لكن يطلق على شفة الانسان بمعنى انه واقع عليها بمعنى انه مستعمل فيه والاطلاق
بكلا المعنيين ثم لو اعتبر المغايرة للعلاقة المجاز نصف الكلام والمكنى عنها
ان اللفظ لا يجب ان يكون مستعملا فى صورة وجهة لفظ على ما هب المصنف
غير مخلوف التقييد كما كان السلاح من شجاك الرئيس على عالم يستعمل فاعلم اذا
ظهرت شوكته والاصل بالكاف اى الاجوف فقلبت الياء الفا ثم حذفت
السلوح كالقاضى فيجوز فى الياء ان كانت السلوح قذف بكثير من قذف
به ورمى بالياء فالمعنى الذى كثير الرمى فى الحروف قذف فالظاهر
ان الباء للسببية اى رمى بوساطة كثرة الرمى فيكون مجازا او استعارة
بما فائدة فى هذه الاستعارة فنقول اذا حمل على زيد الاسد الذى
جعل استعارة عن الرئيس الشجاع كان بمنزلة حجة على مشابهة زيد بالاسد
فان قيل يجب ان يكون اثبات التشبيه فى الاستعارة مستلزما موجودا

والمقصود اثبات امر آخر فلعله ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير مسلم
فانه لا يجري في الاستعارة التحقيقية المركبة المعرفة ولا في الاستعارة
التبعية مثل نطقت الحال وابان علقة فيجوز ان لا يكون التشبيه مستعملا
في الاستعارة الاصلية في المفرد ايضا لو فرض غير ظاهر غاية الامر شيوع
في ذلك لكن الكلام في الوجوب ويدل على كراهة فان قيل يلزم استعمال
اسد للمفهوم الشجاع بل لفات صدق هو عليه وليس الشجاع حقيقة ولا مجازا في الشبه
فيجوز ان يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي لفظا لمفرد الموضوع لمعنى الشجاع
قلت او نسبة ان يجعل الاسد المستعمل في المشبه لفظا لمفرد الموضوع لو جعل عاريا
باعتبار المعنى الاصلي كان ظاهرا ان يجعل المعدومات فيه والمشبه به ليس كذلك
ولو سلم فالمعنى العقلي قد يتعلق بالمشبه به تأمل فعارة اي مطلق
من الشجاعة فان الشجاعة مشهورة على الجبأة وفي الفارسية اشجع
اي باكبر والعلاقة ان الغابة يجعل كانها تخبر عن الموت مجاز لغوي في
العقلي سواء كان وضعيا او شرعيا او لغويا وقيل انه مجاز عقلي لجواز
ان يجعل المجاز العقلي على معناه المتعارف فيخصص مخالفة الكلام المستعمل
على الاستعارة اذا ان يقع التجوز في الطرف فيكون فيه مجاز لغوي او في
الاسناد فالمجاز عقلي منتف بحث لانه لا يوافق الاستدلال على ما ادعى
ولا يخفى وايضا ليس المقصود من المجاز العقلي المشابهة المستفادة بالكاف
ونحوه وان في حمل على غير المتعارف لاعتبار المناسب المستفادة من الى في
العقلي يحول الخلاف الى جعل الطرف مجازا لغويا او جعل حقيقة لغوية

لكن على التعرف من العقلي فيرد عليه ان لزوم التصرف العقلي ينبغي ان يكون
في محل الاتفاق جوازا استنباطه وبالجملة لا يظهر ان يتردد الشيخ
وغيره من علماء البيان في ان اللفظ المجرد عن التعرف العقلي والاعتبار
لا يصير حقيقة لغوية تأمل وان مجرد نقل الاسم الى فيه فانه لا يلزم
ان لا يكون في الاستعارة الا اعتبار ولا مجرد نقل الاسم ولو سلم فيمنع
ايضا من بعد قبل مقصودا كما مر سابقا والعلاقة بالكسر
والزاي المعجمة والراء كما في بعض حواشيه فظاهر ان الضمير راجع الى العلاقة
بناء على الاستعارة ويحتمل الرجوع الى المطلوب فلا يبعد من اتمام بعض
اقوال الاستعارة تنتفي او يبين الجنس في المشبه به ثم اضافة المشبه به الى
الى او يبين لو سلم فنقول المستفاد من استعارة اسم الجنس بحسب الظاهر
من افراد جنسه الحقيقي كما ان افراد الحقيقة ولكن التصريح بعلاقة من جنسه في النوع
على ادعاء وتأويل الجنس على متعارف وغير متعارف على زعم القوم
وذلك ان المقصود في استعارة العلم بحسب الظاهر ان المشبه بين ذلك
الشخص ويكون ادعاء الجنس والتأويل فيه ايضا بان يقال ان العلم موضوع
بازاء ذات لذلك الشخص المطلوبة بسطحا لا بشخصه غاية الامر ان اسم
الجنس يوضع في النوع فيتعلق الوضع اولى ولا فساد في ذلك وذكر
السيد ان تجوز الاستعارة في العلم لانا نراه باعتبار ان يجعل بمنزلة المشبه
بوجه شبه وذلك الاستعارة في العلم لا يوجب الا على الندرة وان غير بان
ذلك الشيوع فانه يكفي هذا الامر ويمكن ان يكون وجه الشبه في المشبه به عين نفسه

او كونه معهودا بوجه شبه على ما قال في المفتاح وايضا المناسب باعتبار كاشفها
عنه الى يقين به مطلقا وكثيرا ما تؤدى بالشهرة او تخمين بادعاء ظهوره
في الجملة عند عرفهم قوله لفاخواتها الخ لو ضم اليه قوله في بيانها
احسن لان المعارف الجارية بالسنة بالنار على
اهل القرآن واخواتها وردا بالرؤس جمع قلة اشارة الى ان رؤس قرنه قليلة
كما ان شجاعته اى ناموسه وان قال ناموسه ان اصابه اشارة الى ان
الشجاعة بسهولة من غير كلفة خفية مبالغة في شجاعة الممدوح استعار
الطيران للعدو والعقاب بسرعة العدو والناصب الراكب
كالشوبه اول الحديث لتقريب الجملة مستفاد بالاستعارة قد تقرر
في غير هذا الفن لكن هذا هو المشهور عند اهله وانما لكن لدليل على ان الكلام
بتمامه ولذا اختار بعض المتأخرين المحققين الاعتراف بالشدة والضعف
في الذات ايضا الى هنا كلامه واشار الى ما في كلامه من خرج المقام
قربوسه القربوس بضم القاف وقد يسكن ضمه وتشديد الواو كما يضم من
القفاح وهو ان يجمع القربوس بهذا المعنى بضم مخصوص في جمع قلة
لعلية المشبه به للمشبه باطراف الاعادي شاى فتوحها وجوز ان يراد بها
كراتها اذ يقال هو من اطراف الوجه اى كرائمه وقال الصغاني القاصية
بالضم بمعنى القرن كما في قولهم وهو مستعمل الرأس سيأتي معنى قوله
في تاويه المفعل الناظم بكمال اى للشرف الى الحق اى الرأس المستعمل هنا
شبوه في الحق فالتشبيه بالقاية يقتضي ان يكون تشبيها للحال على المشهور

استعجاز الى الحق اى الباطل فانه ليست له قصبة بمعنى الذكاء فانه
ليس المطلق على فعل الله تعالى فانه لا يوصف او بمعنى قوله ان الكلام على القلب
فاصل سالت المطى بالاباطح على القلب الحلى بفتح الحاء وسكون اللام
بالفارسية سبزه وجمعه الحلى بضم الحاء وتشديد الياء والقبط قبيلة فرعون
نار السامري سبكت في عهد موسى عليه السلام على شكل العجل فرعم انه كان
وموضع الخ ناظر الى ان المناسب للمقام بيان الخ وهما متباينان انت
خبير بانه اذا كشف القناع وليس بمستبعد ان يقال بحسبه مشى نظرا الى ان
الحاصل بالمصدر هو المستعجز بسبب عجز بعضهم هذا مبني على فعل الظلمة
وجوديته فضيه اشكال ان التاج ويمكن ان يجاب عنه بان المراد عبارة
عن مجموع المدة المعلومة فالواقع عقيب المدة بجميعها قد تخلل في اللغة
وذلك عار وان لم يعبر عنها بانها بل عن طرفيها وطرفيها هذا الاستفهام
على وجه الانكار اى لم يعبر عنها بان لا بين طرفيها والانتفاع به جائز شرعا
وعقلا يقال بعير كذا وكذا وربطه بالفتح اسم امراة وتلك شكاة
الخ وان قد وغيرها الواو سوغ الابتداء بها ثم الشكاة بمعنى الشكوى
والقوى فيه بحث وتعليل لا يقتضي ذلك والمستعار للتبليغ
لا بتقدير الباء اصلا فان مناسبات المستعار له الوفي بين الحق والباطل
كالشوبه قوله والمعنى ابتدا لا مرح ثم ما في قوله بانه مصدرية او
موصولة والعائد محذوف اى بالذي امر به من الشرائع وينبغي ان يعلم
ان التعدية بالباء في طريقة التجوز واما في الصنع بمعنى السوق والكسر

المتقدمين نفسه على ما في كتب اللغة كما في الاعلام المشهورة بها وانما
الحقت تلك الاعلام باسماء الاجناس دون المشتقات لان الاوصاف
عارية عن الاعلام كما في اسماء الاجناس والنقل كما في المشتقات وانما
يصح للموصوف بها انتفاء بعض ما يجري عليه لان المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف
المعنى الحقيقي بالملزومية فلم يجز ايضا في المشتقات لانتفاء ما يشتق منه
عن القوم بواسطة دخول زمان فيه لان التعبير عن الماضي بالمستقبل
او عكسه ليس من باب الاستعارة كذا ذكروه وفيه ان الاستعارة لا
يضر ان لا يعتبر التشبيه الصلح في الافعال والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه
في المصادر والمتعلقات لكنهم عبروا بالتشبيه والاستعارة تبعا في الحروف
على ما مر لنا من المتعلقات بعد الاستعارة فيها لما مر في المنع الاستعارة
من وجهين احدهما ان تكون من الحركة والزمان بمعنى موصوفا مثل حركة
سريعة وزمان طويل مع انه ليس حقيقة وذا بالمعنى الذي ذكره الشارح
مناسبة للعلاقة وكثير من عبارات المفتاح لم يكن ان يفسر المحققون بوجه لا
عليه لكنك وانبهاك ان المدعى هو ان المعنى والحرف لا يقع مشبها به و
الدليل يقتضي امتناع ان يصير مشبها وجب بان اقتضاء التشبيه كون
المشبه موصوفا بحكم عليه بمستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما
عليه قول يجيء انه لا يتصف لذهن قصد وتعقيل الى اتصاف المشبه به
بوجه الشبه كما يظهر للمنصفين فلا يلزم ان يكون المشبه به بمعنى مستعملا بالمعنى
صالحا للحكم عليه تامل غير مستقيم على مذهب الشارح فيما انه اسلم عنه

لانه لم يجز الاستعارة التبعية في الحروف لان تعقل التشبيه
بين المعاني والذوات لم يستقر اقدام المحققين لترتب تعقل ما بين غير
المتعقلة فيه ذكر المستعار منه دون المستعار له وهذا كاف لانواع المراد
ما هو اعم بحسب اللفظ او المعنى اي ذكر امر جاز ان يراد بعض ما يصلح
ان يراد منها اي يمكن في المتكلم بحسب ذاته بحيث لو ذهب الى ان يتكلم
فيكون ذلك ممكنا عادة باعتبار التوسعة في زمان التكلم وكان بعيدا وانما
اذا كان التكلم من مراتب يتمكن فيها من مرتبة بالفتح على
ما فهم من مفتاح اذا تكلم لكن المفهوم من ناقص المصادر ان
المتكلم محمول على المعاني تجوزا وان كانت مرشحة لترشيح امرية الوارد
بالفتح فعيلة فعيلا اذا جرى على فعل ويقال ايضا رشح امور زيد اذا
وتوصل لها هذا رشح بظاهر التشبيه الموصول له دون حذف ان
يختص المستعار له على ما سبق سمعه في اول الاستعارة دون لفظ وهم تعلم
الان ان ما ذكره ليس من عبارة مبنى ومعنى التعليم وانما فضله يوجد في بعض
افراد الانسان ايضا ذلك وينبغي ان يعلم ان لم تعقل مبالغة في النفي المنفي
المبالغة ونظير ذلك قولك ما رايت بطلا مثل هذا الرجل وبناء التذكير في
الضمير المعبر بضميره نفس مرجع اي مبنى الترشيح وانما ابهت الضمير على ما في كثير
الفتح المطول في الاستعارة لكنه قد يبين ان بناءها على التناسي فيقع الكلام
مع ان التسوق اليه اياه حتى لفظ بالتمام وصيغة الماضي صورة ارادته و
التمام لا بد ان يعلم من شرح المفتاح لكن دخول تلك التمام على الماضي

المتعارف به وان تحالم يجوز ذا بالجمهور ولكن ان يجعل اللام في جواب القسم
الحذوف مع قد فتح مجده اي مجد الاصل يجوز ان قيل معنى البناء على الفتح
ذكر بالجملة وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المذكور
من لفظ المستعار الاصلي اي المشبه فقط المستعار في صورة الاستعارة
اللفظ المقيد بالخانة مع اقرار ان الاصل اي المشبه بين المشبه به فقوله
عليه قد بنى فيما يسبق من انه بني على علو القدر ما بني على علو المكان
وقد وقع في بعض اشعار العجم ما فيه انه بنى فيما يسبق من انه لم يعتد
تاسي التشبيه انكاره وان كان متعجبا ونفى عنه بهذا التوهم فان يقال
ان الناس في نفس الترجيح بعد تمام الاستعارة او التشبيه والمتبادر
الذي يجب ان البيت التركيبي موضوع لما يقع والانتزاع
او الواقع او الواقع ولا فائدة في تشبيه شيء منها وذلك لان
المقصود من قولنا اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الترديد
بل تشبيه الحالة الاصلية الترديد فتقدم رجلا المراد بالرجل هنا
الخطوة يعني تخطو خطوة الى قدام خطوة الى خلف كمن اقدام بالنظر الى
موضعه الاول والخلف بالنسبة الى موضعه خطوة الاولى ان ذلك
حالة الترديد فافهم ولبعير الامثال الخ اي من بين اشتراك
والافراد والتشبيه والجمع على ما فهم من شرح المفتاح لان الاستعارة
الخ لما بينا انه لو صح استعارة فلو تعبر لم يكن اللفظ المستعار لهم ما يسبق
منه بالتصفيف فتبقى ذكر الشيخ المثل به ولان الباء وصل

التصفيف منصوبا على الظرفية وقال في الاصل حرطت بالفتح اراده
كانت تحت رجل هو سر كرمة كبيرة فخطفها فاقر توجها رجل معسر وبيعت
الى زوجها او قال تلبد شيئا فشيئا فقال الزوج ذلك المثل اي تحقق
ان تقاعس بالاضافة الى المشبه التفيت بالفاء بمعنى ويبست الحرزة
الحرز بالتحريك الذي ينظم للواعدة معاودة اي في معنى المقولة والنبا
اي الحرة وشقشقة اسم من بقبق على فاعل اذا رغا به قوله اي الخ
الاولى فيه تحقق مناقشة ان الاولى ان يقول المقصود بالاشارة فقوله ان لم يكن
لا يمكن ان يوجه به وان كان تامل انه لم يكن في خطاب الحرجات
الظاهر انه في مرض الموت كما هو شان من كان يرى ان اشعاره المقصود
بها تصريح اي من التلويح بل شدة انه وحش من التلويح
والقصر باطلا يقال اعتبار الغلب لازم لانه ذكر في كتب اللغة يقال قصر
من الامر اذا امتنع منه وهو قادر عليه انا نقول ذكر في الاساس من المجاز
قصر المطر اذا امتنع مع ان في امتناع القصر الى البلد دون اعتبار الغلب
اشعارا الى ان شغوفه اعرض عن اختيار فالصحيح على هذا الحاج العبي بالكسر
منصوبا معه بمعنى الميل المذكور لكن الانسب ان يجعل حالا على الحالة التي
عانقا عليه الميل الهوى فهو كقولك الاستغال التام بتوابعها كافي
جانب الشبه باي ابتداء المسير ويكون ان يجعل الحاجا بان يبه وبركبه من الجرائم
والشهوات ويحتمل ان يراد بجعل المقل العبي على هذا بمعنى اجراي كونه
مبتدا ويجوز ان يجعل في كل من وجهي الاستعارة على معنى واحد بانه

عن الدلالة لكان ام اقتضاء عقليا على ان هذا الامر قد جرى في جميع امثلته وليستم
بعود الاعراض الاول معه وجود الكلي فيها به وان التخييلية ويكن ان يجيء
باب المدح ويعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية وان التخييلية
لا يوجد به وانما فيها شاع من كلام الفصحاء وتوسع في عدم سيوع مثل الطفا
التخييلية الشبيهة بالسبع وانما الكلام في الصحة وانما وجود الاستعارة بالكناية
به والتخييلية شاع على ما قدره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد
الله وصاحب المفتاح في مثل انت تربع البقل فصار الحاصل من مجموعه
ان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون استعارة تخييلية مثل اظفار المنية
ولطفت الحال قد يكون استعارة تحقيقية على ما ذكرناه في مثل قوله تعالى
يا ارض ابلعي الماء ان البلع استعارة عن غور الماء في الارض وانما
استعارة بالكناية عن الماء وقد يكون تخييلية كما في بيت الربيع الرضا
ثم الكلام في قوله لكن الجواب ان الجواب عن قوله لو سلم يعود الاعتراض
اليه او عن اصل الاعتراض بانه قد سبق ان صرح بان تعلقت الحال امر وهمي
فاصطر الى ان الامر الاعتبار الاستعارة التبعية كان يكون وجه الشبه
الاولى ان يذكر ان شرط الصحة وشرط الحسن وعن ذلك من كونه
الشبه غير متنازل يعني ان المدعى هاهنا ان المتعجب في الناس اي الذي
عن الدنيا عزيز الوجود قليل وكثيرا ما يكون عدم الغاية الكثرة
وتعلقت الاستعارة فلا يكون التشبيه عكس ما من استعارة فاعل
بلغت ازيد الاترى ان جمع قربه وهو بالفارسية اسم زاج فيه

وان نسبة قد تقال المطلوب بها الموصوف لكان من كقولك كتابة
قولها بعض مقولتي وهي بديهية وكتابة حال منه وهذه غير البعيدة
بالمعنى الذي سبق اي باعتبار الواسطة وانت خبير بانه يجوز ان يعتبر التعدد
في جهة القسم ايضا باعتبار ما بان يختص صفة الموصوف ويكون تلك الصفة
وزم فيذكر لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف نوع خفاء وكان
ذلك باعتبار الاصل وان قد استعمل ما في عرف اظهر من ان يخفى ثم سبب
كون البعد قد يزيد في الخارج نحو ان الشجاعة هي بعض الذي اي
الجود في الجملة لكن الحكيم الطوسي قال الشجاعة بذل شيء على صعب النفس مع
انه ليس به وابجاد الذي سهولة وانفاق المال الكثير في امور جليلة
النفع العامة هي وجه بعضية المعطي والمروة حصول بعضه صادرة في الخلق
باداء قوة وبذل لا بد منه او ازيد قال في باب الهمزة من الصحاح المروة
الانسانية ولكن ان نشده وذكر جمهور فقهاء ان غاية المروة التيسير بالشيء
في زمانه ومكانه وقيل هي التوقي عن الاذى وقيل بعض فروع التستر
منه في الصلاة وما يسوءه وقال بعضهم من تركت المروة وليس بعيب
اقول المفهوم من المروة في العرف سعة الاحسان في الانفاق فان وجد
كان بعضه المروة وفيه نظر لقوله بل النظر ان قسم التي يجوز ان يكون
اعم من المقسم وفيه ان الاصل المتبادر من التقسيم ذكر جزئيات الكلي المقابلة
عليها المغايرة لبعضها مغايرة ما بشيء ذلك والعدول بالعبارة المقسم
على سبيل التسامح ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت بينه بحيث لا ان

يتضمن الامر والمناسب ههنا الانضمام فيرد عليه ما يرد على الانضمام
ان قلت لو سلم ما ذكر فالاولى ان يقال ذكر في الايضاح
بدل وذكك وان كان فيها نوع خفاء لان قولهم عريض القفا
رمز بواسطة اصلا الا بادنى اشارة وكان وجه المناسبة في التسمية
انه اذا لم يكن فيه زيادة كان في التلويح والترميز بالاسم الدال على مطلق الطول
ابلغ من التصريح لما يدل ان صيغة التفضيل من المبالغة لا من المعاونة
اي يتصور معناها المشهور ان حقيقة العموم المساوي والتعدية
بها والملكة لا تصور لها اصلا ولا يتعلق بها كلفة ذكر في شرح المقاصد ان الحقيقة
قد تجعل عبارة عن صورة او ضياع او تنبيها او اصطلاحا او نحو ذلك فجعل التصور
والتعدي في حقيقة الملكة على ما قيل راجع الى التحسين المعنوي وقد يقال
يشكل ذلك كله الى من الحقيقة اللغوية فان الظاهر ان تسميتها
باعتبار ايهام التجنيس التحقيقي او العلاقة المصححة في المصاحبة اللفظية تامل
وقد يقال بعضهم تبعا للتلويح الدال المهملة والجيم من الدبيب
حذر من وقوع خبر بعد خبر لان القصيدة على هو كزة القدم وادوز
اي صل فوذي الراس بالباء رئي لها الرئي رحمت نحوه
وتعدت بالقاف وفي فجاي في الطباع يكون ازيحال الذات الى قدم
التظير لان الظاهر ان المطابقة بهو جمع الضدين والمراد تجمع الاسباب المتناسبة
المتوافقة واما المقابلة فهي المركب منها في اخص من كل منهما فالتجميع
لا يحمل رضيعا عند الله زهدي في الشيء وعن الشيء اذا رغب عنه وام

ومن فرق بينهما فقد اخطأ كذا في المغرب في صفة الابل ابن ابانا
القفقع الهزال المطفات التي يقال لطف هو وعطف
خاه بمعنى وتاكرد او منعوته بقال لكت العود تركيبه ازورا
محصل البيت ان الابل الهازيل في شكلها وقد اعضاها شابت
لكت العنق ان دق منها وعلى الاسلم المتونة بين دق وعلى الاول فالكلام
على الاستعارة التهكمية وهو بطيء الاسجاح لا سيح الكلام المتفق بقال طبع
الدراهم ضربها وطبع السيف اي عمله فان المعنى ذاهب الروي ضابطه
فان الروي على تقدير الحرف الذي تبنى عليه القصيدة فيقال لامية مثلا وفائية
وقد يجوز ان يوخذ الروي مع ذلك لا يبعد ان قبل الجوهر من القصيدة والبيت
كما في قول الناظم وليس الذي منه محرم فانه يجوز ان يكون الجوهر محرما او
حراما تامل لو قوله اي ذلك الشيء في صحته اه ويخفى ان المشاكلة ليست
بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة والخصوص سوى التزام قسم ثالث
في الاستعمال الصحيح او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا كذا في الكشاف
من شرح المفتاح واستشكل بان المصاحبة في الذكر بعد استعمال اللفظ والعلاقة
يجب ان يكون سابقة ليصح استعمال اللفظ بواسطتها في المجاورة في
الحال كذا قيل وفيه انه لا يلزم في صورة المشاكلة المقارنة بل يكفي انها
عند استعمال اللفظ فقد وجد ذلك ايضا مع العلاقة وقال في شرح الكشاف
في تفسير قوله تعالى ويستحيل ان يعزب شيء وظاهر كلامهم ان تجرد وقوع هذا
اللفظ في مقابلة ذلك يجوز وفيه انه يكون في بعض صور المشاكلة

اعتبار استعارة فكل الكلام في مطلق المشاكلة وبهذا في قوله المجاز الخ بدل
المتبادر من الكشاف وتفسير القاضي هنا اي استعارة في مجاز المشاكلة
تأمل قوله مفاعيل مشكلتم جعل الطعن على ذات الله تعالى
اشكالا ان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف والصحاح
فيكون الطعن ثابتا حقا باعتبار المشاكلة ويؤيده ذكر قوله تعالى
على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التقديرية في تلك الآية غير ظاهر وقد
تحامل عليه قدس سره في حواشي المشاكلة اذ قد عرفت علم معلوماتك
ولا اعلم ما في نفسك لوقوع التغيير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي لتكلفه
قدس سره في شرح الكشاف في اطلاق النفس على القلب ان ذات الجبار
يرجع اليه وهذا القبيل مشهور اقتضاء النفس ذات الجبار فلا يجوز اطلاقها
عليه تعالى تأمل واما على الجاز مجازا عن اللزوم معنى التركيب و
بعد سواء كانا حقيقتين او مجازتين او مختلفين اذ الثاني يلزم اليه وقد يخفى
ان يلزم القوة ايضا لكنه انسب اليه وقد تأمل او ان نزل الاستعارة
بوصف الشاعر قد رتبة حيث قال اذا نزل المطر بارض قوم رتعت الكلأ
رعيناه وان كانوا كارهين ولم يمتثلوا لغيثهم فعلى الاضافة
والقضاء والتجهيز لكن مقصورا النوع من التجهز بالفارسية تاخ ومعنى هذا
البيت زيادة الله تعالى هذا الموضع واعلى رتبه تاهم ونضارتهم وان كانوا
واقدوا بأنجاز الغضائي قبيح اعوقه في بناء الدهر التي تتقاضاه بناء الفضاء
وهو ذكر متعد في توعيه الغير الرابع الالف والشين بالفارسية

نوع من الحشو قوله ولكن باعتبار احتمال الخ يعني هذا التعيين بحسب المعنى
المعنى الواقع لكن التعيير صالح بحسب لفظ الترجيح الى كل منهما وانت
خبير بان لفظ لكن بكسر الكاف وتشديد النون معروف ومعناها بالفارسية
ولكن ول

في الكلام مبالغة من حيث ان شرب الخمر ابتداء او هو النهاية في وقت
الكبير فاذا عن الشرب وقت الشدة والشرع مثل الصفو بمعنى الشرعة و
الاقتفاء الاختلاس المناسب هنا الخفاء والتوان العاكر
شقاء الروم او ولد زنجان وقع الروم تحت حكم الشقاء والنسبة
من مبدأ معين لما حاصل الآية على هذا التقدير كالتبين فيما من وقت اخذ
اهل الجنة والنار الى ما لا نهاية له وقت مشية الله تعالى
فاذ ليس الكل كذلك فتصور تلك الحالة غير مجد والاقتراس دفع الشيء
باعتبار الانتفاع فالمراد البعض فعلى هذا لا يرد ما قيل من ان الخمر وكل شخص
في الجنة يتصور انه يسعه وحوله فيها فلا يقع استثناء الخفاء من حكم الخمر
باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم وانما حمل استثناء على ان اصل الجنة
لهم فيها سوى ما يغيبها ما هو كبير واجل حور رضوان الله تعالى ونعيمه اتم
الرضوان يبقى في الجنة والآية دالة على ان النعيم حوالي الجنة فضلا
عن صدرهم ونهرهم في غرفات الجنة اللهم الا ان يقدر مضاف اي نعيم الجنة و
يعتبر لكم بعونه المقام ناشئ حتى بالنشأ مشتق الفاء معه فتى بالكسر
والقاف والعين يقتضي قال شارح ابيات المصابيح رواية من روى بالفتح
اي الكرم لكني به عن نفسه ويالنشأ عن صحابه لكثرة مجاراتهم في امور الكرم بخلاف
ما يغارهم النقام والنقاب فكانهم هم من حيث انهم لم تزل عاكم
يكون من التجريد يعلم ان صاحب الكشف جوز ان يكون من ابتدائية للتجريد
اقول الشارح ذكر في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود

من التجريد يكون من ابتدائية تجريد الكلام لسعد الله الشدن بكسر
الشين المعجمة كيخ دهان وجمعه اشدان وليس له ذكر في الصحاح
الا في الحاشية استثناء على سبيل المبالغة وانما فاكهون ليس الفاكهة في الجنة
لا ينافي التجريد فان التجريد مبني على انتفاء على ما فهمه الاتحاد ومعنى الانتفاء
في التغير على معنى انه بطرأ عليه تغير مخلفه ومبنى التجريد على الاعتبار الانتفاء انما
تكيف بصور ابتداعها فتكون في الانتفاء والانتفاء اتحاد المعنى في نفس
الامر وهو ينافي اعتبار التغاير اتحادا لا ترى ان صاحب المفتاح جوز ان يكون
قائمة او انتفاء في مثل نظاره ليكشف ان ذلك المشكل لشدة الشبه وقع
بينهما في اتحاد وهو مع تعسفه فانما مقام مكروب طالبها سائلا لها
ولا ينافي الانتفاء ان يعتبر المغايرة ايضا بحيث يخرج من مصاب آخر فهم
ولا يلزم ذلك المغايرة والانتفاء اشتراع منه جوداً ينبغي ان يعلم
ان قوله ولا يشربه عطف على قوله يركب والضمير في التجريد وقوله
في حسن الممدوح وثانيا في المدوح فيه من المبالغة غير متناه فيه اي
غير بالغ الى الكمال والنهاية في تبليغ والاقوان الى المناسبة بينه
معانيها الاصلية والاصطلاحية ان التبليغ في الاصل بلغ الفارس
به وبفلان فرسه ليزيد في جريه والاقوان استعيرا للتزيد في القوة
مدحا والغلو مجاورة في الامر يقرع اي صحاح صرعه بينكشف
الغين بفتح الظاء والقاف تكث وزاكا بكسر الزاء في بجاد
زينها يعني انت خبير بان هذا لا يظهر على صاحب المكاشفين القائلين

بالنقاد والخيار ويجالس اهل الجوة التي تركب منها جوابهم فيجوز
ج اشارت الزينة جامس تارا قلهم فان يبقى الكلام على مقتضى الوف و
العوام وعقلهم وعاداتهم غير بكسر العين وسكون ان المثلثة توضع
ابار المياه من تحت رشيما فخما طائلة فان فتح العين ومنه ذهب
الكلاني وهو ابراد وحجة انه لا يجمع في وصف الوب وسائر الاقار
الا مستعمل بالخطابة والجدل لكن الشايع في الكلام استعماله
البرهان فكان مناسبا ان يبقى بالمذهب الكلامي استعمال المثلثات
المستدرة على نعته بالتسليم كما ينبغي ملوك واخوان لا يدخلهم في ذلك
المقام ذكرهم بلفظ الاخوان بسبب الملك وتقوته فيها بالنظر
بنقوة باعتبار التشابه بين التجار نفسه وعطاء الممدوح في عموم الطبقة ممكن
التجار صارت محمودة بملاحظة التفوق وهو يعني ان المناسب عبارة التشابه
بين التجار وعطاء الممدوح كمنه يلزم ان يبقى عطاء التجار كان في الاصل
عطاء ثم صار موقوفا على سبب تفوق عطاء الممدوح اقول ان يقال المعنى
لما علمت سابقا وشاهدت من انه ثار ان نائل الممدوح يكون اعظم من نائلها
صارت محمودة فوق عطاء موقوفا على وجه من المبالغة لا يخفى الرقصاء
بضم الراء وفتح الطاء المهملتين والقاف والمد المرقاة اي شدة التلاقي هي
بكسر القاف كالتقطة مكررا في المذهب وفوق صاحب الستة انه بينها
تغاير لكن ان بيان بينهما في الصحاح شقة فيبعد الاتحاد فيحسن المكتب
في المقام المكتب الكتاب بالفتح بكسر الميم وصوابه تربة كل قوم اقاس

بنجح اي نفع بناة مكارم ابنية جمع بانية كالقضاة جمع القاضي
واساءة كلام الاساءة تجاوز عن الاسوة والاسي مداواة الجراحة والكلام
فوضع على وصفهم بالخان فيل الظاهر ان المتوضع المتواضع هو المشبه به
المشبه به تعالى المراد بالتوضع هنا بمعنى ان الاول يذكر كرما ان فوقه
كالملائكة والثاني كالتواضع الذي فيهم ان فوقه عاليه في الذكر سواء كان
في الخان فوق المشبه او لا وهو ظاهر بان الظاهر ان يقال المرغوب
الصواب فيما بعده ومنه مرغب آخر وكانه زعم ان المشهور منه الترغيب الاول
بيد في نجح قد اختار صاحب المغني ان بيد بمعنى اجل ونقل عن ابن
مالك وغيره ان بيد بمعنى غير كما في قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم من الغرب
الاول وكان وجهه ان الاستثناء من مضمون الكلام اي ما قصد واصفا في
فصاحتي بوجه غير انه يرد ان صاحب المغني قال ان بيد بمعنى غير لا يكون
الا استثناء منقطعا فهو صل بيد في الحديث بمعنى غير كان من الغرب الثاني
كما ذكرنا في الكتاب بناء على وجه ما ذكرنا قال ناصح الوب توهم ان يكون
من قريش وغيرهم بل من جنس الوب فافهم واعلم انه روي في الصحاح
الحديث بلفظ بيد بالباء الموحدة بعد الياء المثناة التحتية بدل بيد و
منه مرغب آخر ينبغي ان يعلم ان الاستثناء في هذا الغرب متصل تعتبر فيه
الغرب بين ان يتعين فانه منقطع فيها اوفى الحكم زاخوان زاخوا جمع
كبد وارتفع كلمة الوبل هو المطر الكثير القطرة وجعل الاخوان
من الممدوح يحتمل وجوها منها الاشارة الى كمال قوة جنس يتفق

لطول الفصل فقط او الجانبان كما قاله ... والخافية لم يكن ظاهرا يصح قيل يجوز
ان تضرب حسانة او يتوب بعد التقدم فيبادي فكره النفس فاما تأمل
فهو للشمول للمدح وغيره ... اقول لا يناسب نفسه وكل منهما على حدة قبل
المناسب جعل او دماج حسنا ثم تفصيله لما كاستباع وغيره كما ينبغي
اقلب فيه اي في الليل ... اقول الظاهر ان المسهور السهر والحزن والمراد
والطول ... ومنه التوجيه في ذكر بعضهم ان هذا من المحسنات الراجعة الى
المعنى واللفظ معا تأمل ... وهو اما لهما او لوجهين مختلفين يحتمل
انه يبعد بهما مزجه ذلك واعتبر في مفهومه عدم استواء المعنيين فقط
تأمل ... كيف كانت العتب ظاهره عرض كذا في التحفة بجة باعتبار نسبة
الى طلب الزلة فانه غاية ما يتصور عنه الاشراف وبه يكمل الاوزال
ما كنت سورا فاهو حال عامل ما في ما كنت من معنى الفعل وسوف حال مع
اقال عمر اني جئن سوف وما يتعلق به من الفعل وقد حذف معمولاه و
التقدير سوف ارى او اخال على بحالهم حاصلا يعني اراني في حال
ان اشرف قبيلة حصن رجال وتسارو في ان في من الزمان اعلم ذلك
وقد تحقق عنده انهم رجال كذا سالك طريقة النحاة مبالغة في انهم
وان جمع صفة في الكلام الغير كذا به يحيى الظاهر حسب المعنى الظاهر او التحفة
الوانة كذا به في غاية ما يدل على ان باعتبار معنى كلا منهما او باعتبار معنى
او في ثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالوجوه فاختلف الصفتان لكن يشتبه
بحسب المعنى اتحادهما ويكون ان يقال باعتبار الصفة بالمعنى الاول عند ثباتها

بالمعنى الثاني ... باعتبار الممدوح الظاهر ان يقال باسم الممدوح او الاظهر
عطف آبائه على الممدوح فيكون من الممدوح وآبائه اسم ... وفي اعدادها
على الظاهر اذ لا حاجة اليه في اخراج نحو الشان والمكان ويكون ان يقال
ان تم ان تتقفي اثر نوع محذوف يعد حذف الزائد تأمل ... ما بمعنى
الذي كلمة موصولة ومن بيانية والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيى الممدوح
الممدوح ... واعلم ان ما ذكره يحيى لا يخلو ان الاول مركب من اسم او
غيرها وان يكن من الفعل المفعول كذا موقوفا على الضمير المتصل وان
كان منصوبا كذا بشرطه جواز الفصل قد ... عن كون لفظ جامدا ايضا
مركبا بان يقال الطرفين في التام مركب واقوا قد يكون مركبا وقد يكون
موقوفا كما يستفاد من شرح المفتاح ... بجة البر وبجة في الاول باعتبار
وفي الثاني بالتنوين ... اي موطن يحيى اقول بمعنى الجي وزنه محمد من قرط
وان في بمعنى المقصد من التقريط اي التقصير ... شركت الشركة بالتحريك
الضياء وهي التي يصاد بها ... جدي جهدي او خلقي من الدنيا مجرد جهدي
واتعاب نفسي في تحصيل المطالب الوصول اليها والمعنى ان خلقي
ويحيى من اتعاب نفسي من باب وجبة ... او على كونها للتبعيض يحيى
بهذا يرجح الوجه الاخير فانه حينئذ يحيى الحذف الموصول الاسمي فقط لان
الوجه على ان الجار والمجرور مفعول بلا حذف كما ذكره شارح ترجمة يحيى
ومن الناس من يقول يحيى ان الجار والمجرور ربما يحذف فلا حاجة
حينئذ من جعله حالا او الجعل باء وكونه للعطف كما يأتي عن السيد

من الجوى بالجيم المفتوحة بين الجوانح هي اضلع الصدر

بيني وبين كنى بالكاف المكسورة والنون المشددة والسين المهملة فالف

بها البيت يعني الحال بيني وبين بيتي ليس واحد منظلم وطريق ظاهر

اي محقق الاثر فيصعب الوصول اليه حسامه بفتح الكاف السيف القاطع

صفاه اي اذا صاولت اذا لم يقع الا على الكاس بها صفا على نقد

الاخبار الالف في العورة والورة قال الجوهري لم يتكلم الا بالهمز

يقلب على الترتيب تأمل من سبا اذا اسم رجل وقيل ارض اي

بجمع للتقطيع الاستفعلن ينبغي ان يعلم انه لابد من ان يقال بعوم عين الفعل

المعتل بالجناس لانه قسم الجناس اي يعبر في تقسيم الجناس بتوبته المقام قيد

يخرج لها الحق مع عدم الجناس تحقيقي الا بجاوبين يعب قال الشارح

الرض وقد يقع المد موضع المتى فيما يصح ولا يقصر فان كان التعبير

وقريب منه قوله ان تو وبناي في روض من حسن ربيع الفاعل

الذاريح الاعلام التزول التعبير والتوجع على الشيء الاغاثة عليه

بها اعلما بتداء وغيرها في موضع مفعول وجدتها مفعلها المفعل

في اصل الوضع في اللغة والمراد بها موضعها او صفة مفيدة

هذا على تقدير ان يعتبر وصف الموجع بالفعل فعل نقيب المفرج بكونه في ساعة

بحسب المعنى تأمل وعاني من الاكماح والمعنى اركاني يا صاحبي

من الام الذي حلكم على السقف فان يجيب الذي يجيب الشوق ينبغي ان

فتكن في تعبي فلا تؤخر الملام واذا البلابل يعني اذا ترنمت

الطيور في الربيع فاذل الحزين يشرب الخمور جمع بلبل بفتح الباء

المشددة وهو من اسماء الاضداد في وصفه اهل البصرة والفاء للتفصيل اي منهم

العاقل ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الخاتم البصرة معرفة جميع

المتهم في هذه الحكاية عن جميع الناس وعن طائفة مخصوصة والمعنى

اقلت هؤلاء ورجوت منهم مطالبي ثم منهم وتفحص سيرتهم فلعلي

اظفر بما ليس فيهم اعتصل عنده مطلوبي ان الفاجية في دليل

على ان التوجع عند السكاكي نفس اللفظ او غيره ذكر الفاضل

شمس الدين ابن القيس في وصفه المشهور ان الفاجية بعض الكلمة

الاخيرة من البيت بشرط ان لا يتكرر تلك الكلمة بعينها واسمها

فان تكررت تلك الكلمة على الروي والفاجية فيما قبل تلك الكلمة فان

تحرك حرف الذي قبل الحرف الاخير من التي الفاجية فيها فالفاجية الحرف

الاخير من تلك الكلمة مع حركة التي قبله كما يقال يا فارسية رفع

نور وفي قم وارد وان كان ذلك الحرف قبل الاخير ساكنا فالفاجية

الحرف الاخير الحركة كما يقال مرزكس يا حمار توست فالفاجية التا

والسين مع حركة الميم وذلك اذا لم يجيء بالكلمة الاخيرة حرف يعني

الجمع وغيره واما فالفاجية الحرف الاخير الحركة كما يقال يا قوم جيئوا

فالفاجية ميمه الحرف مع الحركة يطبع اسجاع الطبع المحكم الاصل السجع

وغيره والاول هو الاظهر وقد يختلف الوزن فقط انتهى وان

ما ذكره لا يناسب في المتوازنة من قسام التواطؤ الفاصلتين الغير

المخاطبين وزنا حيث قال وان لم يخافا في الوزن كان ح
ان يقول قرينة ح انت خبيرا ان الاول وجعل الشيء قريبا من الشيء خلاف الظاهر
ان المفعول الاول قرينة اقصر والمفعول الثاني قرينة كما لا يخفى وقد تقرر
ان الاول بالاخرة مقام الفاعل المفعول الاول الثاني كما في هذا المقام
وقد وجد في بعض النسخ بدون قرينة اقصر على ان يكون من الاتيان وعلى الجملة
قرأ الشارح قرينة اولى ومفعولا اقيم بمنزلته نائل اي
واوري صوفا في النار من الزند بفتح الزاء وسكون النون ما يقدح به النار
انش ها الوحش ح جزمة اجمة وقوف وقوفا من الخطاب جزم
جزم الخطاب بفتح الخاء موضع بالبادية بين البصرة والكوفة ح الرياح والمعنى انك
انشأ ها الوحش بقية وبقية لكن هذه انشأ وانش انك نوافوح
سيبه ريح الخطاء من جيشا الله لكن الرياح موصوفة بالذيول وقد تمت
بالقشارة والطاوة فاجم لقام بكذا ح بهذا مدح المدوح باعتبار
جاز رتبة فاسد فالقفار المسكنة فاسدا ي قفير تحكك حين نام بجنبه سلما
فيك واقبل حين علم انه اذا هرب لحقه واعلم ان فيك بين وزن فيك بين
الصرف لكنه على وزن يجب الوقوف في الحركة والسكون
خصوصية الحركة فتح جعل البيت مثالا لجميع نائل وهل كل موانع
او استفهام انكار والمقصود وصف الشاعر خليلة من بين الاخلاء بما
وا والاخفاء ي الارتفاع في الغناء المشقة قوي الجبل ما تحمل
الرواء بالكسر والمدينة بالمد على البعير وجمع الاروية فمن

زعم انه كان ينبغي ان يقول انت خبيرا ان المعنى الذي ذكره الشارح خبر ظاهر
من العبارة تأمل وكذا كر حيات تدل على التقدم الظاهر انه
وهل نحن الكناية تأمل فالكمأت الطعام الكاسر اي حاصل المادة
الطعام والكسوة فوقها في طلب الكارم والرتوة وتحتمل ان يراد انت
الطعام والكاسر لما ذكره الله وقولها صحيح نصب على الحال
والعامل فيه تضافي البيت ان بين كاذ فان تغابنك حال وقوف اصحابه
واسكانهم على مطيتهم والوقوف جمع واقف كالشهود والشاهد والمعنى
تعالوا كوا اصحابه واقفين على مطاياهم اي راجلي وانا قاعد تحت رواحلهم
بنات المنازل يقولون له تهلك لاجل الحزن وتحك الصبر واظهار التجلد
خوف ان تنفك من الحزن بهذا اخ ما قصدنا ايراده من الفوائد اللغوية
والفوائد الشريفة التي اخذت بعضها من مشاهير ائمة الاعلام و
مفاخر ائمة الكرام على الله تعالى درهم في دار السلام واستخرجت
كثيرا منها بقوتي الفريحة وفكري الجريحة على شرح التلخيص المسمى بالمختصر
في فتح المفتاح والبيان المنسوب بالجد رزان الكاسد مسعودا سعد الله في بخارا
في شهور سنة ست وثمانين وثمان مائة مؤلفه الفقير الى الله تعالى محمد
بن يحيى بن محمد بن سعد التفتازاني اوصله الله تعالى الى جميع امانيه
وامانى بجاه محمد المرسل واوليائه العظام عليه وعليهم
السلام من الملك
العلام

تم هذا الكتاب بعون الله الملك المستطاب بيد اضعف عباد التواب

المحتاج الى الله الغني الوهاب محمد بن علي عفي عنهما

في ليلة احدى قبل وقت الفجر اللطيف من شهر رجب المعظم

لسنة اربعون ومائة والف بعد هجرة

من له العز والشرف

م

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" - БЕОГРАД
Т Инв. бр. 43591